


کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۱۱۳۳۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران شماره ثبت کتاب
کتاب	مؤلف	
مترجم	موضوع	
شماره قفسه ۱۱۲۲۵		
۸۹۴۵		

بازدید شد

خطی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۱۳۳۵

از کتابخانه مجلس شورای اسلامی
در تاریخ ۱۳۳۵/۱/۱۰
به کتابخانه مجلس شورای اسلامی
ارجاع شد

از کتابخانه مجلس شورای اسلامی
در تاریخ ۱۳۳۵/۱/۱۰
به کتابخانه مجلس شورای اسلامی
ارجاع شد

از کتابخانه مجلس شورای اسلامی
در تاریخ ۱۳۳۵/۱/۱۰
به کتابخانه مجلس شورای اسلامی
ارجاع شد



از کتابخانه مجلس شورای اسلامی
در تاریخ ۱۳۳۵/۱/۱۰
به کتابخانه مجلس شورای اسلامی
ارجاع شد

از کتابخانه مجلس شورای اسلامی
در تاریخ ۱۳۳۵/۱/۱۰
به کتابخانه مجلس شورای اسلامی
ارجاع شد

از کتابخانه مجلس شورای اسلامی
در تاریخ ۱۳۳۵/۱/۱۰
به کتابخانه مجلس شورای اسلامی
ارجاع شد

از کتابخانه مجلس شورای اسلامی
در تاریخ ۱۳۳۵/۱/۱۰
به کتابخانه مجلس شورای اسلامی
ارجاع شد

از کتابخانه مجلس شورای اسلامی
در تاریخ ۱۳۳۵/۱/۱۰
به کتابخانه مجلس شورای اسلامی
ارجاع شد

كتاب مختصر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي صغرت في عظمته عبادة العابدين
وحصرت عن شكر نعمته الشئة الحامدين وقصرت
عن وصف كماله افكار العالمين وحسرت عن ادراك جلاله
ابصار العالمين ذلكم الله ربكم لا اله الا هو فادعوه
مخلصين له الدين وصلى الله على اكرم المرسلين وسيد
الاولين والآخرين محمد خاتم النبيين وعلى عترته الطاهرين
وفريته الاكرمين صلوة تقصم ظهور الملحدين وترغم
انوف الجاحدين **اما بعد** فاتي مؤيد ذلك في هذه المختصر

خلاصة المذهب المعبر بالفاظ محببة وعبارة محببة تظفر
بركبه مذهب افانز مؤيد

منجدة

بنجته وتوصلك الى شعبه مقتصر على ما بان لي سبيله ووضع
لي دليله فان احللت فطنتك في معانيه واجلت روينا في مفتاح
كنت حقيقا ان تفوز بالطلب وتعد من حامل المذهب وانما
اسئل الله تعالى في ذلك الامداد بالاسعاد والارشاد الى المراد
والتوفيق الى السداد والعصمة من الخلل في الايراد ان الله اعظم
من افادوا كرم من سئل فجاد **كتاب المطا** وامر بانه اربعة اقسام
في المياه والنظر في المطلق والمضاف والاشارة الى المطلق فهو
في الاصل طاهر ومطهر يرفع الحدث وينزل الخبث وكله ينجس
بالاستيلاء على نجاسة على احدا وصاؤه ولا ينجس الجاري
منه بالملاقات ولا الكثير من الزاكد وحكم ماء الحمام حكمه
اذا كان له مادة وكذا ماء الغيث في حال نزوله وينجس القليل
من الزاكد بالملاقات على الاصح وفي تقدير الكثرة وايات الله بها
الف ومئات اطل وفسره الشخان بالعراق وفي نجاسة ماء
البر بالملاقات قولان اظهرهما التجنيس وينزع لموت البعير

كتاب المطا

الكثير

ما جاء في الخبرين

والثور وانصاب الخمر ماءها اجمع وكذا قال الثلاثة في السكرات
والحق به الشيخ الفقاع وللمنى والماء الثلاثة فان غلب
الماء تراوح عليها قوم اثنين اثنين يوما ولموت الحمار والبغل
كرا وكذا قال الثلاثة في الفرس والبقرة ولموت الانسان سبعون
ذلا واللعنة عشرة فان ذابت فاربعون او خمسون وفي الدم
اقوال والمروى في دم ذبح الشاة من ثلثين الى اربعين وفي
القليل لا يسيرا ولموت الكلب وشبهه اربعون وكذا
في بول الرجل والحق الشيخان بالكلب موت الثعلب والارنب
والشاة تسع او عشرة وللتنور اربعون وفي رواية سبع
ولموت الطير واغتسال الجن سبع وكذا للكلب لو خرج حيا و
للفأرة ان تفسخت او انتفخت والافنت وقيل دلو واحد
ولبول الصبي سبع وفي رواية ثلثة ولو كان رضيعا فدلو
واحد وكذا في العصفور وشبهه ولو غيرت النجاسة ماءها
ينزع كله ولو غلب ماء فالاولى ان ينزع حتى يزول التغير

سروى في الشاة

بغيره

ما جاء في الخبرين

ويستوفي المقدر ولا يجس البر بالبالوعة وان تقاربتا لم يتصل
نجاستها لكن يستحب تباعدهما قدر خمس ازرع ان كانت
الارض صلبة او كانت البر فوقها ولا يفسح **واما المضاف**
ما لا يتناول له الاسم بالطلاقه ويصح سلبه عنه كالمعصر
من الاجسام والمصعد والممزوج بما يسلبه الاطلاق
فكله طاهر لا يمكن لا يرفع حدثا وفي طهارة المحل المخبث
فيه قولان احدهما المنع وينجس بالملاقات
وان كثروا كل ما يمازج المطلق ولم يسلبه الاطلاق لا يخرج
عن فادة التطهير وان غير احدا وصافه وما يرفع به
الحدث الا كبر طاهر وفي رفع الحدث به ثانيا قولان
المروى المنع وفي ما يزال به المخبث اذ التغير في النجاسة
قولان اشبههما التنجيس عدا ماء الاستنجاء ولا يغسل
بغسالة الحمام الا ان يعلم خلوها من النجاسة ويكره
الطهارة بماء اسخن بالشمس في الأنية وبماء اسخن

وما المضاف

صغر
ويخرج به الحدث الا
في رطوبة

بالتار في غسل الاموات **واما** افكها طاهرة عذاء الكلب و
 الخنزير والكافر في سور بالايوكل حمه قولان وكذا في سور
 المسوخ وكذا ما اكل الحيف مع خلق موضع للملاقات من عين
 النجاسة والطهارة في الكل اظهره في نجاسة الماء بما لا يدركه
 الطرف من الدم قولان اظهرهما النجاسة ولو نجس احد الاناثين
 ولم تعين اجنب ماء هما وكل ماء حكم بنجاسته لم يخرج استعمل
 ولو اضطر معه الى الطهارة يتم **الركن الثاني** في الطهارة المائية
 وهي وضوء وغسل فالوضوء يستدعي بيان امور الاول في
 موجباته وهي خروج البول والغائط والريح من الموضع المغنا
 والنوم الغالب على الحاستين والاستحاضة القليلة والنزول
 للعقل وفي من باطن الدبر وباطن الاخيل قولان اظهرهما انه
 لا ينقض **الثاني** في اداب الخلوة والواجب فيه ستر العورة و
 يحرم استقبال القبلة واستدبارها ولو كان في الابنية على
 الاشبه ويجب غسل المخرج البول وتعين الماء لاذاته واقل

مخرج

واما الكلب

الركن

في

ما يخرج مثلاما على الحشفة وغسل مخرج الغائط بالماء وحده

ما يخرج مثلاما على الحشفة وغسل مخرج الغائط بالماء وحده
 فان لم يتعدى المخرج الغائط تخير بين الاجار والماء ولا يخرج
 اقل من ثلثة اجار ولو بقي بادرها وجب اكملها ويستعمل الخرقه
 بدل الاجار ولا يستعمل العظم ولا الروث ولا الحجر المستعمل
 وسننها تغطيه الرء من عند الدخول والسمية وتقديم الرجل
 اليسرى والاستبراء والدعاء عند الدخول وعند النظر الى الماء
 وعند الاستنجاء وعند الفراغ والجمع بين الاجار والماء و
 الاقتصار على الماء ان لم يتعد وتقدم الرجل اليمنى عند
 الخروج ويكره الجلوس في المزارع والشوارع وفي مواضع
 اللعن ونحو الاشجار الثمرة وفي في النزال واستقبال الشمس
 القمر والبول في الارض الصلبة وفي مواطن الهوام وفي الساء
 جاريا وساكن واستقبال الريح به ولاكل والشرب والتواء
 والاستنجاء باليمين واليسار وفيها خاتم عليه اسم الله تعالى
 واسماء الانبياء والكلام لا يذكر الله تعالى والضرورة **الركن الثاني**

فصل في اجاروا

في

والكيفية والفروض سبعة النية مقارنة لغسل الوجه ويجوز
تقديمها عند غسل اليدين واستدامة حكمها حتى الفراغ و
غسل الوجه وطوله من قصاص الشعر الراس الى الذقن وعرضه
ما اشتملت عليه الابهام والوسطى ولا يجب غسل ما استتر
من اللحية ولا تحليلها وغسل اليدين مع اللرفقين مبتدئا
بهما ولو نكس فقولان اشبههما انه لا يجزى واقل الغسل ما
يحصل به مسماة ولودهننا ومسح مقدم الراس ببقية
البلل كما يسمى مسحاً وقيل اقله ثلاثة اصابع مضمومة ولو
استقبل فالاشبه الكراهية ويجوز على الشعر او لبشرة
ولا يجوز على الحائل كالعمامة ومسح الرجلين من مرس الى
الكعبين وهما قبطاء القدم ويجوز منكوسا ولا يجوز على
الحائل من خف وغيره الا للضرورة والترتيب ان يبدء
بالوجه ثم باليمنى ثم باليسرى ثم بالرأس ثم بالرجلين و
لا ترتيب فيهما والمولات وهى ان يكمل طهارة قبل الجفاف

والفرض

والفرض في الغسلات مرة والثانية سنة والثالثة بدعة ولا
تكرار في المسح ويحرك ما يمنع وصول الماء الى البشرة كالتخاتم وجوبا
ولو لم يمنع حركته استحبابا والجباير تنزع ان امكن والامسح عليها
ولو في موضع الغسل ولا يجوز ان يولى غيره يتوضؤ لكل صلوة و
هو حسن وكذا البطون ولو فجاء الحدث في الصلوة وتوضأ وبني
والسنة عشرة وضع الاياد على اليمين والاغتراف بها والتسمية
وغسل اليدين مرة من النوم والبول ومرة من الغائط قبل الاغتسال
والمضمضة والاستنشاق وان يبدئ الرجل بظاهر راعيه
والمرأة بباطنهما والدعاء عند غسل الاعضاء والوضوء بمدة
والسواك عنده ويكره الاستعانة فيه والتمنيد منه **الرابع**
في الاحكام فمن يتيقن الحدث وشك في الطهارة او يتقنهما و
جهل المتأخر تطهر ولو يتيقن الطهارة وشك في الحدث او شك
في شئ من افعال الوضوء بعد انصرفه بنى على الطهارة ولو كان
قبل انصرفه اتى به وعاب بعده ولو يتيقن ترك عضو اتى به على

وضوءه اغتساله
م مرة السبيل
لذلك وقيل مع جمع

والسنة عشرة

الحالين
اوصى الله
الوجه الاضطرار
بما هو عليه

الحالين وبما بعده ولو كان مسحاً ولو لم يبق على أعضائه نذوة
 اخذ من تحتها وجفانته ولو لم يبق على أعضائه نذوة استن
 الوضوء ويعيد الصلوة لو ترك غسل أحد المخرجين ولا يعيد
 الوضوء ولو كان الخارج أحد المحدثين غسل مخرجه دون الآخر
 في جواز مسكتاب المصحف المحدث قولان أصحهما المنع
أما الغسل ففيه الواجب والنائب فالواجب منه ستة الأول
 غسل الجنابة والنظر في موجبيه وكيفية واحكامه **أما الثاني**
 فامران ازال المني نقطة ونوما ولو اشتبه اعتبر بالدفق **جست**
 فطهر البدن وتكفي في المريض الشهوة ويغسل المستغظ
 اذا وجد منياً على جسده او ثوبه الذي ينفرد به والجماع في القبل
 وحده غيبوبة الحشفة وان اكسل وكذا في دبر المرأة على الاشبه
 وفي وجوب الغسل بوطي الغلام تردد وجزم علم الهدى
 بالوجوب **وأما الكيفية** **وأما فواجبها** خمسة النية مقارنة
 لغسل التيمم او مقدمة عند غسل اليدين واستدامة

حكمها وغسل البشرة بما يسمى غسلاً ولو كالدهن وتحليل ما لا يصل
 اليه الماء الا به والترتيب ان يبدء برءسه ثم بجما منه ثم
 بمياسره ويسقط الترتيب بالارتماس **وسنن** سبعة الاستبرا
 وهوان يعصر ذكراً من المقعد الى طرفه ثلاثاً وينثره ثلاثاً و
 غسل يديه ثلاثاً والمضمضة والاستنشاق وامرار اليدين
 على جسده وتحليل ما يصل اليه الماء بدونه والغسل
 بصاع **وأما الحكم** فيحرم عليه قراءة الغرائم ومسكتاب
 المصحف ودخول المساجد الا اختياراً بعد المسجد الحرام ومسجد
 النبي صلى الله عليه ولوا حتم فيهما تيمم لوجه ووضع شيء
 فيهما على الاظهر ويكره قراءة ما زاد على سبع آيات ومسك
 المصحف والتوم ما لم يتوضؤوا ولا كل والشرب ما لم يتمضمض
 ويستنشق والخضاب ولو برئى بللاً مشتبهاً بعد الغسل اعاده
 الامع البول والاجتهاد ولو احدث في أثناء الغسل ففيه اقوال
 أصحها الاتمام والوضوء ويجزئ غسل الجنابة عن الوضوء

مكتوب

وأما احكامه

الله تعالى في مصلاتها بقدر صلواتها ويكره لها الخضاب وقراءة ما
 عداء الغزائم وحمل المصحف ^{الجملة} ولتساوية والاستمتاع منها بما
 بين السرة والركبة وطبها قبل الغسل وإذا حاضت بعد دخول
 الوقت فلم تصل مع الامكان قضت وكذا الوادي ركعت من آخر الوقت
 قدر الطهارة والصلوة وجبت اداء ومع الاهداء قضاء وقبيل
 كاعتبال الجنب لكن لا بد معه من الوضوء الثالث غسل الاستحباب ^{غسل} ودفعها في الا
 اصفر باردي فوق لكن ما تراه بعد عاقبتها مستمرا او بعد غايته
 النفاس او بعد الكياس وقبل البلوغ ومع الحمل على الاشهر فهو
 استحاضة ولو كانت عسطا ويجب اعتبارها فان لم يظن باطن القطنة ^{لغيرها}
 ابد لها والوضوء لكل صلوة وان غسما ولم يسلم لزمها مع ذلك
 تغير الخرقه وغسل اللغذات وان سال لزمها مع ذلك غسلان ^{لغيرها}
 غسل الظهر والعصر تجمع بينهما وغسل المغرب والعشاء تجمع
 بينهما وكذا تجمع بين الصلوة الليل والصبح بغسل واحد ان
 كانت متنفلة واذا فعلت ذلك صارت طاهرة ولا تجمع بين

الصلوات

الصلاتين بوضوء واحد وعليها الاستطهارة في منع الدم
 من المتعدى بقدر الامكان وكذا يلزم من به التسلسل والبطن
 الرابع غسل النفاس ولا يكون الامع الدم ولو ولدت تاما ثم
 لا يكون الدم نفاسا حتى تراه بعد الولادة او معها ولا حلا فله
 وفي الكثرة روايات اشهرها انه لا يزول على اكثر الحيض وتعتبر
 حالها عند انقطاعه قبل العشرة فان خرجت القطنة نقيية
 اغتسلت ولا توقعت النقااة وانقضت العشرة ولو رأت ان
 بعدها ما فهو استحاضة والنفاس كالحايض فيما يحرم عليها
 وما يكره وغسلها بغسل الحايض في الكيفية وفي الاستحباب
 تقديم الوضوء على الغسل وجواز تاخير عنه الخامس
 غسل الاموات والنظر في امور اربعة الاول الاحتضار و
 الفرض فيه استقبال الميت بالقبلة على احوط القولين بان
 يلقي على ظهره ويجعل وجهه وباطن رجليه اليها والمسنون
 نقله الى مصلاة وتلقينه الشهادتين والاقرار بالتبني والائمة

بنيته

يكره ان يكفر وجنبا لغيره في قيل

عليهم السلام وكلمات الفرج وان يقبض عيناها ^{فوقه} ويطبق قوة ^{منه} وقد
يداه الى جنبه ^{بكره} ويقطع شوب ^{بكره} وان يقرء ^{بكره} عنده القرآن ^{بكره} ويشرح ^{بكره} عند
لومات ليلا ويعلم المؤمنون بموته ^{بكره} ويجعل تجهيزه ^{بكره} الامع
الاشتباه وان كان مصلو بالاثرك ^{بكره} ان يد من الثلاثة ايام ^{بكره}
يكره ان يجعل على بطنه حديد ^{بكره} الثاني الغسل وفروضة ^{بكره}
ازالة النجاسات عنه ^{بكره} وتغسيله بماء السدر ^{بكره} ثم بماء الكافور ^{بكره} ثم
بماء القراح ^{بكره} مرتين كالجنانة ^{بكره} ولو تعدر السدر ^{بكره} والكافور ^{بكره} ركت
المرّة بالقراح ^{بكره} وفي وجوب الوضوء قولان ^{بكره} والاستحبابا ^{بكره} اشبه
ولو خيف من تغسيله ^{بكره} تناشر جسده ^{بكره} يتم كالحى العاجزو
سننه ان يوضع على مرتفع ^{بكره} موجه الى القبلة ^{بكره} مظللا عليه
ويقبض حبيبه ^{بكره} وينزع ثوبه ^{بكره} من تحته ^{بكره} ويستعرضه ^{بكره} وتلبين
اصابعه ^{بكره} يرفق ^{بكره} ويغسل راسه ^{بكره} وجسده ^{بكره} برغوة السدر ^{بكره} ويغسل
فرجه ^{بكره} بالخرض ^{بكره} ويبدأ ^{بكره} بغسل يديه ^{بكره} ثم يشق راسه ^{بكره} الايمن
ثم يشق ^{بكره} الايسر ^{بكره} ويغسل كل عضو منه ^{بكره} ثلاثا ^{بكره} في كل غسلة

وغيره

باب الوضوء

ويمسح بطنه في الاوليين ^{بكره} الا الحامل ^{بكره} ويقبض الغاسل على عينيه وان
يحفر للماء حفيرة ^{بكره} وينشق ثوب ^{بكره} ويكره ^{بكره} اقعادة ^{بكره} وقص اظفاره ^{بكره} و
تجديل شعره ^{بكره} فجعله بين رجلي الغاسل ^{بكره} وان شال الماء ^{بكره} في الكنيف ^{بكره}
ولا بأس ^{بكره} بالالوعة ^{بكره} الثالث الكفن ^{بكره} والواجب منه ^{بكره} ميزر ^{بكره} وازار
وقيص مما يجوز الصلوة فيه ^{بكره} للرجال ^{بكره} ومع الضرورة ^{بكره} يجزى
اللفافة الواحدة ^{بكره} وامساس ^{بكره} مساجدة ^{بكره} بالكافور ^{بكره} وان قل ^{بكره} وال
لسن به ان يغتسل ^{بكره} الغاسل ^{بكره} قبل تكفينه ^{بكره} او يتوضأ ^{بكره} وان نرا
للرجل جبرة ^{بكره} يمنية ^{بكره} عبرية ^{بكره} غير مطرزة ^{بكره} بالذهب ^{بكره} وخرقة ^{بكره} لفخذه
وعمامة ^{بكره} تنشئ ^{بكره} عليه ^{بكره} محشكا ^{بكره} ويخرج ^{بكره} طرفاه ^{بكره} العمامة ^{بكره} من الحنك ^{بكره} و
يلقيان ^{بكره} على صدره ^{بكره} ويكون ^{بكره} الكفن ^{بكره} قطنا ^{بكره} ويطيب ^{بكره} بالذرية ^{بكره} و
يكتب ^{بكره} على الحبرة ^{بكره} والقميص ^{بكره} واللفافة ^{بكره} والجريدتين ^{بكره} فلان ^{بكره} ابن ^{بكره} فلا
يشهد ^{بكره} ان لا اله الا الله ^{بكره} واشهد ^{بكره} ان محمدا ^{بكره} رسول الله ^{بكره} ويجعل
بين اليته ^{بكره} قطنا ^{بكره} وتزاد ^{بكره} للمرأة ^{بكره} لفافة ^{بكره} اخرى ^{بكره} لشديها ^{بكره} ونظاوي
تبدل ^{بكره} بالعمامة ^{بكره} قناعا ^{بكره} ويسحق ^{بكره} الكافور ^{بكره} باليد ^{بكره} وان فضل ^{بكره} عن النساء

باب الوضوء
عن كذا
سنة

التمط بالثوب في ثوبه في خطه
فان لم يوجد جمل الغافة كما يجعل
الحجرة فافقه اخرى عند قد
قال لا حجب
وبكره تا سر او بكره

التي على صدره وان يكون درهما واربعة دراهم واكمل ثلث
عشر درهما وثلاث ويجعل معه جريدتان احدتهما من جانب
اليسر بين قميصه وازارته واخرى مع ترقوه من جانب اليمين
يلصقها بجملته ويكونان من التخل وقيل فان فقد من الصدر و
الافن الخلف والافن غير من الشجر الرطب ويكره بل الخيوط
بالزئبق وان يعمل بما ابتدأ من الاكفان اكفاما وان يكفن في السوا
وتجميم الاكفان او يطيب بغير الكافور والذرية ويكتب عليه
بالسواد وان يجعل في سمع الميت او بصره شيء من الكافور
وقيل يكره ان يقطع الكفن بالجديد الرابع الذئب والفرس
فيه مواراته في الارض على جانبه اليمين موجهها الى القبلة
ولو كان في البحر وتعد البر نقل او جعل في وعاء وارسل في
البحر مستقبلا ولو كانت ذمية جاملا من مسلم قيل دفنت
في مقبرة المسلمين مستديرا لها القبلة اكراما للولد وسنة
اتباع الجنادة او مع جانبيها وتربعها وحفر القبر بقدر قناه
بما ذكره في كتابه

اولا

اولا الترقوة وان يجعل له لحد وان يتحفى النازل اليه ويجعل الزارعة ويكشف
راسه فيدعو عند نزوله ولا يكون ذواتها الا في المرأة ويجعل
الميت عند رجل القبر ان كان رجلا وقدامه ان كانت امرأة
وينقل مرتين ويصبر عليه وينزل في الثالثة سابقا برأسه
ان كان رجلا والمرأة عرضا عقدا كفته ويلقنه الشهادتين
ويجعل معه تربة الحسين عليه السلام ويشترج اللحد
باللبن ويخرج من قبل رجليه ويهيل الحاضرون في ظهور
الاكف مسترجعين ولا يهيل ذو الرحم ثم يطعم القبر و
لا يوضع فيه من غير ترابه ويرفع من بعاد مقدار ربع
اصابع ويصب عليه الماء من راسه دورا فان فضل
ماء صبه على وسطه ويضع الحاضرون الايدي عليه
مترحمين ويلقنه الولي بعد انصافهم ويكره فرش القبر
بالساج الامع الحاجة وتخصيصه وتجديده ودفن
الميتين في قبر واحد ونقل الميت الى غير بلد موته الا الى

المشاهدة للشفقة ويلحق بهذا الباب مسائل الاولي كفن المرأة
 على زوجها ولو كان لها مال الثانية كفن الميت من اصل التركة
 قبل الدين والوصية الثالثة لا يجوز نبش القبر ولا نقل الموتى
 بعد دفنهم الرابعة الشهيد اذا مات في المعركة لا يغسل ولا
 يكفن بل يصلى عليه ويدن بقبابه ويتزع عنه الخفان والفرج
 الخامسة اذا مات ولد الحامل قطع واخرج ولو مات هي
 شق جوفها من الجانب الايسر اخرج وفي روايته يخاط بطمها
 السادسة اذا وجد بعض الميت وفيه صبرة فهو كما لو وجد
 كله وان لم يوجد الصدف غسل وكفن بما فيه عظم قال
 الشيخان ولف في خرقه ودفن ما خلا من عظم قال
 الشيخان ولا يغسل السقط الا اذا استكمل شهورا اربعة
 ولو كان لدونها ألف في خرقه ودفن السابعة لا يغسل
 الرجل الا رجل وكذا المرأة ويغسل الرجل بنت ثلث سنين مجردة
 وكذا المرأة ويغسل الرجل محارمه مع التعذر وكذا الشابة

وكذا المرأة الثامنة من مات محرما كان كالمحل لكن لا يقربه الكافر
 التاسعة لا يغسل الكافر ولا يكفن ولا يدفن بين مقابر المسلمين
 العاشرة لو قفى كفن الميت نجاسة غسلت ما لم يطرح في القبر
 وقضت بعد جعله فيه السادس غسل من الميت يجب الغسل
 بمس الميت الا دمي بعد برده بالموت وقبل تطهيره بالغسل
 على الاظهر وكذا يجب الغسل من قطعة فيها عظم سواء
 ابنت من حي او ميت وهو كغسل الحائض واما المندوبات
 من الاغسال فالكشور وغسل الجمعة ووقته ما بين الفجر
 الى الزوال وكما قرب من الزوال كان افضل واول ليلة من شهر
 رمضان وليلة النصف منه وليلة سبع عشرة وتسع عشرة
 منه واحدى عشرين وثلث عشرين وليلة الفطر ويوم
 العيدين ويوم عرفة وليلة النصف من رجب ويوم المبعث
 وليلة النصف من شعبان والغدير ويوم المباهلة وغسل
 الاجرام ونزارة النبي صلى الله عليه وآله عليهم السلام

في كفن الميت في مصطلح الاستحباب الاول

ميت مفترج

ميت مفترج

ولقضاء الكسوف والتوبة واصلوة الحاجة والاستخارة وللدخول
 الحرم والمسجد الحرام والكعبة والمدينة والمسجد النبوي صلى الله عليه وسلم
 وغسل المولود الركن الثالث في الطهارة الترابية والنظف في
 أمور الأربعة الأولى شرط التيمم عدم الماء أو عدم الوصلة
 إليه أو حصول مانع من استعماله كالبرد والمرض ولولم يوجد
 إلا بابتداء وجب وإن كثر الثمن وقيل ما لم يضربه في الحال
 وهو أشبه ولو كان معه ماء وخشي العطش تيمم إن لم
 يكن فيه سعة عن قدر الضرورة وكذا لو كان على جسده
 نجاسة ومعه ماء يكفيها لزالها أو للوضوء وكذا من
 كان معه ماء لا يكفيها الطهارة وإذا لم يوجد للميت ماء
 تيمم كالحى العاجز الثاني في ما يتم به وهو التراب الخالص
 دون ما سواه من النسخة كالاشنان والدقيق والمعاد
 كالكل والترنج ولا بأس بأرض التورة والحصى وبكرة
 بالسبخة والرمل وفي جواز التيمم بالحجر تردد وبالجواز
 بزمن شدة زار وزمن يمتد

قال الشيخان ومع فقد الصعيد يتم بغبار الثوب واللبد وعرف
 الذائبة ومع فقد بالوخل الثالث في كفيته ولا يصح قبل دخول
 الوقت ويصح مع تضييقه وفي صحته مع السعة قولان أحولهما
 التأخير وهل يجب استيعاب الوجه والذراعين بالمسح فيه
 روايتان أشهرهما اختصاص المسح بالجبهة وظاهر الكفاية
 وفي عدد الضربات أقوال الجوده للوضوء ضربة وللغسل
 اثنتان والواجب فيه النية واستدامه حكمها والترتيب
 يبدأ بمسح الجبهة ثم يظهر اليمنى ثم يظهر اليسرى الرابع في
 أحكامه وهي ثمانية الأولى لا يعيد ما صلى تيممه ولو تعمد
 الجنازة لم يجز التيمم ما لم يخف التلف فإن خشي فتييمم صلى
 ففي الإعادة تردد أشبهه أنه لا يعيد وكذا من أحدث في
 الجامع ومنعه الزحام يوم الجمعة تيمم وصلى وفي الإعادة
 قولان أحولهما أنه لا يعيد الثاني يجب على من فقد الماء
 الطلب في الخزنة غلوة سهم وفي السهلة غلوة سهمين

فلو اخل بالطلب فيتم وصلى ثم تبين وجود الماء تطهروا عا
 الثالث لو وجد الماء قبل شروعه تطهروا جماعا ولو كان بعد
 فراغه فلا اعادة ولو كان في اثناء الصلوة قولان صحهما البناء
 ولو كان على تكبيرة الاحرام الرابع لو تيمم المجنب ثم احدث
 ما يوجب الوضوء اعادة بدلا من الغسل الخامس لا ينقض التيمم
 الا ما ينقض الطهارة المائية ووجود الماء مع تمكن من
 استعماله السادس يجوز التيمم للصلوة الجنابة مع
 وجود الماء ندبا السابع اذا جمع ميت وجنب وصحت
 وهناك ماء يكفي احدهم ييمم المحدث وهل يختص به المجنب
 الثامن روي شري صلى ييمم فاحدث في الصلوة ثم وجد
 الماء قطع وتطهر واتم ونزلها الشيخان على النسيان لكن
 الرابع في التجاسات والنظرة اعدادها واحكامها وهي عشرة
 البول والغائط مما لا يؤكل لحمه ويندرج تحته الجمل
 والمني والليثة مما له نفس سائلة وكذلك الدم والحزير والكافر

والليث فيه روايات اثنان شريهما يختص به المجنب

وكل مسكر مائع والفقاع وفي نجاسة عرق المجنب من الحرام
 عرق الابل الجملالة ولعاب السوخ وفيه الدجاج والتغلب
 والارنب والفاقة والوزغة اختلاف والكر الهية في الكل
 اظهر **ولما الحكم** عشرة الاقل كل التجاسات تجبازاتها قليلا
 وكثيرها عن الثوب والبدن عد الدم فقد عفى عما دون
 الدرهم سعة في الصلوة ولم يعف عما زاد عنه وفيما بلغ
 قدر الدرهم مجتمعان وايتان اشهرهما وجوب الازالة
 ولو كان متفرقا لم تجب ازالته وقيل يجب مطلقا وقيل
 بشرط التفاحش الثاني دم الحيض يجب ازالته وان
 قل والحق الشيخ به دم الاستحاضة والنفاس وعفى
 عن دم الجروح والقروح التي لا يرقى فاذا رقى اعتبر فيه
 سعة الدرهم الثالث يجوز الصلوة فيما لا يتم الصلوة
 فيه منفردا مع التجاسة كالنكة والجورب والقلنسوة
 الرابع تغسل الثياب والبدن من البول اثنين الا بول الصبي

لما سعة درهم

والفلسفة
 عرق جبن

الان الصبي

فانه يكفي صب الماء عليه ويكفي ان الة عين النجاسة وان بقي
اللون والرائحة الخامس اذا علم موضع النجاسة غسل وان
جهل غسل كل ما يحصل فيه الاشتباه ولو خسر احد الثوبين و
لم يعلم عينه صلى الصلوة الواحدة في كل واحد منهما مرة و
قل يطرحهما ويصلي عمرانا السادس اذا لاقى الكلب والخنزير
والكافر ثوبا او جسدا او حيوانا غسل موضع الملاقات وجوبا
وان كان يابس اربس الثوب بالماء استحبابا السابع من علم
النجاسة في ثوبه او بدنه صلى عامدا اعادة في الوقت وخارجة
ولو نسي في حال الصلوة فروايتان اشبههما ان عليه الاعادة
ولو لم يعلم وخرج الوقت فلا قضاء وهل يعيد مع البقاء الوقت
فيه قولان اشبههما انه لا اعادة ولو رمى النجاسة في شاة
الصلوة ازالها واعم وطرح عنه ما هي فيه الا ان يفتقر ذلك
الى ما ينفي الصلوة فيبطلها التام المرسية للصبي اذا لم يكن لها
الا ثوب واحد اجتزات بغسله في يوم وليلة مرة التاسع من

برعي

في النجاسة اذا لم يعلم موضعها

لم يتمكن من تطهير ثوبه القاء وصلى عمرانا ومنعه مانع صلى
فيه وفي الاعادة قولان اشبههما ان لا اعادة العاشر الشمس
اذ اجففت البول او غيره عن الارض واليوري والحصر جازت الصلوة
عليه وهل يطهر النار ما حالته الاشبه نعم وتطهر الارض
بالحن الخف والقديم مع زوال عين النجاسة وقيل في الذنوب يلقى
على الارض التحسية بالبول انما تطهرها مع بقاء ذلك الماء على
طهارته ويلحق بذلك النظر في الاواني ويجرم منها استعمال
الذهب والفضة في الاكل والشرب وغيره وفي المفترض قولان
اشبههما الكراهية واولى المشركين طاهرة ما لم تعلم نجاستها
بمباشرة فهم او بملاقات نجاسة ولا يستعمل من الجلود الا ما
كان طاهرا في حال حياته مذكى ويكره مما لا يؤكل لحمه حتى
يدفع على الاشبه وكذا يكره من اواني الخمر ما كان خشبا او قرا
ويغسل الاناء من ولوغ الكلب ثلثا او يهين بالتراب على الارض
ومن الخمر والفارة ثلثا والسبع افضل ومن غير ذلك مرة الثلث

في النجاسة اذا لم يعلم موضعها

في النجاسة اذا لم يعلم موضعها

احوط **كتاب الصلاة** والنظر في المقدمات والمقاصد والمقتضى
 سبع الاولى في الاعداد والواجبات سبع الصلوة الخمس وصلوة
 الجمعة والعيدين والكسوف والزلزلة والايات والطواف والاموال
 وما يلزمها الانسان بنذر او شبهه وما سواه مسنون و
 صلوة الخمس سبع عشرة ركعة في الحضر واحدى عشر ركعة
 في السفر ونوافلها اربع وتلتون ركعة على الاشهر في الحضر
 ثمان للظهر قبلها وكذا العصر واربع للمغرب ^{ان تلتها} بعدها وبعد
 العشاء ركعتان من جلوس بعد ان ركعة واحدة وثمان
 لليل وركعتان للشفع وركعة للوتر وركعتان للغداة قبلها
 وتسقط في السفر نوافل الظهرين وفي سقوط الوترية قولان
 الاظهر السقوط ولكل ركعتين من هذا النوافل تشهد وتسلم
 والوتر بانفراده الثانية في الواقيت والنظر في تقديرها ولو
 احققها اما الاول فالروايات فيه مختلفة ومحصلها اختصاص
 الظهر عند الزوال بمقدار ادائها ^{تقدير الوقت} ثم ترك الفرضان في الوقت

والظهر

والظهر مقدمة حتى يبقى المغرب مقدار اداء العصر فيختص به
 ثم يدخل وقت المغرب فاذا مضى مقدار ادائها ^{بشر كانه} اشترك الفرضان
 والمغرب مقدمة حتى يبقى لانصاف الليل مقدار اداء العشاء
 فيختص به واذا طلع الفجر الثاني دخل وقت صلوته ^{منه} معتدا
 حتى تطلع الشمس ووقت نافلة الظهر من حين الزوال حتى
 يصير الفجر على قدمين ونافلة العصر الى اربعة اقدام ونافلة
 المغرب بعدها حتى تذهب الحجرة المغربية وركعتا الوترية ^{التي هي} تمتد
 بامتداد العشاء وصلوة الليل بعد انصافه وكما اقرب من
 الفجر كان افضل وركعتا الشفع والوتر بعد الفراغ من الصلوة
 الليل وركعتا الفجر بعد الفراغ من الوتر وتأخيرها حتى يطلع
 الفجر الاول افضل وتمتد وقتها حتى يطلع الحجرة المشرقية
 واما اللواحق فسائل الاولى يعلم الزوال بزيادة الظل بعد انقضاء
 او بميل الشمس الى الحجاب الايمن من مستقبل القبلة ويعرف
 المغرب بذهاب الحجرة المشرقية الثانية قيل لا يدخل وقت

العشاء حتى تذهب الحجرة المغربية ولا تصلي قبله الامع العذر
 ولا ظهر الكراهية الثالثة لا يقدم صلوة الليل على الانتصاف
 الا الشاب يمنع رطوبة راسه او مسافر وقضائها افضل
 الرابعة اذا تلبس بناقلة الظهر ولو بركة ثم خرج وقبها
 اتمها مقدمة على الفريضة وكذا العصر اما التوافل المغرب
 فتى ذهب الحجرة المغربية وتكملها بذكر العشاء الخامس اذا
 طلع الفجر فقد فاتت النافلة الليل عدا ركعتي الفجر ولو تلبس من
 صلوة الليل اربع زاحم بها الصبح اتمها ما لم يخش فوات
 الفرض ولو كان التلبس بما دون الاربع ثم طلع الفجر بدا
 لفريضة وقضى نافلة الليل السادسة تصلي الفريضة في
 كل وقت اداء وقضاء ما لم يتضيق الحاضرة والتوافل ما لم يبد
 وقت الفريضة السابعة يكره ابتداء التوافل عند طلوع الشمس
 وغروبها وقيامها وبعد الصبح والعصر عند التوافل المرتبة و
 ماله سبب الثامنة الافضل في كل صلوة تقديمها في اول وقتها

في انذاره والى جهته

الا ما استثنيه في مواضعه انشاء الله تعالى التاسعة اذا صلى
 ظاهرا دخول الوقت ثم تبين الوهم اعاد الا ان يدخل الوقت
 ولما يتم ولو قبل التسليم وفيه قول اخر الثالثة في القبلة
 وهي الكعبة مع الامكان ولا تجزئها وان بعد وقيل هو قبلة
 لاهل المسجد والمسجد قبله لمن صلى في الحرم والحرم قبله
 لاهل الدنيا وفيه ضعيف ولو صلى في وسطها استقبال اي
 جدارها شاء ولو صلى على سطحها ابرز بين يديه منها
 شيئا ولو كان قليلا وقيل يستلقي ويصلي موميا الى البيت
 المعمور ويتوجه اهل كل اقليم الى سمت الزكن الذي يليهم
 فاهل العراق يجعلون المشرق الى المنكب الايسر والمغرب الى
 الايمن والجدي خلق المنكب الايمن والشمس عند الزوال محاذ
 بطرف الحاجب الايمن فما يلي الانف وقبل يستحب التماس
 لاهل الشرق عن سمتهم قليلا وهو بناء على ان توجههم الى
 الحرم فاذا فقد العلم بالجهة او الظن صلى الفريضة الى المشرق

جهات ومع الضرورة اوضيق الوقت يصل الى اى الجهات شاء
 ومن ترك الاستقبال عمدا اعاد مطلقا ولو كان ظانا او
 ناسيا وتبين الخطاء لم يعد ما كان بين المشرق والمغرب بعيد
 ظانا ماصلا الى المشرق والمغرب في وقته لا مخرج وقته
 وكذا لو استند بر القبلة وقيل بعيد وان خرج الوقت ولا اتصل
 الفريضة على الزاحلة اختيارا او رخص في النافلة سفراء
 حيث توجهت الزاحلة الرابعة في لباس المصلى لا يجوز الصلوة
 في جلد الميتة ولو دبح وكذا ما لا يוכל لحمه ولو ذكى ودبح ولا
 في صوفه وشعره وبره ولو كان قلنسوا وتكة ويجوز استعلاء
 لاف الصلوة ولو كان مما يוכל لحمه جاز في الصلوة وغيرها
 وان اخذ من مية جزا او قلعا ومع غسل موضع الانصاف
 ويجوز في الجزا الخالص المغشوش بوبر الارانب والثعالب
 وفي فرو السجاب قولان اظهرهما الجواز وفي الثعالب
 والارانب روايتان اشهرهما المنع ولا يجوز الصلوة في الحرب

الحض

لا يجوز في الحرب ما كان
 في غير الضرورة

الحض للرجل والخنثى الامع الضرورة او في الحرب وهل يجوز
 للنساء في غير الضرورة فيه قولان اظهرهما الجواز وفي التكة
 والقلنسوة من الحرير ترد اظهرهما الجواز مع الكراهية وهل يجوز
 الركوب عليه ولا فتراش له تردد المروحي غم ولا باس بثوب
 مكفوف به ولا يجوز في ثوب مغصوب مع العلم ولا فيما ستر
 ظهر القدم ما لم يكن له ساق كالخف ويستحب في الثعل العربي
 وتكره في الثياب السواد ما عد العمامة والخف وفي الثوب الذي
 يكون تحته وبر الارانب والثعالب وفوقه وفي ثوب واحد
 للرجال ولو حكى ما تحته لم يجوز ان ياتر فوق القميص وان
 يشتمل الصما وفي عمامة لاحاك لها وان يؤتم بغير داء و
 ان يصحب معه حديد اظهر او في ثوب يشتم صاحب
 وفي قباء فيه تماثيل او خاتم فيه صورة وبكرة المرأة ان تصل
 في الخليل الى صوت او متنفقة وبكرة للرجل الشام وقيل تترك
 في قباء مشدود الا في الحرب مسائل ثلث الاولى ما يصح فيه

في غير الضرورة

الصلوة يشترط فيه الطهارة وان يكون مملوكا او ما ذونا
 الثانية يجزى للرجل ستر قبله ودبره وستر ما بين الشرة
 والركبة افضل وستر جسده كله مع الرداء اكل ولا فصل
 الخثرة الا في درع وخمار ساتر جميع جسدها عدا الوجه
 والكفين وفي القدمين تزداد شبهة الجواز والامة
 والصبيبة تجزيان بستر الجسد وستر الزامر مع ذلك
 افضل الثالثة يجوز الاستئثار في الصلوة بكل ما يستر العورة
 كالخشيش وورق الشجر والطين ولو لم يجد ساترا صلى
 عاريا قائما موميا اذا امن من المطع ومع وجوده يصلي
 جالسا موميا للركوع والتجود الخامسة في مكان المصلي
 يصلي في كل مكان اذا كان مملوكا او ما ذونا فيه ولا
 تقص في المكان المغصوب مع العلم وفي جواز صلوة المرأة
 على جانب المصلي قولان احل ههما المنع سواء صلى بصلواته
 او منفردة محرمة كانت او اجنبية والاخر الجواز على كراهية

تجزيان بدل

ولو كان بينهما حايل او تباعدت عنه عشرة اذرع فصاعدا او كانت
 متاخرة عنه ولو بمسقط الجسد صحت صلواتهما ولو كانا في مكان
 لا يمكن فيه التباعد صلى الرجل اولا ثم المرأة ولا يشترط الطهارة
 موضع الصلوة اذا لم يتعد نجاسته ولا طهارة مواقع المساجد
 عدا ما هو موضع الجبهة ويستحب صلوة الفريضة في المسجد
 الا في الكعبة والتاولة في المنزل ويكره الصلوة في الحمام ويؤتى
 الغائط ومباركة الابل ومساكن النمل وفي مرابط الخيل والمعا
 والحجير ويطون الاودية والارض الشخية والثلج والرمل
 اذا لم يتمكن جهته من التجود وبين المقابر الا مع حايل وفي
 ميوت المحبوس والنيوان والخمور وفي جوار الطريق وان
 يكون بين يديه نار مضرة او مصحف مفتوح او حايط
 من بالوعة ولا بأس بالبيع والكنائس ومرايض الغنم
 وقيل يكره الى باب مفتوح او انسان مواجهة السادسة فيما
 يجتهد عليه لا يجوز التجود على ما ليس بارض كالجلود والصلو

اجبته

مضمرة

الاستحباب في الصلاة

والشعر ولا ما يخرج باستحالة عن اسم الارض كالمعادن ويجوز
على الارض وما ينبت منها لم يكن ما كولا وملبوسا بالعادة
وفي الكتان والقطر روايتان اشتهرهما المنع الامع الضرورة
لا يسجد على شيء من بدنه فان منعه التحريم سجدة على ثوبه
ويجوز السجود على التلج والقيرو غيرهما مع عدم الارض وما
ينبت منها فان لم يكن فعله كفته ولا بأس بالقطاس ويكره
منه ما فيه كتابة ويراعى فيه ان يكون مملوكا او ما ذوقا فيه
خاليا من نجاسة السابعة في الاذان والاقامة والنظر
في المؤذن وما يؤذن له وكيفية الاذان ولو لحقه اما
المؤذن فيعتبر فيه العقل والاسلام ولا يعتبر فيه البلوغ
فالصبي يؤذن والعبد يؤذن المرأة للنساء خاصة و
يستحب ان يكون عدا لا صيتا بصيرا بالاوقات منظرها
فاما على المرتفع مستقبل القبلة رافعا صوته وتسميه المرأة
ويكره الالتفات به يمينا وشمالا ولو اخل بالاذان والاقامة

الاقامة عليه

ثانيا

ثانيا وصلى تباركها ما لم يسجد واستقبل صلواته ولو تعذر لم يرجع
واما ما يؤذن له فالصلوة الخمس لا غير اداء وقضاء استحبابا
مؤكد بالرجال والنساء والمنفرد والجامع وقيل بجملة الجماعة
وبنالك الاستحباب فيما يحضره فيه والكسرة للغداة والمغرب وقت
الفرايض الخمس يؤذن وتقيم لاول مرة ثم تقيم لكل واجدة
ولو جمع بين الاذان والاقامة لكل فريضة كان افضل ويجمع
يوم الجمعة بين التهرين باذان واحد واقامتين ولو صلى
في المسجد جماعة ثم جاء اخرون لم يؤذوا ولم يقيموا ما دامت
الصفوف باقية ولو انقضت اذان الاخرون واقاموا ولو
اذن بنية الانفراد ثم اراد الاجتماع استحبابه الاستئناف
واما الكيفية فلا يؤذن الفريضة الا بعد دخول وقتها وتقدم
في الصبح رخصت لكن بعدد بعد دخوله وصوبها مع الشهور
الروايات خمسة وتلثون فضلا الاذان ثمانية عشر والاقامة
سبعة عشر وكله مشي عدا التكبير في اول الاذان فانه اربع

ثانيا

ثانيا

ثانيا

ثانيا

ثانيا

ثانيا

ثانيا

ثانيا

ثانيا

ثانيا

ثانيا

ثانيا

ثانيا

ثانيا

ثانيا

ثانيا

ثانيا

ثانيا

ثانيا

ثانيا

ثانيا

ثانيا

ثانيا

ثانيا

ثانيا

والتهيل في اخلا اقامة فانه مرة والترتيب فيه شرط والسنة
 فيه الوقوف على اخر فصوله مثالي الاذان وحادي في اقامة
 والفصل بينهما ركعتين او جلسته او سجدة او خطوة خلا
 المغرب فانه لا يفصل بين اذنيها الا خطوة او سكتة او تيميم
 ويكره الكلام في خلالها والرجوع الا للاشعار وقول الصلوة
 خير من النوم واما التواضع فمن السنة حكايته عند سماعه
 وقول ما يخل به المؤذن والكف عن الكلام بعد قوله قامة
 الصلوة الاجابة يتعلق بالصلوة مسائل ثلث الاولى اذا سمع
 الامام اذ انا جاز ان يحترى به في الجماعة ولو كان المؤذن
 منفرد الثانية من احدث في الصلوة اعاذها ولا يعيد
 الاقامة الامع الكلام الثالثة من صلى خلف من لا يقتد
 به اذن لنفسه وقيام ولو خشي فوات الصلوة اقصر من
 فصوله على تكبيرتين وقدا صفة الصلوة واما المقاصد
 ثلثة الاولى في افعال الصلوة وهي واجبة ومندوبة فالواجبة

ثمانية

ثمانية الاولى النية وهي مكن وان كانت بالشرط اشبهه
 فانها تقع مقارنة بالتكبير فلا بد من نية القربة في
 التعبد والجوب والندب والاداء او القضاء
 ولا يشترط نية القصر فلا الامام ولو كان
 مستخيرا وجب متعبد استخارها عند اول جزء من التكبير
 واستدامتها لحكم الثاني التكبير وهو مكن في الصلوة وصورة
 الله اكبر مرتبا ولا ينعقد بمعناه ولا مع الاخلال به ولو حرف
 ومع التعذر يكفي الترجمة ويجب التعلم بما امكن والاخر من
 ينطق بالمكن ويعقد قلبه بها مع الاشارة ويشترط فيها
 لقيام ولا يجزى قاعدا مع القدرة والمصلي الخيرة في تعيينها
 من السبع وسننها النطق بها على فم من افعل من غير مد
 واسماع الامام من خلفه وان يرفع يدها المصلي يديه محاذيا
 وجهه الثالث القيام وهو مكن مع القدرة ولو تعذر الاستقلال
 اعتمد ولو عجز في البعض اتى بالممكن ولو عجز اصلا صلى قاعدا

الصلوة

الصلوة

ان كان في الصلاة
 من غير ان
 ان كان في الصلاة

وفي حذو القول ان احصاه ما مراعات التمكن ولو عجز عن القعود
صلى مضطجعا موميا وكذا لو عجز بصلى مستلقيا ويستحب ان
يترفع القاعد قاريا وينتهي رجله وكذا قيل في ثوبه او مشهدا
الرابع القراءة وهي واجبة متعينة بالحمد والسورة في كل ثنائية
وفي الاوليين من كل رباعية وثلاثية ولا تصح الصلوة مع
الاختلال بها عمدا ولو عجز وكذا الاعراب والترتيب ايها وكذا
البسملة في الحمد والسورة ولا يجزئ الترجمة ولو ضاق الوقت قراء ما
يجزئ منها ويجب التعلم بما يمكن به ولو عجز فراء من غيرهما ما يقصر
والاستبح الله وكبره وتعالى بقدر القراءة ويجزئ الاخر من لسانه
بالقراءة ويقعد بها قلبه وفي وجوب سورة مع الحمد في الفرائض
للمختار مع سعة الوقت وامكان التعلم قولان اظهرهما الوجوب
ولا يقر في الفرائض غزمية ولا ما يفوت الوقت بقراءتها ويختار
المصلي في كل ثالثة ورابعة بين قراءة الحمد والتسبيح ويجزئ
من الخمسة والجباني الصبح واولي المغرب والعشاء ويشتر في الجنا

في كل صلاة
في كل صلاة
في كل صلاة

يما امكن

واحدة

واحدة ان يسمع نفسه ولا تجهر المرأة ومن البين الجهر بالبسملة
في موضع الاخفات من اول الحمد وترتيل القراءات وقراءة السورة
بعد الحمد في التوافل والافضار في الظهرين والمغرب على قصار
المفضل وفي الصبح على مطولاته في العشاء على متوسطاته و
وفي ظهر الجمعة بسورتها وبالنافقين وكذا وصلى الظهر جمعة
على الاظهر وتوافل النهار اخفات والليل جهر ويستحب استماع
الامام من خلفه قراءته ما يبلغ العلو وكذا الشهادتين
مسائل اربع الاولى يحرم قول امين في آخر الحمد وقيل بذكر الثانية
والضحي والمشرح سورة واحدة وكذا الفيل والايلاف وهل
تعاد البسملة بينهما قيل لا وهو شبه الثالثة يجزئ بدل الحمد
في الاخر تسبيحات اربع وصورتها سبحان الله والحمد لله
ولا اله الا الله والله اكبر وروى تسع وقيل عشرة وقيل اثنا عشر
وهو احوط الرابعة لو قرأ في النافلة احدى العرائم سجدة عند
ذكره ثم يقوم ويتم ويركع ولو كان السجود في اخرها قام وقرا الحمد
ان سجد في سجدة واحدة

قال على الترتيل هو
حفظ الوقوف وبيان
الحروف من مخارج

في كل صلاة

استحب بالركع عن قراءة الخامسة الركوع فهو واجب في كل
 ركعة مرة الا في الكسوف والزلزلة وهو ركع في الصلوة والوا
 فيه خمسة الاغناء بقدر ان تصل معه كفاه ركبتيه
 ولو عجز اقتصر على الممكن والا او عجز والطمانينة بقدر
 ذكر الواجب وتسبيحه واحدة كبيرة وصورة لها سبحان
 ربّي العظيم وبحمده او سبحان الله ثلاثا ومع الضرورة
 يحري الواحدة الصغرى سبحان الله وقيل تجزئ الذكر
 فيه مطلقا وفي السجود ورفع الرأس منه والطمانينة في
 الانتصاب والسنة فيه ان يكبر له رافعا يديه محاذيا
 لهما وجهه ثم يركع بعد رها لهما ويضعهما على
 ركبتيه الى خلف مستويا ظهره ما اذا غنقه داعيا اما
 التسبيح سبحان ثلاثا كبر افا زاد فاقلا بعد انتصابه
 سبحان الله لمن حمده داعيا بعده وبكبره ان يركع ويدله
 تحت ثيابه السادس السجود ويجب في كل ركعة سجدة

الصغرى بدل

مفرجات الاصاب
 ودرجات كركش وجهه
 واذا ركبتيه
 وكرهه وادناه في الخط

وهو

وهما ركع في الصلوة وواجباته سبعة السجود على اعضاء
 السبعة الجبهة والكفين والركبتين واليافخي الرجلين ووضع
 الجبهة على ما يفتح ^{اي يفتح} عليه وان لا يكون موضع السجود
 عاليا عما يزيد عن لبنة ولو تعدل الاغناء رفع ما يسجد عليه
 ولو كان بجبهة دمل احتفر خفيرة ليقع التسليم على الارض
 ولو تعدل السجود يسجد على احد الجبينين والافعلى ذقنه
 ولو عجز او ماء والذكر فيه التسبيح كالركوع والطمانينة بقدر
 الذكر الواجب ورفع الرأس طمئنا عقيب سجدة الاولى
 سنته التكبير للسجدة الاولى قائما الهوى بعد اكمال سابقه
 ببدية ان يكون موضع سجود مساويا لموقفه وان يرغم
 بانفه ويدعو قبل التسبيح والزيادة على التسبيح الواحدة
 والتكبيرات الثلاث ويدعو بين السجدين والقعود متوترا
 والطمانينة عقيب رفعه من الثانية والدعاء ثم يقوم
 معتدلا على يديه سابقا برفع ركبتيه ويكره الاقحام بين السجدة

السجود

منه والجاووس منه

ويخرج من السجود على الارض
 ويخرج من السجود على الارض

الكلوكي جلود الطير
 على عظامه
 على عظامه

معقوص قولان شبههما الكراهية ويكره الالتفات يمينا وشمالا
 والقباب والتمطي والعبث ونفع موضع السجود والتخيم والبصا
 وفرقة الاصابع والثناء وقه بحرف ومدافعة الاخشين وليس
 الخف ضيقا ويجوز للمصلي تسمية العالجس وبرد السلام مثل
 قوله السلام عليكم والدعاء في احوال الصلوة بسؤال المباح دون
 المحرم المقصد الثاني في بقية الصلوة وهي واجبة ومندوبة
 فالواجبة منها الجمعة وهي ركعتان تسقط عنهما الظهر ووقتها
 ما بين الزوال حتى يصير ظل كل شيء مثله وتسقط بالفوات وتقضى
 ظهرا ولو لم يدرك الخطبتين اجزائه الصلوة وكذا الوادرك مع
 الامام الركوع ولو كان في الثانية ويدرك الجمعة بادر اركه وكما
 على الاشهر فما النظر في شروطها ومن تجب عليه ولو احقها
 ومنسها والشروط خمسة الاول السلطان العادل او من
 نصبه الثاني العدد وفي اقله رايتان اشهرهما خمسة الاما
 احدهم الثالث الخطبتان ويجب في الاولى حمد الله والثناء

عليه

في قوله تعالى

عليه والوصية بتقوى الله وقراءة سورة خفيفة وفي الثانية
 حمدا لله والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والائمة المعصومين والار
 المؤمنين والمؤمنات ويجب تقديمهما على الصلوة وان
 يكون الخطيب قائما مع القدرة وفي وجوب الفصل بينهما
 بالجلوس ترده احوطه الوجوب ولا يشترط فيها الطهارة و
 في جواز ايقاعها قبل الزوال رايتان اشهرهما الجواز ويستحب
 ان يكون الخطيب بلغا مواظبا على الصلوة متعظا مرتدبا ببرد اجمية متعظا
 معتدلا في حال الخطبة على شيء وان يسلم اولا ويجلس امام
 الخطبة ثم يقوم فيخطب جاهرا الرابع الجماعة فلا تصح فرادى
 الخامس ان لا يكون بين الجمعيتين اقل من ثلاثة اميال والكد
 تجب عليه كل مكلف ذكر غير سليم من المرض والعرج والعنى
 غيرهم ولا مسافر وتسقط عنه لو كان بينه وبين الجمعة
 اربعة عشر فرسخين ولو حضر احد هؤلاء وجبت عليه الصلوة
 والمجنون والموتة واما الواحق فسبع الزوايا اذان الشمس

المسلمين

متعظا

منه السلام عليه ايها المؤمنون

بينه

لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر على ما هدىنا الله اكبر على ما
 نرضى من بهيمة الانعام وفي الفطر يقول الله اكبر ثلثا لا اله
 الا الله والله اكبر والله الحمد لله اكبر على ما هدىنا وبكره المحرم
 بالسلام وان يتنقل قبل الصلوة وبعد ها الا بالحمد النبي
 صلى الله عليه وآله قبل خروجه مسائل خمس الاولى قيل التكبير
 الزايد واجب والاشبه الاستحباب وكذا القنوت الثانية
 من حضر العيد فهو بالخيار في حضور الجمعة ويستحب الامام
 اعلامهم ذلك الثالثة الخطبتان بعد صلوة العيدين و
 تقديمها بدعة ولا يجب سماعهما الرابعة لا ينقل المنبر و
 يعمل المنبر من طين الخامسة اذ طلعت الشمس حرم السفر حتى
 يصلي صلوة العيدين وبكرة قبل ذلك ومنها صلوة الكسوف
 والنظر في سببها وكيفيتها واحكامها سبعا كسوف الشمس
 خسوف القمر والزلزلة وفي رواية تجب لاحا ويف السماء و
 وقتها من الابتداء الى الاخذ في الاجلاء ولا قضاء مع الفوات

نعدم

وعدم العلم واحتراق بعض القرص ويقضى لو علم واهمل او نسي و
 كذا لو احترق القرص كله على التقديرات وكيفيتها ان يكبر ويقراء
 الحمد وسورة او بعضها ثم يركع فاذا انتصب قراء الحمد ثانيا
 وسورة ان كان اتم في الاولى والاقرء من حيث قطع فاذا اكل
 خسا سجدا شين ثم قام بغير تكبير فقرأ وركع معتدلا ترتيبه
 الاول ثم يتشهد ويسلم ويستحب فيها الجماعة والا طالة بقوله
 الكسوف واعادة الصلوة ان فرغ قبل الاجلاء وان يكون
 ركوعه بقدر قراءته وان يقرأ السورة الطوال مع السعة
 ويكبر كما انتصب من الركوع الا في الخامس والعاشر فانه
 يقول سمع الله لمن حمده وان يقف خمس قنوت واحكام
 فيها اثنان الاول ذا التقوى وفيه حاضرة تخير في الايتان
 بالهما شاء على الاصح ما لم ينضيق الحاضرة فتعين الاداء
 ولو كان الحاضرة نافلة فالكسوف اولى ولو خرج وقت المناقلة
 الثاني تصلي هذه للصلوة على الرا حلة وما شيا وقيل بالبيع

سورة الكسوف

اي لم يجعل علم مني اياهم
 اي لم يجعل علم مني اياهم

الامع العذر والضرورة وهو شبهة ومنها صلوة الجنابة والنظر
 في من يصلي عليه والمصلي وكيفيتها ولو احقها واحكامها نجب
 الصلوة على كل مسلم ومن كل حال بحكمه ممن بلغ ستة سنين
 ويستوي الذكر والانثى والحرة والعبد ويستحب على من لم يبلغ
 ذلك ممن ولد حيا ويقومها كل مكلف على الكفاية واحق
 الناس بالصلوة على الميت اوليهم بميراثه والزوج اولى
 بالمرءة من الاخ ولا يؤقر به الا من فيه شرائط الامة والا
 استناب ويستحب تقديم الهاشمي ومع وجود الامام فهو
 اولى بالتقديم وتؤم المرأة للنساء تقف في وسطهن ولا تبرز
 وكذا العاري اذا صلى بالعراة ولا يؤذن له الولي وهي
 خمس تكبيرات بينها اربعة ادعية وهي لا يتعين وفضله
 ان يكبر وينشد الشهادتين ثم يكبر ويدعو للمؤمنين
 وفي الرابعة يدعو للميت وينصرف بالخامس مستغفرا له و
 ليست الطهارة من شرطها وهي من فضلها ولا يتابعده

فذلك

لا يكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 او على من بعده من ائمة الهدى

عن الجنابة

عن الجنابة مما يخرج عن العادة ولا يصلي على الميت الا بعد تغسيله وتكفينه
 ولو كان عاريا جعل في القبر وسائر عورته ثم يصلي عليه وسننها
 وقوف الامام عند وسط الرجل وصدر المرأة ولو اتفقا جعل الرجل
 الى ما يلي الامام والمرءة الى القبلة يحاذي بصدرها وسطه ولو
 كان طفلا فن ورائها وقوف الامام ولو كان واحدا وان يكون
 المصلي متطهرا حافيا رافعا يديه بالتكبير كله داعيا للميت
 في الرابعة ان كان مؤمنا وعليه ان كان منافقا وبدعاء
 المستضعفين ان كان مستضعفا وان يحشره مع من كان
 يتولا ان جهل حاله وفي الطفل اللهم اجعله لنا ولا يوبه
 فرطاً ويقف موقفه حتى ترفع الجنابة والصلوة في الموضع
 المعتاد ويكره الصلوة على الجنابة الواحدة مرتين واحكامها
 اربعة الاول من ادراك بعض التكبيرات اتم ما بقى ولاء وان
 رفعت الجنابة ولو على القبر الثاني لو لم يصلي على الميت صلى على
 قبره يوما وليلة حسب الثالث يجوز ان يصلي هذه الصلوة

المأموم وراءه

فكل وقت مالم يتحقق وقت الحاضرة الرابع لو حضرت جنة
 في اثناء الصلوة تغير في الاتمام على الاولى والاستيناف على الثانية
 او في ابتداء الصلوة عليهما واما للتدريبات فيها صلوة
 الاستيقاء وهي مستحبة مع الجذب الماء والكيفية للصلوة
 العبد والقنوت بسؤال الرحمة وتوفير المياه وافضل ذلك الاداء
 الماثورة ومن سننها صوم الناس ثلثة والخروج في الثالث
 وان يكون اثنين او الجمعة والاصحار بها حفاتا على سبيل
 وقار واستصحاب الشيخ والاطفال والعمايز من المسلمين
 خاصة والتفريق بين الاطفال والامهات وتبصلي جماعة و
 تحويل الامام الرضا والاستقبال القبلة مكررا فافاضة
 والى اليمنين مستحبا والى اليسار مهلا واستقبال الناس
 حامدا وتبابعه الناس والخطبة بعد الصلوة والمباغة
 في الدعاء والمعادة ان تاخرت الاجابة ومنها نافلة شهر
 رمضان في اشهر الروايات استحباب الف ركعة زيادة على

والكيفية امر

بأكثر مرة

الركعة

الركعة في كل ليلة عشرين ركعة بعد المغرب ثمان ركعات وبعد العشاء
 اثنا عشر ركعة وفي الغيرة الاخرى كل ليلة ثلثون وفي ليل الى افراد
 في كل ليلة مائة ركعة مضافة الى ما عين وفي رواية يقتصر على
 المائة ويصلي في الجمع اربعون بصلوة علي ع وجعفر وفاطمة
 عليه السلام وعشرون في اخر جمعة بصلوة على عليه السلام
 وفي عتبتها عشرين ركعة بصلوة فاطمة عليه السلام ومنها
 صلوة ليلة الفطر وهي ركعتان في مرة بالحمد والاخلاص الف
 مرة وفي الثانية بالحمد والاخلاص مرة ومنها صلوة يوم الغدير
 وهي قبل الزوال بنصف ساعة ومنها صلوة ليلة النصف من شعبان
 وهي اربع ركعات ومنها صلوة ليلة المبعث ويومها وكيفية
 ذلك وما يقال فيه وبعده مذكور في كتب مختص به وكذا سائر
 التوافل فيطلب هناك المقصد الثالث في التوافل وهي خمسة
 الاول في الخليل الواقع في الصلوة وهو ما عن عماد وسهوا وشك
 اما الحمد من اخل معه بواجب بطل صلوة شرط كان او جزم

جسمه والحق

بجسمه حب

الركعة والصلوة والجمعة
 والصلوة والجمعة والركعة

او كيفية ولو كان جاهلا عدل الجهر والاخفات فان الجهل عند فهمها
 وكذا تبطل لو فعل ما يجب تركه وتبطل الصلوة في الثوب المغصوب ^{او ترك}
 ما يجب فعله والموضع المغصوب والتجود على موضع التجسر مع
 العلم لامع الجهل بالغصبة والتجاسة واما السهو فان كان عن
 ركن ^{او ركن} كان محله باقيا الى يمينه وان كان دخلا في اخر اعادة
 لمن اخل بالقيام حتى نوى او بالنية حتى افتتح او بالافتتاح حتى
 قرأ او بالركوع حتى سجد او بالتجديدين حتى يكمل وقيل ان كان
 في الاخيرين من الرباعية اسقط الزايد والى بالفايت ويعيد
 لو زاد ركوعا او سجدة او سهوا ولو نقص من عدد الصلوة
 ثم ذكر انتم ولو تكلم على الاشهر ويعيد واستند بالقبلة وان
 كان السهو عن غير ركن فمنه ما لا يوجب تداركا ومنه ما يقتصر معه
 على التدارك ومنه ما يتدارك مع التجود السهو فالاول من
 نسي القراءة او الجهر والاخفات او الذكر في الركوع او الطمأنينة
 في الرفع او الذكر في التجود او التجود على الاعضاء السبعة او

فيه ان يرفع اليدين في الصلاة

الطمأنينة

الطمأنينة فيه او رفع الراس منه او الطمأنينة في الرفع من الاولى او
 الطمأنينة في الجلس من التشهد الثاني من ذكر انية لم يقرأ الحمد وهو في
 السورة قرأ الحمد واعادها او غيرها ومن ذكر قبل التجود انه لم يركع
 قام فركع وكذا من ترك التجود او التشهد وذكر قبل ركوعه قعد
 فتدارك وكذا من ذكر انية لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم قضا
 الثالث من ذكر بعد الركوع انه لم يشهد او ترك سجدة قضى ذلك
 بعد التسليم وسجد السهو واما الشك فمن شك في عدد الشائبة
 او الثلاثية اعاد وكذا من لم يدرك ركعة صلى او لم يحصل الاوليين
 من الرباعية ولو شك في فعل فان كان في موضعه اتى به واتم
 ولو ذكر انية كان قد فعل استأنف صلواته ان كان ركنا وقيل
 في الركوع اذا ذكر وهو متكئا ارسل نفسه ومنهم من خصه بالركوع
 والاشبهه البطلان ولو لم يرفع راسه ولو كان الشك بعد ايقان
 مضى في صلواته ركنا كان او غيره فان حصل الاوليين من الشائبة
 عددا او شك في الزايد فان غلب بنى على ظنه وان تساوى الاحتمال

حتى قام

فصورته أربع الأول ان يشك بين الاثنين والثلاث اربع والثلاث
والاربع اربع الاثنين والاربع اربع الاثنين والثلاث والاربع
ففي الاول بنى على الاكثر ويتم ثم يحتاط بركتين جالساً وبركعة
فأما على رواية وفي الثاني كذلك وفي الثالث بركتين من
قيام ففي الرابع بركتين من قيام ثم بركتين من جلوس كل
ذلك بعد التسليم ولا سهو على من كثر سهوة ولا على من سهى في
السهو ولا على المأموم ولا على الامام اذا حفظ عليه من خلفه
ولو سى في النافلة تخير في البناء وتجب مجدأء السهو على من
تكلم ساهياً ومن شك بين الاربع والخمس ومن سلم قبل اكمال
الزكعات وقيل لكل زيادة ونقصان ان كان غير الزكرك والمقعو
في موضع قيام والقيام في موضع قعود وهما بعد التسليم على
الاشهر عقيبهما تشهد خفيفاً وتسليم ولا تجب فيما ذكره
في رواية الحلبي انه سمع ابي عبد الله يقول فيها بسم الله
وبالله وصلى الله على محمد وآله وسمعه مرة اخرى يقول

بسم الله وبالله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
والحق رفع منصب الامامة عن السهو في موضع العبادة الثاني
في القضاء من اخل بالصلوة عمداً او سهواً او فاته بنوم او سكر مع
بلوغه وعقله واسلامه وجب القضاء عدماً استثنى ولا قضاء
مع الاعشاء المستوعب للوقت الا ان يدرك الطهارة والصلوة
ولو ركعة وفي قضاء الفوائت لعدم ما يتطهر به تردد داخل
القضاء ويترتب الفوائت كالحواضر والفائتة على الحاضرة وفي
وجوب ترتيب الفوائت على الحاضرة تردد اشبهه الاستحباب
ولو قدم الحاضرة على الفائتة مع سعة وقتها ذكر الميعاد ولا
يعيد لو نسيها ويعدل على الحاضرة الى الفائتة لو ذكر بعد اربع
ولو تلبس بنافلة ثم ذكر فريضة ابطلها واستأنف الفريضة و
يقضى ما فات سفر اقصر او لو كان حاضراً وما فات حضراً تماماً
ولو كان مسافراً ويقضى المرتد زمان رده ومن فاته فريضة
من يوم حضراً ولا يعدها صلى اثنتين وثلاثاً واربعا ولو فاته

ما لم يحصه قضى حتى يغلب الوفا ويستحب قضاء التوافل الموقرة
 ولو فاتت بمحض لم يتأكد القضاء ويستحب الصدقة عن كل
 ركعتين بمدة فان لم يتمكن في كل يوم ليلة بمدة الثالث في الجماعة
 والنظر في الحراف الاول الجماعة مستحبة في الفرائض خاصة
 متأكدة في الخمس فلا تجب الا في الجمعة والعديد مع الشرائط
 ولا يجمع في نافلة عما استثنى ويدرك المأموم الركعة
 بادراك الركوع وبادراكه ركعا على تردد وقل ما ينغد با
 لامام والمؤتممة ولا تصح بين الامام والمأموم ما يمنع للشاهد
 وكذا بين الصفوف ويجوز في المرأة ولا يؤتمم من هو اعلى منه
 بما يعتد به كالابنية على رواية عمار ويجوز لو كانا على
 ارض منحذرة ولو كان المأموم اعلى منه صح ولا يتباعد
 المأموم عما يخرج عن العادة الا مع اتصال الصفوف ويكره
 القراءة خلف الامام في الاخفائية على الاشهر وفي الجهرية
 لو سمع ولو همهمة ولو لم يسمع قراء ويجب متابعة الامام

فلا يفرق

فلورفع راسه قبله ناسيا اعاد ولو كان عامدا استمر ولا يقف قد
 ولا بد من نيّة الايتمام ولو صلى اثنا وقال كل منهما كنت مأمورا
 اعاد او لو قال كنت اماما لم يعيد ولا يشترط تساوي الفرضين ويقف
 المفترض بمثله وبالتقل والمنقل بمثله وبالمفترض ويستحب ان يقف
 الواحد عن يمين الامام والجماعة خلفه ولا يتقدم العادي امام
 المرأة بل يجلس وسطهم بان يركبتيه ولو امت المرأة التساء
 وقفن معها صفوا ولو امتهن الرجل وقفن خلفه ولو كانت واحدة
 ويستحب ان يعيد المنفرد صلواته اذا وجد جماعة اماما كان
 او مأموما وان يخص بالصف الاول فضلا وان يسبح المأموم
 حتى يركع الامام ان سبقه بالقراءة وان يكون القيام الى الصلوة
 اذا قيل قد قامت الصلوة ويكره ان يقف المأموم وحده الا
 مع العذر وان يصلي نافلة بعد الاقامة والحرث الثاني يعتبر في
 الامام العقل والايمن والعدالة وطهارة المولد والبلوغ على
 الاظهر ولا يؤمر القاعد للقيام ولا الاصحى للقاري ولا المؤتممة

لا يؤمر الا بالصلوة
 لا يؤمر الا بالصلوة
 لا يؤمر الا بالصلوة

واحد

وبالتنقل

بالسليم ولا المرأة للذكر ولا اختي وصاحب المسجد والمئذنة والادارة
 اول من غيره وكذا لها ينهي واذا انتاح الائمة قديم من خياره
 المأموم ولو اختلفوا قدم الاقرع فالانفه فالقدم هجرة فاما
 الاسن فالاصح وجها ويستحب الامام ان يسمع من خلفه
 الشهادتين ولو احدث قدم من ينوبة ولو مات او غشي عليه
 قدمه او من يتم بهم وبكره ان ياتم الحاضرة بالمسافر والمظهر
 بالمستقيم وان يستأنس المسبوق وان ياتم الاجنم والابرص والمحدو
 بعد توبته ولا يغلف ويكرهه المأموم والاعرابي والمهاجر
 الطر الثالث في الاحكام ومسائله تسع الاولى الوعلم فسق
 الامام او كفره او حدثه بعد الصلوة لم يعيد ولو كان عالما
 اغاد الثانية اذا خاف فوات الركوع عند دخوله فركع جازان شي
 راعا يلتحق بالصف الثالثة اذا كان الامام في محراب داخل لم
 تصح صلوة من الى جانبه في الصف الاول والرابعة اذا شرع
 في نافلة فاحرم الامام قطعها ان خشي الفوات ولو كان في فريضة

نقل



نقل نيته الى النقل واتم ركعتين استحب ابا ولو كان الامام قطعها
 واستأنف معه وان كان ممن لا يقتدى به استقر على حاله
 الخامسة ما يدركه المأموم يكون اول صلوته فاذا اسلم
 الامام اتم هو ما بقي السادسة اذا ادركه بعد انقضاء الركوع
 كبر وسجد معه فاذا اسلم الامام استقبل هو وكذا الوادركه بعد
 السجود السابعة يجوز ان يسلم قبل الامام مع العذر او نية
 الانفراد السابعة النساء يقفن من وراء الرجال فلو جاء الرجال
 تاخرن وجوبا اذا لم يكن لهم موقفا امامهن التاسعة اذا
 استنب المسبوق فانتهدت صلوة المأمومين او ماء اليهم
 ليسلوا ثم يتم خامسة يستحب ان يكون المساجد للرءس
 مكشوفة والميضات على ابوابها والمئذنة مع حايطها وان
 يقدم الداخل عينه ويخرج بيساره ويتعاهد فعله ويدعوا
 دخلا وخارجا وكسها والامراج فيها واعادة ما استهدم
 ويجوز نقض المستهدم خاصة واستعمال التثنية في غير من

استأنف الصلوة في فريضة
 وتكر الامام

المساجد ويحرم زخرفتها ونقشها بالصورة وان يؤخذ منها الى
غيرها من طريق ومالك ويعاد لو اخذ وادخل النجاسة اليها و
غسلها فيها واخراج الحصى منها ويعاد لو اخرج ويكره تعليتها
وان تشرفا ويجعل محاريبها داخلية او يجعل طريقا ويكره فيها
البيع والشراء وتمكين المجانين وانفاذا الاحكام وتعريف الضوا
واقامة الحدود وانشاد الشعر وعمل الصنایع والنوم ودخولها
في الغم مريحة الثوم والبصل وقتل القمل وكشف العورة وا
لبصاق والتختم فان فعله سترة بالتراب الرابع في صلوة الخو
وهي مقصورة سفر او حضرا جماعة وفردى واذا اصلت
جماعة والعبادة في خلاف جهة القبلة ولا يؤمن بمجموعته
امكن ان يقاومه بعضه فيصل مع الامام الباقر جازان
يصلو صلوة ذات الوقوع وفي كيفيتها روايتان شهرهما
رواية الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال يصل
الامام بالاولى ركعة ويقوم في الثانية حتى يتموا من خلفه

يُصَلُّونَ

منه

ثم ياتي بالآخرى فيصل بهم ركعة ثم يجلس ويطلب التشهد حتى يتم
من خلفه ثم يسلم بهم وفي المغرب يصل بالاولى ركعة ويقف
في الثانية حتى يتموا ثم ياتي بالآخرى فيصل بهم ركعتين و
يجلس عقب الثالثة حتى يتموا من خلفه ثم يسلم بهم وهل
يجب اخذ السلاح فيه تردا شبهه الوجوب ما لم يمنع احدك
واجبات الفرض وههنا مسائل الاولى اذا انتهى الحال الى
المسائفة والمغانقة فالصلوة بحسب الامكان واقفا او متنا
او راكبا ويسجد على قمره وسرجه والاموميا ويستقبل القبلة
ما امكن والا بتكبيره الا حرام ولو لم يتمكن من الائمة اقصر
على تكبيرتين عن الثنائية والثلاث عن الثلاثية يقول في كل
واحدة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر
فانه يجزى عن الركوع والسجود والقراءة الثانية كل اسباب
اسباب الخوف يجوز معها القصر والانتقال الى الائمة مع الضيق
والاقتصار على التسبيح ان خشى مع الائمة ولو كان الخوف

من خلفه

او سئل

من قصر او سبع ^{لزمه} الثالثة ^{لزمه} الموقل والغرق يصلان بحسب الامكان
 ايماء ولا يقصر احدهما عدة صلواته الا في سفر او خوف الخامس
 في صلوة المسافر والتطهر في الشرط والقصر اما الشرط فخمسة
 الاول المسافة وهي اربعة وعشرون ميلا والميل اربعة الاف
 ذراع ^{شوية ذرايع} تعويلا على المشهور بين الناس او قدر مد البصر في الارض
 المستوية تعويلا على الوضع ولو كانت اربع فراسخ واراد الرجوع
 ليومه قصر ولا بد من كون المسافة مقصودة فلو قصد ما دونها
 ثم قصد مثل ذلك او لم يكن له قصد فلا قصر ولو قاده في السفر ولو
 قصد مسافة فتجاوز بها الا اذا نزلت ففقه قصرها بينه
 وبين الشهر ما لم ينوي الاقامة ولو كان دون ذلك اتم الثاني
 ان لا يقطع السفر بعزم الاقامة فلو قصد مسافة وله في اثنا عشر
 منزلا قد استوطنه ستة اشهر وعزم في اثنا عشر اقامة عشر
 ايام اتم ولو قصد مسافة فصاعدا وله على راسها منزلا قد
 استوطنه القدر المذكور قصر فله بقية خاصة واتم في منزله

فقه

واذا قصر ثم نوى الاقامة لم يعد ولو كان في الصلوة اتم الثالث ان
 يكون السفر مباحا فلا يترخص العاصي المتبع للحائز واللاهي بصيده
 ويقصر ولو كان الصيد الحاجة ولو كان للتجارة قيل يقصر صومه
 ويتم صلواته الرابع ان لا يكون سفره اكثر من حضرة كالراعي والمكابر
 والملاح ^{الراعي} والبدوي ^{المكابر} والتاجر ^{الراعي} والاجير ^{المكابر} والامير ^{الراعي} والبريد ^{المكابر} وضابطه
 ان لا يقيم في بلدة عشرة ايام ولو اقام في بلدة او في غير بلدة ذلك
 قصر وقيل هذا يختص بالمكاري فيدخل فيه الملاح والاجير
 ولو اقام خمسة ايام قيل يقصر صلواته نهارا ويتم ليلا ويصوم
 شهر رمضان على رواية الخامس ان يتوارى جدران البلد
 الذي يخرج منه او يخفي الاذان فيقصر في صلواته وصومه وكذا
 في العود من السفر على الاشهر اما القصر فهو عزيمة الا في احد
 المواطن الاربعة مكة والمدينة وجامع الكوفة والحبار الحسين
 فانه مختار بين القصر والامتناع والتمام افضل وقيل من قصد
 اربعة فراسخ ولم يرد الرجوع ليومه تخير في القصر والامتناع

والزائد
اي على الماء

ولم يثبت ولو اتم المقصر عامدا اعادة ولو كان جاهلا لم يعد والثابت
 يعيد في الوقت لا مع خروجه ولو دخل وقت الصلوة فسا فرقتو
 باق قصر على الا شهر فكذا لو دخل من سفره اتم مع بقاء الوقت
 ولو فاتت اعتبر حال الفوات لا حال الوجوب واذا نوى المسافر
 الاقامة في غير بلده عشرة ايام اتم ولو نوى دون ذلك قصر
 ولو تردد قصر ما بينه وبين ثلثين يوما اتم ولو بصلوة
 الواحدة ولو نوى الاقامة ثم بدله قصر ما لم يصل على التمام
 ولو بصلوة واحدة ويستحب ان يقول عقب الصلوة سبحان
 الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثلثين مرة جبر او
 لو صلى المسافر خلف المقيم لم يتم واقصر على فرضه وسلم منفردا
 ويجمع المسافر بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء ولو سافر
 بعد الزوال لم يصل النوافل قضاها سافرا وحضرا والله اعلم بالصواب
كتاب الزكاة وهي قسمان الاولى في زكاة المال وراكفها اربعة
 الاولى في زكاة الخلال فيمن تجب عليه وهو كل بالغ وعاقل حر
 مالك

زكاة درلوه بمنزله ودر اصله اخرج
 مال من عباده اخرجت من حيث
 قرب

ماله

مالك للتصاب تمكن من التصرف فالبلوغ يعتبر في الذهب والفضة
 اجماعا نعم ولو اتجر بما لا يملك من اليه النظر اخرجها استحبابا
 ولو ضمن الوبي واتجر لنفسه كان الرجح له ان كان مليئا وعليه
 الزكاة استحبابا ولو لم يكن مليئا ولا وليا ضمن ولا زكاة والرجح
 لليتيم وفي وجوب الزكاة في غلات الطفل روايتان احوطهما
 الوجوب وقيل تجب في مواشهم وليس معتدا ولا تجب في مال
 العجنون صامتا كان وغيره وقيل حكمه حكم الطفل والاول
 اصح والحرية معتبرة في الاجناس كلها وكذا التمكن من التصرف
 فلا تجب في مال الغايب اذا لم يكن صاحبه متمكنا منه ولو
 عاد اعتبر الحول بعد عودته اليه ولو مضت عليه احوال الزكاة
 لسنة استحبابا ولا زكاة في الدين وفي رواية الا ان يكون
 صاحبه هو الذي يؤخر زكاة القرض على المقرض ان تركه
 بحاله حولا ولو اتجر به استحب الثاني فيما تجب فيه وما
 وتجب في الانعام الثلاثة الابل والبقر والغنم وفي الذهب والفضة

كل

وفي الغلات الاربع الحنطة والشعير والتمر والذبيب ولا تجب فيما
 عد المذكور وتستحب في كل ما ينبت من الارض مما يكال او يوزن
 عد الخضر وفي مال التجارة قولان اصحهما الاستحباب وفي الخيل
 الافات ولا يستحب في غير ذلك كالبعال والحميز والريق ولذك
 ما يختص به كل جنس افرادة القول في زكاة الانعام والنظر في الشرايط
 والواحق والشرايط اربعة الاول النصب وهي في الابل اثنا عشر
 نصا باخسة كل واحد منها خمس وفي كل واحد شاة فاذا بلغت
 ستا وعشرين ففيها بنت مخاض فاذا بلغت ستا وثلاثين وفيها
 بنت لبون فاذا بلغت ستا واربعين ففيها حقة فاذا بلغت
 احدى وستين وفيها جذعة فاذا بلغت ستا وسبعين وفيها
 بنتا لبون فاذا بلغت احدى وتسعين ففيها حقتان ثم ليس في
 الزايد شيء حتى تبلغ مائة واحدى وعشرين ففي كل خمسين حقة
 او في كل اربعين بنت لبون دائما وفي البقر نصا بان ثلثون وفيها
 تبع او تبعة واربعون وفيها مسنة وفي الغنم خمسة نصب

الذبول

في زكاة شاة اربعة اشهر
 من اربعة اشهر

اربعون وفيها شاة ثم مائة واحدى وعشرون وفيها شاتان ثم مائتا
 وواحدة وفيها ثلث شياة فاذا بلغت ثلث مائة وواحدة فوايتان
 اشهرهما ان فيها اربع شياة حتى تبلغ اربع مائة فصاعد فكل
 مائة شاة وما نقص فعفو وتجب الفريضة في كل واحد من النصب
 ولا يتعلق بما زاد وقد جرت العادة بتسمية ما لا يتعلق به الزكاة
 من الابل شقفا ومن البقر قصا ومن الغنم عفو الشرط الثاني السوء
 فلا تجب في المعلوفة ولو في بعض الحول الثالث الحول وهو اثنا عشر
 هلا لا وان لم تكمل ايامه وليس حول الامهات حول السجالات بل يعتبر
 فيها الحول كما في الامهات ولو اتم ما نقص عن النصاب في اثناء
 الحول استأنف حوله من حين تمامه ولو ملك مالا آخر كان له
 حول بانفراده ولو تملك النصاب قبل الحول سقط الوجوب وان
 قصد الفرار ولو كان بعد الحول لا يسقط الزايع ان لا يكون
 عوامل واما اللواحق فسايل الاطاشاة الماخوذة في الزكاة
 اقلاها الجذع من الصان او الشئ من المعز ويجزى الذكر والاثنى

الشرط

وبنت الخاض هي التي دخلت في الثانية وبنت اللبن هي التي دخلت في
الثالثة والحقة هي التي دخلت في الرابعة والتبع من البقر هو الذي
يستكمل سنة ويدخل في الثانية والسنة هي التي تدخل في الثالثة
ولا يؤخذ الزقي ولا المريضة ولا الهريمة ولا ذات العوار ولا تعدل كولة
ولا تحمل الضراب الثانية من وجب عليه سن من الاجل وليست عند
وعنده اعلى منها بسنة دفعها واخذ الشاتين او عشرين درهما ولو
كان عنده الا دون دفعها ومعها شاتين او عشرين درهما ويجري
ابن اللبن الذكر عن بنت الخاض مع عدمها من غير جبر ويجوز
ان يدفع عما يجب في النصاب من الانعام وغيرها من غير الجنس
بالقيمة السوقية والجنس افضل ويتأكد في النعم الثالثة اذا كانت
النعم من رضاء لم يكلف صحيحة ويجوز ان يدفع من غير غنم البلد
ولو كانت ادون الرابعة لا يجمع بين متفرق في الملك ولا يفرق
بين مجتمع فيه ولا اعتبار بالخلطة القول في زكاة الذهب الفضة
ويشترط في الوجوب النصاب والحول وكونها منقوشتين بسكة

المعاملة وفي قدر النصاب الاول من الذهب روايتان اشهرهما عشرة
دينارا وفيها عشرة قراريط ثم كل ما زاد اربعة فيها فاطمان ليس
فيما نقص عن اربعة زكاة ونصاب الفضة الاول مائتا درهم فيها
خمس دراهم وكل ما زاد اربعون فيها درهم وليس فيما نقص عن
اربعين زكاة والدرهم ستة دوايق والدائق ثمانى جبات من اوسط
جبات الشعير يكون قدر العشرة سبعة مثاقيل ولا زكاة في السبايك
ولا في الحلي من كونه اعارته ولو قصد بالسبك الفراق قبل الحول
لم يجب الزكاة ولو كان بعد الحول لم يسقط ومن خلف لعياله نفقة
قدر النصاب فرايد للمدة وحال عليها الحول وجبت عليه زكاتها
لو كان شاهدا ولم يجب لو كان غائبا ولا يجبر جنس بالجنس الاخر
القول في زكاة الغلابة لا يجب الزكاة في شئ من الغلابة الا ربع حصة
تبلغ نصابا وهو خمسة اوسق كل وسق ستون صاعا يكون بالبرقي
الفين وسبع مائة رطل ولا تقدير فيما زاد بل تجب فيه وان قل وه
يتعلق به الزكاة عند شتمه حنطة او شعير او زبيب او تمر او قمل
سبع سنون

اذا احترق الثقل او اصف او انعقد الحصر ووقت الاخراج اذا صفت
 الغلة وجمعت الثمرة ولا تجب الغلة الا اذا تمت في الملك لا ما يتبعها
 حبا او يتوهب وما يسقى سحبا او عذبا او يعلا فيه العشر وما
 يسقى بالتواضع والدنالي فيه نصف العشر ولو اجتمع الامر ان حكم
 للاغلب ولو تساوى اخذ من نصفه العشر ومن نصفه نصف
 العشر والزكاة بعد الموتة القول فيما استحب فيه يشترط في مال التجار
 المحول وان يطلب براس الزكاة للمال او بالزيادة في المحول كله و
 ان يكون قيمته نصبا فافصح الزكاة حينئذ عن قيمته
 دراهم او دنانير ويشترط في الخيل المحول والسوم وكونها انا فصح
 عن العتيق ديناران وعن البرزون دينار وما يخرج من الارض
 مما يستحب فيه الزكاة حكمه حكم الاجناس الاربعة في اعتبار
 السقي وقدر النصب وكية الواجب الركن الثالث في وقت الوجوب
 اذا اهل الثاني عشر وجبت الزكاة ويعتبر شرط الوجوب فيه كله
 وعند الوجوب يتعين دفع الواجب ولا يجوز تاخيرها الا لعذر

كانتظار

كانتظار المستحق وشبهه وقيل اذا عجز لها جاز تاخيرها شهر او شهرين
 ولا شبه ان جواز التاخير مشروط بالعذر ولا يقدر بغيره والله و
 لو اخرج الامكان التسليم ضمن ولا يجوز تقديما قبل وقت الوجوب
 على اشهر وايتين ويجوز دفعها الى المستحق قرضا واحتساب ذلك
 عليه من الزكاة ان تحقق الوجوب وبقي القابض على صفة الاستحقاق
 ولو تغيرت حال المستحق استأنف للمالك الاخراج ولو عدم المستحق
 في بلده نقلها ولم يضمن لو تلفت وبضمن لو نقلها مع وجوده والنية
 معتبرة في اخراجها وعزلها الركن الرابع في المستحق والنظر في الاصناف
 والاصناف واللواحق اما الاصناف فثمانية الفقراء والمساكين
 وقد اختلف في ايقانها السو حالا ولائمة مهتمة في تحقيقه والاضابط
 من لا يملك مؤنة سنة له ولعاليه ولا يمنع لوملك الدار والحادم
 وكذا من في يده ما لا يتعيش به ويعجز عن استئناء الكفاية ولو كان
 سبع مائة درهم وينع من يستمى الكفاية ولو ملك خمسين و
 كذا يمنع ذوا الصنعة اذا هضمت بحاجته ولو دفعها للمالك بعد الا

تقتل

درهما

حتفا

الرائد

فان لاخذ غير مستحق ارتجعت فان تعذر فلا ضمان على الدافع
 والعاملون وهم جارة للصدقة والمؤلفة وهم الذين يستأمنون
 الى الجهاد بالاسهام في الصدقة وان كانوا كفارا وفي الرقاب وهم
 المكاتبون والعبيد الذين تحت الشدة ومن يجب عليه كفارة و
 لم يجد ما يعقوبه ولو لم يوجد مستحق جاز ابتياع العبد ويعق
 والغارمون وهم المدينون في غير معصية دون من صرفه في
 المعصية ولو جهل الامر ان قبل ان يبيع وقيل لا يبيع وهو شبه
 ويجوز مقاصدة المستحق بدين في ذمته وكذا لو كان الدين على
 من يجب الاتفاق عليه جاز الفضيلاء عنه حيا او ميتا وفي سبيل
 وهو كل ما كان قربة او مصلحة كالجهاد والحج وبناء القنابر
 وقيل يختص الجهاد وابن السبيل وهو المنقطع به ولو كان غنيا
 في بلده والضيق ولو كان سفرهما معصية منعها واما الاوصاف
 المعتبرة في الفقراء والمساكين فاربعة الايمان فلا يعطى منهم
 كافر ولا مسلم غير محقق وفي صرفها الى المستضعف مع عدم القادر

هذا هو الوجه في بيان المستحقين للزكاة
 والوجه الثاني في بيان المستحقين للزكاة
 والوجه الثالث في بيان المستحقين للزكاة

تردد اشبهه المنع وكذلك الفطرة ويعطى اطفال المؤمنين ولو اعطى
 مخالف فرقة ثمة استبصر اعدا الثاني العدالة وقد اعتبرها قوم
 وهو احوط واقتصر اخرون على مجانية الكبار الثالث لا يكون
 ممن تجب نفقة عليه كالاويين وان علوا والاولاد وان سفلا
 والزوجة والمملوكة ويعطى باقى الاقارب الرابع ان لا يكون هاشميا
 فان زكاة غير قبيلة محرمة عليه دون كلفة الهاشمي ولو قصر الخمس
 عن كفايته جاز ان يقبل الزكاة ولو كان غير الهاشمي وقيل لا يتجاوز
 قدر الضرورة وتحل الموال لهم والمسدوبة لا تحرم على الهاشمي
 لا غيره والذين يحرم عليهم الواجبة ولد عبد المطلب واما
 التواحق فسايل الاولى تجب دفع الزكاة الى الامام اذا طلبها
 ويقبل قول المالك لو ادعى الاخراج ولو يدير المالك باخر اجا
 اجزئه منه ويستحب دفعها الى الامام ابتداء ومع فقده الى الفقيه
 المأمون من فقهاء الامامية لانه ابصر بواقعها الثانية يجوز
 ان يختص الزكاة احدا لاوصاف ولو واحد او قسمتها الى الاوصاف

بكرهه

افضل واذا قبضها الامام او الفقيه برعت ذمة المالك ولو بلغت
الثالثة لولم يوجد مستحق استحب عنهما ولا يصح ما في الرابعة
اذا مات العبد المبتاع بمال الزكوة ولا وارث له ^{وهو ميت} ومرتبة ارباب
الزكوة وفيه وجه اخر وهذا اجود الخامسة اقل ما يعطى الفقير
ما يجب في النصاب الاول وقبل ما تجب في الثاني والا ^{او هو ان لا يكون له مال ولا مال غيره} الاول اظهر ولا
حد لا كثرة فخير الصدقة ما اقبلت غنى السادسة يكره ان
يملك ما اخرج في الصدقة اختيارا ولا بأس بعوده اليه بميراث
وشبهه السابعة اذا قبض الامام الصدقة دعا لصاحبها
استحب ابا علي الاظهر الثامنة يسقط مع غيبة الامام سهم
السعاة والمؤلفة وقيل يسقط معهم سهم السبيل وعلى ما قلناه
لا يسقط التاسعة ينبغي ان يعطى زكوة الذهب والفضة لاهل
المسكنة وزكوة النعم لاهل التعمل والتوصل الى المواصلة بها ^{بما هو}
يستحب من قبولها القسم الثاني في زكوة القطر ^{فان كان له مال} واركابها اربعة
الاول فبين يجب عليه انما يجب على البالغ العاقل الحر الغنى

يخرجها

يخرجها عن نفسه وعياله من مسلم وكافر وحر وعبد صغير وكبير
ولو مال تبرعا ويعتبر النية في اداؤها وتسقط عن الكافر لو اسلم و
هذه الشروط يعتبر عند هلال شوال ^{في عام الزكاة} فلو اسلم الكافر او بلغ الصبي
او افاق المجنون او ملك الفقير القدر المعتبر قبل الهلال وجبت
الزكوة ولو كان بعد لم تجب كذا لو ولد له ولدا وملك عبدا و
يستحب لو كان ذلك ما بين الهلال وصلوة العيد والفقير مندوب
لا اخرجهما عن نفسه وعن عياله وعن قبلها ومع الحاجة ^{وكان له مال}
يدير على عياله صابغا ثم يتصدق به على غيرهم الثاني في جنسها
وقدرها والقطايط اخرج ما كان قوتا غالبا كالحنطة والشعير
والتمر واللبيب والاذخر والافطر والدين وفضل ما يخرج التمر ثمر
الزبيب ويليه ما يغلب على قوت بلده وهي من جميع الاجناس عا
وهو تسعة ارباع العراقي وستة بالمدي ومن الدين اربعة اطنان
وفسره قوم بالمدي ولا تقدير في عرض الواجب بل يرجع الى قيمة
السوقية الثالث في وقتها ويجب لاهل شوال ويتصدق عند سؤل

العيد يجوز تقديهما في شهر رمضان ولو من أوله ولا يجوز تأخيرها
 عن الصلوة إلا لعذر ولا انتظار المستحق وهي قبل صلوة العيد فطر
 وبعدها صدقة وقيل يجب القضاء وهو حوط وإذا عجز لها وآخر
 التسليم بعذر لم يضمن لو تلفت ويضمن لو أخرج مع إمكان
 التسليم ولا يجوز نقلها مع وجود المستحق ولو نقلها ضمن
 يجوز مع عدمه ولا يضمن الرابع في مصرفها وهو مصرف
 زكاة المال ويجوز أن يتولى المالك إخراجها ومصرفها إلى الأما
 أو من نصبه أفضل ومع التعذر إلى فقهاء الأمامية ولا
 يعطى الفقير أقل من صاع إلا أن يجتمع من لا يتسع لهم ويستحب
 أن يختص بها القرابة ثم الجيران مع الاستحقاق **كتاب الخمس**
 وهو يجب في غنائم دار الحرب والكنوز والمعادن والغوص
 وأرباح التجارات وأرض الذمى إذا اشتراها من مسلم وفي الحرام
 إذا اختلط بالحلال ولم يتميز ولا يجب في الكنز حتى يبلغ قيمة
 عشرون ديناراً وكذا يعتبر في المعادن على رواية البرزقي ولا في

في شهر رمضان ولو من أوله ولا يجوز تأخيرها
 عن الصلوة إلا لعذر ولا انتظار المستحق وهي قبل صلوة العيد فطر
 وبعدها صدقة وقيل يجب القضاء وهو حوط وإذا عجز لها وآخر
 التسليم بعذر لم يضمن لو تلفت ويضمن لو أخرج مع إمكان
 التسليم ولا يجوز نقلها مع وجود المستحق ولو نقلها ضمن
 يجوز مع عدمه ولا يضمن الرابع في مصرفها وهو مصرف
 زكاة المال ويجوز أن يتولى المالك إخراجها ومصرفها إلى الأما
 أو من نصبه أفضل ومع التعذر إلى فقهاء الأمامية ولا
 يعطى الفقير أقل من صاع إلا أن يجتمع من لا يتسع لهم ويستحب
 أن يختص بها القرابة ثم الجيران مع الاستحقاق

الغوص حتى يبلغ ديناراً ولا في أرباح التجارات إلا فيما فضل منها عن
 مؤنة السنة له ولعائلته ولا يعتبر في الباقية مقدار ويقسم الخمس
 ستة أقسام على الأشهر ثلثة للإمام وثلثة للثياني والمساكين وبناء
 السبيل ممن ينتسب إلى عبد المطلب بالاب وفي استحقاق من ينتسب
 إليه بالأم قولان أشبههما أنه لا يستحق وهل يجوز أن يخص به
 طائفة حتى الواحد فيه تردد والاحوط بسطه عليهم ولو متفقاً
 ولا يحمل الخمس إلى غير بلده الأما مع عدم المستحق فيه ويعتبر
 الفقير في الأيتام ولا يعتبر في ابن السبيل ولا يعتبر العدالة وفي
 اعتبار الأيمان تردد واعتباره أحوط ويلحق بهذا الباب مسائل
 الأولى ما يختص الإمام من الأفعال وهو ما يملك من الأرض بغير
 قتال سلمها أهلها أو باجملوا عنها والأرض الموات التي ياد أهلها
 أو لم يكن لها أهل ورؤوس الجبال ويطؤون الأودية والأقاليم وما
 يختص به ملوك أهل الحرب من الصواني والقطائع غير الغوص
 وميراث من لا وارث له وفي اختصاصه بالمعادن تردد أشبه

ما يملك

ان الناس فيها شرع وقيل اذا غزى قوم بغير اذنه فقيمتهم له والرواية
 به مقطوعة الثانية لا يجوز التصرف فيما يختص به مع وجوده
 الا باذنه وفي حال الغيبة لا باس بالناج والمحق الشيخ الساكن والمنا
 الثالثة بصرف الخمس اليه مع وجوده وله ما يفضل عن كفاية
 الاصناف من نصيبهم وعليه الاتمام لو اعوز ومع غيبته يصرف
 الى الاصناف الثلاثة مستحقهم وفي مستحقه عليه السلام اقوال
 اشبهها جواز دفعه الى من يعجز حاصلهم من الخمس عن كفايتهم
 على وجه التامة لا غير والله اعلم بالصواب **كتاب الصوم**
 وهو يستدعي بيان امور الاول الصوم وهو الكف عن المفطر
 مع النية ويكفي في شهر رمضان نية القربة وفي غيره يقتصر
 الى التعيين وفي نذر المعين ترد ووقها ليلا ويجوز تجديدها
 في شهر رمضان الى الزوال وكذلك في القضاء ثم يقوت وقها وفي
 وقها للمندوب روايتان اصحهما مساوات الواجب وقيل
 يجوز تقديم نية شهر رمضان على الهلال ويجزى فيه نية واحد

ويصام يوم الاثنين من شعبان بنية التذنب ولو اتفق من رمضان
 اجزاء ولو صام بنية الواجب لم يجز وكذا لو رد بنية والشيخ قول
 اخر ولو اصبح بنية لا فطار فبان من شهر رمضان جدد نية
 الوجوب ما تزل ^{من الشمس} والجزء ولو كان بعد الزوال امساك واجبا
 وقضاه الثاني فيما يمساك عنه وفيه مقصدان الاول يجب
 الامساك عن تسعة اشياء الاكل والشرب المعتاد وغيره والجماع
 قبل او دبر اعلى الاشهر وفي فساد الصوم بوطي الغلام ترد ودان
 حرم وكذلك في الموطوء والاستمناء وايضا في الغبار الغليظ الى
 الحلق متعديا والبقاء على الجنابة متعمدا حتى يطلع الفجر ومعاودة
 النوم جنباً والكذب على الله ورسوله والائمة عليهم السلام
 والامتناس في الماء وقيل كره في السعوط ومضغ العلك ترد
 اشبهه الكراهية وفي الحقنة قولان اشبههما التحريم بالمسا
 والذي يبطل الصوم انما يبطله عمدا اختيارا ولا يفسد بغير الخاتم
 ومضغ الطعام للصبى ونزق الطائر وظابطه ما لا يعتدى

الى الحلق ولا استنقاء الرجل في الماء والتوالف في الصوم مستحب ولو
 بالترطب وبكره مباشرة النساء تقيلا ولما وملاعبة والا كمال
 بالتوالف بما فيه مسك وإخراج الدم المضعف ودخول الحمام كذلك
 وتشمير الرياحين ويتأكد في النرجس والاحتقان بالجماد وبيل الثوب
 على الجسد والجلوس المرأة في الماء المقصد الثاني وفيه مسائل
 الاولى يجب الكفارة والقضاء يتعمد الاكل والشرب والجماع قبل او
 دبر على الاظهر والامتناء بالملاعبة والملازمة ولا يصال الغيبا
 الغليظ الى الحلق وفي الكذب على الله ورسوله والائمة عليهم السلام
 والارتماس قولان اشبههما انه لا كفارة وفي تعمده البقاء على
 الجنابة الى الفجر روايتان اشهرهما الوجوب وكذا الوضوء غيرناو
 للفعل حتى طلع الفجر الثانية الكفارة هي عتق رقبة او صيام
 شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا وقيل هي مرتبة
 وفي رواية تجب على الافطار بالحجر كفارة الجمع الثالثة لا
 يجب الكفارة في شيء من الصيام عدا شهر رمضان والتد

المعين

المعين وقضاء شهر رمضان بعد الزوال والاعتكاف على وجه الرقة
 من اجنب ونام ناولا بالغسل حتى تطلع الفجر فلا قضاء ولا كفارة
 ولو انبته ثم نام ثانيا فعليه القضاء ولو انبته ثم نام ثالثا قال
 الشيخان عليه القضاء والكفارة الخامسة يجب القضاء دون
 الكفارة في صوم الواجب للتعين بسبعة اشياء فعل المفطر والفجر
 طالع ظانا بقاء الليل مع القدرة على المرات وكذا مع الاخلاص
 الى الخير ببقاء الليل مع القدرة على المرات والفجر طالع وكذا لو
 ترك قول الخير بالفجر لظنه كذبه ويكون صادقا وكذا لو اخذ اليه
 دخول الليل فافطر وبان كذبه مع القدرة على المرات والافطار
 للظلمة الموهمة في دخول الليل قول ولو غلب على ظنه دخول الليل
 لم يقض وتعمد الفتي ولو ذبحه لم يقض وايضا الماء الى الحلق
 متعمدا لا للصلوة وفي اجاب القضاء بالحقنة قولان اشبههما
 انه لا قضاء وكذا في من نظر الى امرأة فامتنى السادسة يتكرر الكفا
 مع تغاير الايام وهل يتكرر بتكرير الوطى في اليوم الواحد قيل نعم ولا

انها لا يكثر ويعز من افطر لاستحالة مرة وثانيا فان عاد ثالثة قتل
 التابعة من وطى زوجته مكرها لها الزمة كفارتان ويعزرد ونها
 ولو طأ وعينه كان على كل واحد منهما كفارة يعززان الثالث من
 يصح منه الصوم ويعتبر في الرجل العقل والاسلام والبلوغ وكذا
 في المرأة مع اعتبار الخلط من الحيض والتفاس فلا يصح عن الكافر
 وان وجب عليه ولا على المجنون والبلوغ عليه ولو سبقت منه
 النية على الاشبه والامن الحايض والتفاس ولو صادف ذلك
 اول جزء من النهار واخر جزء منه ويصح من الصبي المميز ومن
 المستحاضة مع فعل ما يجب عليها من الاغسال ويصح من
 المسافر في النذر للعين المشتركة سفره وحضره على قول مشهور
 وفي ثلاثة ايام لدم المتعة وفي بلد المدينة لمن افاض من عرفات
 قبل الغروب عامدا ولا يصح في قاجب غير ذلك على الاظهر
 الا ان يكون سفره اكثر من حضره او يعزرها الإقامة
 عشرة ايام في بلد غير والصبى المميز يؤخذ بالواجب

سبح

سبع استحبابا مع الطاقة ويلزم به عند البلوغ ولا يصح من المريض
 مع التضرر به ويصح لو لم يتضرر ويرجع في ذلك الى نفسه الرابع في
 اقيامه وهي اربعة واجب وتنب ومكره ومحذور والواجب
 ستة شهر رمضان والكفارات ودم المتعة والنذر وما في معنا
 والاعتكاف على وجه وقضاء الواجب المعين اما شهر رمضان
 فالنظر في علاماته وشروطه واحكامه الاول علامته وهي
 رؤية الهلال فمن رآه وجب عليه صومه ولو انفرد بالرؤية
 ولو رأى شايعا او مضى من شعبان ثلثون يوما وجب الصوم عما
 ولو لم يتفق ذلك يقبل الواحد احتياطا للصوم خاصة وقيل لا
 يقبل مع الصحو الا خمسون نفسا او اثنان من خارج وقيل يقبل
 شاهدان كيف كان وهو الاظهر ولا اعتبار بالجداول ولا بال
 تعدد ولا بالغنوية بعد الشفق ولا بالتطوق ولا بعد خمسة ايام
 من هلال سنة الماضية وفي العمل برؤيته قبل الزوال ترد دو
 من كان بحيث لا يعلم الاهلة تؤخذ صيام شهر فان استمر الاشهاد

در نذر عتق كره
 شايع اخبار جرحه
 نصيب كذب بدين

اجزؤه وكذلك ان صادف او كان بعده ولو كان قبله استأنف وقت
الامساك طلوع الفجر الثاني فيحل الأكل والشرب حتى ينبت خطه و
الجماع حتى ينفق الطلوع وقد وقع الغتال والاعتسال ووقت الافطار
ذهاب الحمرة المشرقية ويستحب تقديم الصلوة على الافطار الا ان
تتأخر نفسه او يكون من يتوقع افطاره اما شرطه فقسمان
الاول شرائط الوجوب وهي ستة البلوغ وكمال العقل فلو بلغ القبه
او افارق الجنون والمغنى عليه لم يجب على احدهم الصوم الا ما اذر
فجرة كاملا والصحة من المرض والافامة او حكمها ولو زال السبب
قبل الزوال ولم يتناول امساك واجبا واجزؤه ولو كان بعدا
لزوال وقبله وقد تناول امساك ندبا وعليه القضاء والخلو
من الحيض والتفاس الثاني في شرائط القضاء وهي ثلثة البلوغ
وكمال العقل والاسلام فلا يقضى ما فات لصغير او جنون او غماء
او كفر او مرتد يقضى ما فاتته وكذا كل تارك عدا الاربعة
مع التمكن عامدا او ناسيا واما احكامه ففيه مسائل الاولى

الارض

المرض اذا استمر به المرض الى رمضان اخر سقط القضاء على الا
وتصدق عن الماضي لكل يوم بعد ولو لم يكن في غرضه القضاء
ولم يقض صام الحاضرة وقضى الاول ولا كفارة عليه ولو ترك
القضاء لها وناسا صام الحاضرة وقضى الاول وكفر عن كل يوم
بمدا الثانية يقضى عن الميت الكبر ولده ما تركه من صيام
لمرض وغيره مما تمكن من قضاؤه ولم يقضه ولومات في
مرضه لم يقض عنه وجوبا استحباب وروى القضاء عن السافر
ولومات في ذلك السفر والاولى مراعات التمكن ليحقق الاستقرار
ولو كان وليان قضيا بالخصص ولو تبرع بعض صح ونقص
عن المرأة ما تركته على التردد الثالثة اذا كان الاكبر انشى
فلا قضاء وقيل يتصدق من التركة عن كل يوم بعد ولو كان
عليه شهران متتابعان جازان يقضى الولى شهر او يتصدق
عن شهر الرابعة قاضي شهر رمضان مخير حتى تزول الشمس ثم
يلزمه المضي ولو افطر لغير عذر اطعم عشرة مساكين ولو عجز

منه او يخفى اذ انه الرابعة الشيخ والشيخه اذا عجزا عن الصيام تصدقا
عن كل يوم بمد من طعام وقيل لا يجب عليهما مع العجز ويتصدقان مع
المشقة وذو العطاءش يفطر ويتصدق عن كل يوم بمد ثم ان براء
قضاء والحامل المغرب والرضعة القليلة اللبن لهما الافطار ويتصدق
لكل يوم بمد وتقضيان الخامسة لا يجب الصوم النافلة بالشرع
فيه ويكره افطاره بعد الزوال السادسة كل ما يشترط فيه التتابع
اذا افطر لعذر بني وان افطر لا لعذر استأنف الا في ثلث مواضع
من وجب عليه الصوم شهرين متتابعين فصام شهرا من الثاني
شيئا ومن وجب عليه صوم شهر بنذر فصام خمسة عشر يوما
في ايام ثلثة عن هدى القمعة اذا صام يوما في كان الثالث العبد
افطر واتم الثالث بعد ايام التثنية ان كان بمنى ولا يبنى لو كان
الفصل غيره كتاب الاعتكاف والكلام في شروطه واقسامه واحكامه
اما الشرط فخمسة النية والصوم فلا يصح الا في زمان يصح صومه
متن يصح منه والعدد وهو ثلثة ايام والمكان وهو كل مسجد جامع

وقيل لا يصح الا في احد المساجد الاربعة بمكة والمدينة وجامع الكوفة
والبصرة والاقامة في موضع الاعتكاف فلو خرج ابطله الا للضرورة
والطاعة مثل تشييع الجنازة المؤمن او عيادت المريض او شهادة
ولا يجلس لو خرج ولا يمشي تحت الظل ولا يصلي خارج المسجد الا بمكة
واما اقسامه فهو واجب ونذبي فالواجب ما وجب بنذر وشبهه
وهو يلزم بالشرع والمندوب وهو ما نذر به ولا يجب بالشرع فاذا
مضى يومان ففي وجوب الثالث قولان المروي انه يجب وقيل لو
اعتكف يومين الآخرين وجب الثالث واما احكامه فتسائل الاول
يستحب المعتكف ان يشترط كالمحرم فان شرط جازله الرجوع و
لا يجب القضاء ولو لم يشترط ثم مضى يومان وجب الاتمام على
الرؤية ولو عرض عارض خرج فاذا زالت وجب القضاء الثانية
يحرم على المعتكف الاستمئاء بالنساء والبيع والشراء ونتم الطبيب
وقيل يحرم عليه ما يحرم على المحرم والمرتب الثالثة يفسد الاعتكاف
ما يفسد الصوم ويجب الكفارة بالجماع فيه مثل كفارة شهر رمضان

فانما قسم بانها في التلخيص

ليلا كان او نهارا ولو كان في شهر رمضان نهرا والتهمة كفارتان ولو كان
 بغير الجماع مما يوجب الكفارة في شهر رمضان فان وجب بالنذر المعين
 لزمت الكفارة وان لم يكن منعنا او كان نذرا فقد اطلق الشيخان لزوم
 الكفارة ولو خصا ذلك بالتالي كان اليقين بينهما **كتاب الحج**
 والمقاصد المقدمة الاولى الحج اسم لجميع المناسك المؤداة في المشاعر
 المخصوصة وهو فرض على المستطيع من الرجال والحائض والنساء ويجب
 باصل الشرع مرة وجوبا مضيقا وقد يجب بالنذر وشبهه بها الاستحباب
 والافساد ويستحب لفائدة الشرايط كالفقير والمملوك مع اذن مولاه
 المقدمة الثانية في شرايط حجة الاسلام وهي ستة البلوغ والعقل والحرية
 والزاد والراحلة والتمكن من المسير ويدخل فيه الصحة وامكان الركوب
 وتخليه التبريد فلا يجب على الصبي ولا على المجنون ويصح الحرام من الصبي
 المتميز وبالصبي غير المتميز وكذا يصح بالمجنون ولو حج بها لم يجزها عن الفرض
 ويصح الحج من العبد مع اذن المولى لكن لا يجزئ عنه عن الفرض الا ان يتركه
 احدا الموقفين معقاون من لمرحلة له ولا زاد لو حج كان ندبا ويعيد لو

والنظر في المقادير
 في الحج والعمرة
 في النذر والعتق
 في الفدية
 في الاستبراء
 في الحيض والنفاس
 في الجنابة
 في الحيض والنفاس
 في الجنابة

شمس الدين محمد بن عبد الله

استطاع

استطاع ولو بذل له الزاد والراحلة صار مستطيعا ولو حج به بعض اجزاء
 اجزائه عن الفرض ولا بد من فاضل عن الزاد والراحلة بمؤمن به عياله
 حتى يرجع ولو استطاع دفعه كبرا او مرضا وعذر في وجوب الاستنابة
 قولان المروي انه يستحب ولو نزل العذر حج ثانيا ولومات مع العذر
 اجزائه النيابة وفي اشتراط الرجوع الى الصلوة او بضاعة قولان اشبهها
 انه لا يشترط ولا يشترط للمرأة وجود محرم وبكفي الظن السلامة و
 مع الشرايط لو حج ما شيا او في نفقة غيره اجزؤه الحج ما شيا افضل
 اذا لم يضعفه عن العيادة واذا استقر الحج فاهمل فان قضوه عنه من
 اقرب الأماكن وقيل من بلدة مع السعة ومن وجب عليه حج لا يحج
 تطوعا ولا يحج المرأة نذبا الا باذن زوجها ولا يشترط اذنه في الواجب
 وكذلك العدة الرجعية مسائل الاولى اذا نذر غير حجة الاسلام لم
 يتدخل ولو نذر حجا مطلقا قيل يجزئ ان حج بنية النذر عن حجة
 الاسلام ولا يجزئ حجة الاسلام عن النذر وقيل لا يجزئ احدهما
 عن الاخرى وهو اشبه الثانية اذا نذر ان حج ما شيا وجب يقوم

والنظر في المقادير
 في الحج والعمرة
 في النذر والعتق
 في الفدية
 في الاستبراء
 في الحيض والنفاس
 في الجنابة
 في الحيض والنفاس
 في الجنابة

في الحج والعمرة
 في النذر والعتق
 في الفدية
 في الاستبراء
 في الحيض والنفاس
 في الجنابة
 في الحيض والنفاس
 في الجنابة

في موضع العبور كالسفينة فان ركب في طريقة قضاء ما شيا وان
 ركب بعضا قضى ومشى ما ركب وقيل يقضى ما شيا لخلاله بالصفة
 ولو عجز عند المشي قبل ركب ويسوق بدنة وقيل يركب ولا يسوق وقيل
 ان كان مطلقا توقع المكنة وان كان معينا بسنة سقط ^{العجز الثاني}
 الخالف اذا لم يخل بركن لم يعد لو استبصر وان اخل اعاد القول في
 النيابة ويشترط فيها الاسلام والعقل وان لا يكون عليه حج واجب
 فلا يصح نيابة الكافر ولا نيابة المسلم عنه ولا عن مخالف الامن الاب
 ولا نيابة المجنون ولا الصبي غير المميز ولا بد من النيابة وتعين
 المتوب عنه في المواطن ولا ينوب من وجب عليه الحج ولو لم يجب عليه
 جاز وان لم يكن حج ويصح نيابة المرأة على المرأة والرجل بالعكس
 لو مات التائب بعد الاحرام ودخل الحرم اجزا او ياتي التائب بالتوعد
 حج وقيل يجوز ان يعدل الى التمتع ولا يعدل عنه وقيل لو شرط عليه
 الحج على طريق جاز الحج بغيرها ولا يجوز للنايب الاستتابة الامع الاذن
 ولا يوجر بنفسه لغير المستاجر في السنة التي استوجرها ولو صدق

اذا كان في طريقه ما يشترط في الحج
 او كان في طريقه ما يشترط في الحج
 او كان في طريقه ما يشترط في الحج

لا يصح نيابة الكافر
 لا يصح نيابة المجنون

قبل الاكمال استعيد من الاجرة بنسبة المتخلف ولا يلزم على المستاجر
 الحجابة لو ضمن الحج على الاشبه ولا يطاق عن حاضر متمكن من الطهارة
 لكن يطاق به ويطاق عن امر يجمع الوصفين ولو حمل انسان انسانا
 فطاق به احتساب لكل واحد منهما طواف ولو حج عن ميت تدعى
 برى الميت ويضم الاجير كفارة جنايته في ماله ويستحب ان يذكر
 المتوب عنه في المواطن كلها وان يعيد فاضل الاجرة وان يتم له ولو
 اعزته وان يعيد الخالف حجة اذا استبصر ولو كانت مجزية وبكرة
 ان تنوب المرأة الصرورة مسائل الاولى من اوصى بحجة ولم يعين
 الاجرة انصرف الى الجرة المثل الثانية لو اوصى ان يحج عنه ولم
 يبين فان عرف التكرا حج عنه حتى يستوفي ثلثه والا اقتصر
 على المرة الثالثة لو اوصى ان يحج عنه في كل سنة بمال معين نقصر
 جمع ما يمكن به الاستيجار ولو كان نصيبا كثر من سنة التراب
 لو حصل بيد انسان مال الميت وعليه حجة مستقرة وعلم ان
 الوثرات لا يؤدون عنه جازان يقطع قدما حجة الحج الخامسة

ان يركب في طريقه ما يشترط في الحج

ان يركب في طريقه ما يشترط في الحج

ان يركب في طريقه ما يشترط في الحج

من مات وعليه حجة الاسلام واخرى مندورة اخرجت حجة الاسلام
من الاصل والمندورة من الثالث وفيه قول اخر المقيمت ^{لثمة}
في انواع الحج وهي ثلثة تمتع وقران وافراد فالتمتع هو الذي يقدم عمرته
امام حجة ناولها التمتع ثم ينشئ احراما بالحج من مكة وهذا فرض ^{يستحب}
من ليس من حاضري مكة وحده من بعد عنها بنمانية واربعين
ميلا من كل جانب وقيل اثنا عشر ميلا فصاعدا من كل جانب ولا
يجوز لهؤلاء العدول عن التمتع الى القران والافراد الا مع الضرورة
وشروطه اربعة النية وقوعه في اشهر الحج وهي شوال وذوال
القعدة وذوالحجة وقيل عشر من ذوالحجة وقيل تسعة وحاصل
الخلاف ان اثناء الحج في الزمان الذي يعلم ادراكه المناسك فيه
وما زاد يصح ان يقع فيه بعض افعال الحج كالطواف والسعي ^{والحج}
وان باق بالعمرة والحج في عام واحد وان جزم بالحج له من مكة
وافضلها المسجد وفضلها مقام ابراهيم عليه السلام وتحت
المنزلة ولو احرم الحج التمتع من غير مكة لم يجز فيه ويسئ انفه

هذا هو الوجه في وجوب الحج
فان قيل لو كان الحج
واجبا لم يكن فيه
اختيار فلو كان
واجبا لم يكن فيه
اختيار فلو كان
واجبا لم يكن فيه
اختيار

بها ولو نشئ تعذر العود احرم من موضعه ولو بعرفه ولو دخل مكة لتغير
وخشي ضيق الوقت جاز نقلها الى الافراد ويعتمر بعمرته مفردة بعد
وكذا الحايض والنفساء لو منعها عذرهما عن التحلل وانشاء
الاحرام بالحج والافراد هو ان يجزم بالحج او لا من ميقاته ثم يقض
مناسكها وعمرته مفردة بعد ذلك وهذا القسم والقران فرض من
حاضري مكة ولو عدل هؤلاء الى التمتع اختيارا ففي جواز قولنا
اشبههما المنع وهو مع اضطرار جائز وشروطه ثلثة النية
وان تقع في اشهر الحج وان يعقد احرامه من الميقات او من
دائرة اهله ان كانت اقرب الى عرفات والقارن كالمفرد غير
انه يضم الى احرامه بسياق الهدى واذا اتي استحب له اشعا
ما يسوقه من البدن ليشق سناميه من الجانب الايمن ويبلغ
صفحته بالدم ولو كانت معه بدنا دخل بينها واشعرها عينا
وشمالا والتقليدان يعلقن في رقبة نعل قد صلى فيه والغنم
تقلد لا غير ويجوز للمفرد والقارن الطواف قبل المضى الى عرفات

هذا هو الوجه في وجوب الحج
فان قيل لو كان الحج
واجبا لم يكن فيه
اختيار فلو كان
واجبا لم يكن فيه
اختيار فلو كان
واجبا لم يكن فيه
اختيار

لكن يجزئ ان التلبية عند كل طواف ثلاثا بجلا وقيل انما يجزئ المفرد وقيل
 لا يجزئ احدهما الا بالنية لكن الاولى تجزئ التلبية ويجوز للمفرد اذا
 دخل مكة العدول بالحج الى التمتع لكن لا يلبى بعد طوافه وسعيه ولو
 لبى بعد احدهما بطلت منعته وبقي على حجة على رواية ولا يجوز
 العدول للمقارن والمكلى اذا بعد اهله ثم حج على ميقات اخر منه
 وجوبا والمجاورة بمكة اذا زاد حجة الاسلام خرج الى ميقاته فاحرم
 منه ولو تعدد خرج الى ادنى الحل ولو تعدد احرم من مكة ولو قام
 ستمين انتقل فرضه الى افراد او القارن ولو كان له منزلان مكة وناء
 اعتبر اغلبهما عليه اقامة ولو نساويا تخير في التمتع وغيره ولا يجزئ
 المفرد والقارن هدى ويختص الوجوب بالتمتع ولا يجوز للقارن بين
 الحج والعمرة بنية واحدة ولا ايجال احدهما على الآخر **الفقصة**
الواجبة في اهل العراق العتيق وافضل المسلخ واسطه غمرة
 واخره ذات عرق ولاهل المدينة مسجد الشجرة وعند الضرورة
 الحجفة وهي ميقات اهل الشام اختيارا واليمن بئمان ولاهل الطائفة

هذا انما كان من الايام القديمة
 او بالانذار كسبها على
 المرداة في حجة الفريضة
 ط جاز في حجة الفريضة
 ط ولا يجوز القارن بين الحج والعمرة
 ط ولا اوجال احدهما على الآخر ولا يجزئ
 ط ولا يجزئ المفرد والقارن

المواقيت
وحجتها

حقيقة موضع بين مكة والمدينة
 سيات اهل الشام وكان
 موقعا فاجتبت النبي
 حقيقة من

قرن المنازل وميقات المتع لحجة مكة وكل من كان منزله اقرب من
 الميقات فيقاته منزله وكل من حج على طريق فيقاته ميقات اهله و
 تجزئ الصبيان من حج **واما الحائض** فتشمل على مسائيل الاولى
 لا يصح الا حرام قبل الميقات الا اذا شرط ان يقع في شهر الحج او للعمرة
 المفردة فيرجل خشي تقضيته الثانية لا يجاوز الميقات الا حراما
 ويرجع اليه لو لم يحرم منه فان لم يتمكن فلا حج له ان كان غامضا او
 يحرم من موضعه ان كان ناسيا او جاهلا او لا يريد النساء ولو
 مكة خرج الى الميقات ومع التعذر من ادنى الحل ومع التعذر يحرم
 من مكة الثالثة لو نسي الاحرام حتى اكمل مناسكه فالمرورى انه لا
 قضاء وفيه وجه اخر بالقضاء مخرج المقصد الاول في افعال الحج و
 هي الاحرام والوقوف بعرفات والمشعر والذبح بمعنى الطواف وركعتا
 والسعي وطواف النساء وركعتا وفي وجوب رمي الجمار والحلق
 والتقصير ثم قد شبهه الوجوب وتحتب الصدقة امام التوجه
 وصلوة ركعتين وان يقف على باب داره ويدعو ويقرأ الفاتحة

انما موضع الاحرام
 هذا انما كان من الايام القديمة
 او بالانذار كسبها على
 المرداة في حجة الفريضة
 ط جاز في حجة الفريضة
 ط ولا يجوز القارن بين الحج والعمرة
 ط ولا اوجال احدهما على الآخر ولا يجزئ
 ط ولا يجزئ المفرد والقارن
 ط هذا انما كان من الايام القديمة
 او بالانذار كسبها على
 المرداة في حجة الفريضة
 ط جاز في حجة الفريضة
 ط ولا يجوز القارن بين الحج والعمرة
 ط ولا اوجال احدهما على الآخر ولا يجزئ
 ط ولا يجزئ المفرد والقارن

وجه وجبره ببدنة ولو بمنزلة ثمانية عشر يوما ولا شيء عليه لو
 كان جاهلا او ناسيا ونمرة وثوية وذو الجواز وعرفة والاراحدة
 لا يخرج الوقوف بها والسندوبان بضرب خباءة بنمرة وان يقف في
 السجدة مع مبصرة الجبل في السهل وان يجمع رحله ويسد الخلل به ^{بنفسه}
 والتقاء قائما ويكره الوقوف في أعلى الجبل وقاعدا او ركبا واما اللوا ^{حقا}
 فمسائل الأولى الوقوف مكن فان تركه عامدا بطل حجة ولو كان ناسيا
 تداركه ليلا ولوال الفجر ولو فات اجتزعه بالشعر الثانية لو فات الوقوف
 الاختيارى وخشى طلوع الشمس لو رجع اقتصر على الشعر ليدركه قبل
 طلوع الشمس وكذا لو نسي الوقوف بعرفات أصلا اجتزعه بادر الشعر
 قبل طلوع الشمس ولو ادرى عرفات قبل الغروب ولم يتفقه الشعر
 حتى طلعت الشمس اجزعه الوقوف به ولو قبل الزوال الثاني لو لم يدرك
 عرفات نهارا وادرى ليلا ولم يدرك الشعر حتى طلعت الشمس فقد
 فاته الحج وقبل يصح حجه ولو ادرى قبل الزوال القول في الوقوف
 بالشعر والنظر في مقدمة وكيفيته ولو احقه والمقدمة تشمل على

انما الوقوف بمبصرة الجبل في السهل وان يجمع رحله ويسد الخلل به بنفسه
 اختيارا وبطلانها في ثمانية عشر يوما
 اختيارا بين صاحب ادراك اختيار الشروع
 اختيارا بين صاحب ادراك اختيار الشروع
 اختيارا بين صاحب ادراك اختيار الشروع
 اختيارا بين صاحب ادراك اختيار الشروع
 اختيارا بين صاحب ادراك اختيار الشروع
 اختيارا بين صاحب ادراك اختيار الشروع
 اختيارا بين صاحب ادراك اختيار الشروع

الثالثة

مندوبات

مندوبات خمسة

مندوبات خمسة الاقتصار في السير والدعاء عند الكعبة الاحمر تاخير
 المغرب والعشاء الى المزدلفة ولوصار الى مريج الليل والجمع بينهما باذا
 واحد واقامتين وتأخير نوافل المغرب حتى يصلي العشاء وفي الكيفية
 واجبات ومندوبات فالواجبات النية والوقوف به وحده ما بين
 المازين الى الحياض الى وادي محسر ويجوز الارتفاع الى الجبل مع
 الزحام ويكره لامعه وقت الوقوف ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس
 والمضطر الى الزوال ولو افاض قبل الفجر عامدا عالما بجبره بشاة ولم
 يبطل حجة ان كان وقف بعرفات ويجوز الا فاضة ليلا للمرة والثانية
 والتدب صلوة الغداة قبل الوقوف والدعاء بالشعر وان يطأ
 الصرورة الشعر برجليه وقيل يستحب الصعود على قرح وذكر الله
 تعالى عليه ويستحب لمن عد الامام الافاضة قبل طلوع الشمس ولا
 يتجاوز وادي محسر حتى تطلع الشمس والمرولة في الوادي داعيا
 لمهروم ولو نسي المرولة رجع فقري فتداركها والامام يتأخر حتى
 تطلع الشمس والواجب ثلثة اولى الوقوف بالشعر مكن من ان يقف

وان كان من غير ادراك

انما الوقوف بمبصرة الجبل في السهل وان يجمع رحله ويسد الخلل به بنفسه

على انها سمينة فانت منه ذلة اجزائه والثني من الابل ما دخل
 في السادسة ومن البقر والغنم والمغرم ما دخل في الثانية وسحب
 ان تكون سمينة تنظر في سواد وتمشي في سواد ونهر في سواد
 في مثله اي لها ظل تمشي فيه وقيل ان تكون هذه المواضع منها
 سوادا وان تكون مما عرف به انا ثانيا من الابل والبقر ذكر انا
 من الضان والمغرم وان يخرج الابل قائمة من طرقة بين الخف
 والركبة ويطعنهما من الجانب الايمن وان يتولاها بنفسه
 ولا يجعل يده مع يد الناج والدعاء وقسمته اثلاثا يأكل
 ثلثه ويهدي ثلثه ويطعم القانع والمعتزل ثلثه وقيل يجب
 الاكل منه وتكره التضحية بالنور والجاموس والموجود الثالث في
 البذل ولو فقد الهدى ووجد ثمنه استناب في شرائه وذبحه
 طول ذى الحجة وقيل ينتقل فرضه الى الصوم ومع فقد الثمن يلزم
 الصوم وهو ثلثة ايام في الحج متواليات وسبعة في اهله ويجوز من
 تقديم الثلاثة من اول ذى الحجة بعد التلبس بالحج ولا يجوز قبل

فلو كان يهدى لم يذبح

ذى الحجة ولو خرج ذوا الحجة ولم يصم الثلاثة فعين عليها الهدى في القابل
 بمعنى لو صام الثلاثة في الحج ثم وجد الهدى لم يجب عليه لكنه
 افضل ولا يشترط في صوم السبعة التتابع ولو اقام بمكة انتظر اقل
 الامر من وصوله الى اهله او مضى شهر ولو مات ولم يصم صام
 الولى عنه الثلاثة وجوب اداء السبعة ومن وجب عليه بدنة
 في كفارة او فدية وعجز اجزیه سبع شياة ولو فعين عليه الهدى
 ثمنات اخرج من اصل فدية الرابع في هدى القارن ويجب فحبه
 او نخرة بمبنى ان قرنه بالحج وبمكة ان قرنه بالعمرة وافضل مكة فداء
 الكعبة بالخزيرة ولو هلك لم يكن بقم بدله ولو كان مضمونا لزمه
 البذل ولو عجز عن الوصول ذبحه او نخرة واعلمه ولو اصابه كسر جاز
 بيعه والصدقة بثمنه او اقامة بدله ولا يتعين الصدقة الا بالتد
 وان اشعره او قدسه ولو ضل فذبح عن صاحبه اجزه ولو ضل ناقا
 بدله ثم وجدته فان ذبح الاختيار استحباب ذبح الاول ويجوز ركوبه و
 شرب لبنه ما لم يضربه وبولده ولا يعطى الجزار من الهدى الواجب

لو كان قد ذبح فذبحه ولو كان قد ذبح فذبحه ولو كان قد ذبح فذبحه

فلو كان

كالنكاحات والتذوير ولا يأخذ التاجر من جلودها ولا يأكل منها فان
 اخذوا كل ضمنه ومن نذر بدنة فان عين موضع التحريم والتمسها
 بركة **الاضحية** وهي مستحبة ووقتها يعني يوم النحر وثلاثة
 بعده وفي الامصار يوم النحر ويومان بعده ويكره ان يخرج من
 اضحية شيئا عن منى ولا لباس بالسنيام ومما يضحيه غيره ويجزى
 هدى التمتع عن الاضحية والجمع افضل لمن لم يجد الاضحية تصدق
 ثمنها ولو اختلفت اثمانها جمع الاول والثاني والثالث وتصدق
 بثلاثها وتكره التضحية بما يربيه واخذ شيء من جلودها واعطاها
 الجزار واما الحلق فالحاج مخير بينه وبين التقصير ولو كان صرورة
 او ملتبدا على الاظهر والحلق افضل والتقصير منعين على المرأة ويجزى
 لمن ولو بقدر الاعملة والحل يعني ولو مر حل قبله اعاد الحلق والتقصير
 ولو تعذر حلق او قصر حيث كان وجوبا وبعت شعرة الى منى ليد
 بها استحبابا ومن ليس على راسه شعر يجزى به امرار الموسبي على
 راسه والبداة برمي الحجرة العقبية ثم بالذبح ثم بالحلق والتقصير
 انذاك امره يوم النحر وجوبا

نحوها

ان كان منى في مكة فالحق في مكة

واجبا فلو خالف اثم ولم يعد ولا يزور البيت الطواف الحج الا بعد الحلق
 والتقصير فلو طاف قبل ذلك عمدا الزم منه دم شاة ولو كان ناسيا لم
 يلزمه شيء واعاد طوافه ويجل من كل شيء عند فراغ مناسكه يعني
 عند الطيب والنساء والصيّد فاذا طاف لحجه حل له الطيب واذا حل
 طواف النساء حلل له ويكره لبس المخيط حتى يطوف الحج والطيب
 حتى يطوف طواف النساء ثم يضي الى مكة للطواف والسعي ليومه
 او من الغد ويتأكد في جانب التمتع ولو اخر اثم وموسع للمفرد
 والقارن طول ذي الحجة على كراهية ويستحب له اذا دخل
 مكة الغسل وتقليم الاظفار واخذ الثارب والذمء عند باب
 المسجد **القول في الطهارة** والنظر في مقدمته وكيفيته واحكامها
 اما المقدمة فيشرط تقديم الطهارة وازالة النجاسة عن
 الثوب والبدن والختان في الرجل ويستحب مضغ الاذخر قبل
 دخول مكة ودخولها من اعلاها حافيا على سكينته ووقار
 مغتسلا من بئر يميمون او فح ولو تعذر اغتسل بعد الدخول والذبح

ان كان منى في مكة فالحق في مكة

ان كان منى في مكة فالحق في مكة

ان كان منى في مكة فالحق في مكة

ان كان منى في مكة فالحق في مكة

من باب بنى شعبة والذعاء عنده واما الكيفية فواجبها التنية
 والبداة بالحجر والختم به والطواف على اليسار وادخال الحجر في الطواف
 وان يطوف سبعا وان يكون بين البيت والمقام ويصلي ركعتين
 في المقام فان منعه زحام صلى حياله ويصلي التافلة حيث شاء
 من المسجد ولو نسبها رجع فالى ههنا في المقام ولو شق صلاة حاجت
 ذكره ولو مات قضى عنه الولي والقراء مبطل في الفريضة على الاظهر
 ومكره في التافلة ولو زاد شوطا سهوا اكمل اسبوعين وصلى
 ركعتين الواجب منهما قبل السعي وركعتين الزيادة بعده وبعيد
 من طاف في ثوب نجس مع العلم ولا يعيد ولو لم يعلم ولو علم في اثناء
 الطواف ازاله واتم ويصلي ركعتاء في كل وقت مالم يتيق وقت
 الحاضرة ولو نقص من طوافه وقد تجاوز النصف اتم ولو رجع
 الى اهله استتاب ولو كان دون ذلك استأنف وكذا من قطع
 الطواف لحدث او حاجة ولو قطعه لصلوة فريضة حاضرة
 صلى ثمة اتم طوافه ولو كان دون الاربع وكذا الوتر ولو دخل في السعي
 لم يرد عليه شوطا

من باب بنى شعبة والذعاء عنده

من باب بنى شعبة والذعاء عنده

فذكر

من باب بنى شعبة والذعاء عنده

فذكراته لم يطف استأنف الطواف ثمة استأنف السعي ولو ذكراته فلما
 ولم يتم قطع السعي واتم الطواف ثم يتم السعي ومنه وبها الوقوف عند الحجر
 والذعاء عنده واستلامه وتقبيله فان لم يقدر اشار بيده ولو كانت
 مقطوعة فموضع القطع ولو لم يكن له يدا اشار براسه وان يقتصد
 في مشيه ويذكر الله سبحانه في طوافه ويلتمز المستجار وهو
 بجذء الباب من وراء الكعبة ويسط يديه وخذه على حائط
 ويلصق يمينه به ويذكر ذنوبه ولو جاوز المستجار رجع والتمز
 وكذا يعتنق يستلم الاسكان وكذا هاركن الحجر واليمانى ويتطوع
 بثلاثمائة وستين طوافا فان لم يتمكن جعل العدد اشواطا ويقوم
 في ركعتيه الطواف بالحمد والصمد في الاولى والحمد والمجد في الثانية
 ويكره الكلام فيه بغير الذعاء والقراء واما احكامه فثمانية
 الاولى الطواف مكن ثمن تركه عامدا بطل حجته ولو كان ناسيا الى
 به ولو نسي العود استتاب فيه وفي رواية ان كان على وجهه
 جهالة اعاد الحج وعليه بدنة الثانية من شك في عده بعد الانصراف
 في

من باب بنى شعبة والذعاء عنده

من باب بنى شعبة والذعاء عنده

من باب بنى شعبة والذعاء عنده

من باب بنى شعبة والذعاء عنده

من باب بنى شعبة والذعاء عنده

فلا إعادة ولو كان في شأنه وكان بين السبعة وما زاد قطع ولا إعادة
ولو كان في التقية إعادة في الفريضة وبنى على الأقل في التافلة ولو
تجاوز الحجر في الثامن وذكر قبل بلوغ الركن قطع ولم يعد الطواف الثا
لثا لو ذكر أنه لم ينقطع إعادة طواف الفريضة وصلوته ولا يعيد طواف
التافلة ويعيد صلوته استحبابا ولو نسي طواف الزيارة حتى رجع
إلى أهله وواقع أعاد واتى به مع التذرع يستنب فيه وفي الكفارة
تردد أشبهه أنها لا تجب إلا مع الذكر ولو نسي طواف النساء استتاب
ولو مات قضاء الولي الرابع من طواف فالأفضل له فنجيل التعي ولا يجوز
تأخيرها إلى غده إلا لعذر الخامس لا يجوز للمتمتع تقديم طواف حجة
وسعيه على الوقوف وقضاء المناسك إلا للمرأة تخاف الحيض أو مرض
أو همة في جواز تقديم طواف النساء مع الضرورة وإيمان أشهرها
الجواز ويجوز للقارن والمفرد تقديم الطواف اختيارا ولا يجوز
تقديم طواف النساء للمتمتع ولا غيره ويجوز مع الضرورة والخوف
من الحيض ولا يقدم على السعي ولو قدمه عليه ساهيا لم يعد

الطواف

لو كان في طواف الزيارة فان كان في
الطواف في الفريضة وقيل في الفريضة
واقع قبل ذلك استحب الكفارة ولو كان
الطواف في الفريضة أو في غيره فله
لو كان في طواف الزيارة فان كان في
الطواف في الفريضة وقيل في الفريضة
واقع قبل ذلك استحب الكفارة ولو كان
الطواف في الفريضة أو في غيره فله

السادس قيل لا يجوز الطواف وعليه طاعة والكرهية أشبهه ما لم
يكن المستحرمها الشايع كل محرم يلزمه طواف النساء رجلا كان وامرأة
أو صبيا أو خصيا إلا في العمرة للمتمتع بها الثامن من نذر إن يطوف
على أربع قبل يجب عليه طوافان ويروى ذلك في امرأة نذرت و
قيل لا ينقطع لأنه لا يتعد بصورة النذر القول في السعي والنظر في
مقدمته وكيفيته وأحكامه أما المقدمة فنذريات عشرة
الطهارة واستلام الحجر والشرب من زمزم والغسل من التلو
المقابل للحج والخروج للسعي من باب الصفي والصعود على الصفي
واستقبال ركن الحجر والتكبير والتهيل سبعا والدعاء بالمأثور
وأما الكيفية ففيها الواجب والتدب فالواجب أربعة النية
والبدء بالصفا والختم بالمروة والتعي سبعا يعذر ذهابه شوطا
وعودة آخر المندوب أربعة المشي طرية والإسراع ما بين
المنازة إلى زقاق العطارين ولو نسي المروة رجع الفهقر في
تذرك والدعاء وإن سعى ما شيا ويجوز الجلوس في خلاله للترا

لو كان في طواف الزيارة فان كان في
الطواف في الفريضة وقيل في الفريضة
واقع قبل ذلك استحب الكفارة ولو كان
الطواف في الفريضة أو في غيره فله

الطواف

ولما الاحكام فاربعة الاول التي ركن بطل الحج تركه عمدا ولا يبطل سهوا
 ويعود لتداركه فان تعدد استناب الثاني يبطل التعي بالزيادة عمدا ولا
 يبطل بالزيادة سهوا ومن يتيقن عدد الاشواط وشك فيما بدا به فان
 كان في المفرد على الصفاء اعاد ولو كان على البروة لم يعد وبالعكس
 لو كان سعيه زوجا ولو لم يحصل العدد اعاد ولو يتيقن النقصان
 اتى به الثالث لو قطع سعيه لصلوة والحاجة او لتدارك كعتي
 الطواف او غير ذلك اتم ولو كان شوطا الرابع لو ظن اتمام سعيه
 فاحل وواقع اهله او قلم اظفاره ثم ذكر ان نسي شوطا اتم
 وفي بعض الروايات يلزمه دم بقره القول في الاحكام من بعد
 العود ويجب للمبيت بمكة ليلة الحادي عشر والثاني عشر ولو لم يأت
 بغيرها كان عليه شاتان الا ان يبيت بمكة مشغلا بالعبادة
 ولو كان ممن يجب عليه المبيت الثاني الثلثة يلزمه تلك شيئا
 وحدا للمبيت ان يكون بها ليل حتى تجاوز نصف الليل وقيل
 لا يدخل مكة حتى لا يطلع الفجر ويجب رمي الجمار في الايام

طاعة فانه اذا قد بدى على البروة فبطل
 في الايام وبعدها نصف الايام

المبيت بمكة ليلة الحادي عشر والثاني عشر ولو لم يأت بغيرها كان عليه شاتان الا ان يبيت بمكة مشغلا بالعبادة

التي

التي يقيم بها كل حجرة سبع حصية مرتبا يبدأ بالاولى ثم بالوسطى ثم
 حجرة العقبة ولو نكس اعاد على الوسطى ثم حجرة العقبة ويحصل الترتيب
 بربع جمراته ووقت الرمي ما بين طلوع الشمس الى غروبها ولو نسي في
 يوم قضاءه من الغد مرتبا ويستحب ان يكون ما لامسه غدوة
 وما ليوميه بعد الزوال ولا يجوز الرمي ليلا الا لعذر كالخائف
 والرعاة والعبيد ويرى عن العذوب كالمريض ولو نسي كل حجرة و
 جهل موضعها رمى على كل حجرة حصاة ويستحب الوقوف عند كل
 حجرة ويرميها عن يسارها مستقبلا القبلة ويقف عندها داعيا
 على حجرة العقبة فانه يستدبر القبلة ويرميها عن يمينها ولا يقف
 عنده ولو نسي الرمي حتى دخل مكة رجع فتدارك ولو خرج فلا يرجع
 ولو حج في القابل استحب له القضاء ولو استناب جاز ويستحب الاتيان
 بمكة ايام التشريق ويجوز التغبر في الاول وهو الثاني عشر من ذي الحجة
 لمن اتى الصيد والنساء ان شئت في الثاني وهو الثالث عشر ولو لم يتق
 تعين عليه الاقامة الى النفر الاخير وكذا لو غربت الشمس ليلة الثالث

ان كان قبل الحجة لم يجز له ان يبيت بمكة ليلة الحادي عشر والثاني عشر ولو لم يأت بغيرها كان عليه شاتان الا ان يبيت بمكة مشغلا بالعبادة

التي

عشر وهو بمنى ومن نفر في الأول لا ينفر إلا بعد الزوال وفي الخير يجوز قبله ويستحب للإمام أن يخطب ويعلمهم ذلك والتكبير عنى مستحب وقيل يجب ومن قضا من أسكه فله الخيرة في العود إلى مكة والأفضل العود لوداع البيت ودخول الكعبة خصوصا للضرورة ومع عوده يستحب الصلوة في زوايا الكعبة وعلى الرخامة الحمراء والطواف بالبيت واستلام الأركان والمستجار والشرب من زمزم والخروج من باب الخنطين والدعاء والتجود مستقبل الكعبة والدعاء في المسجد والصدقة بقرية يثرب بدريهم ومن المستحب التخصيب والنزول بالمعشر على طريق المدينة والصلوة ركعتين به والغمر على العود ومن المكروهات المجاورة بمكة والحج على الأقل الجلاء ومنع دئير مكة من السكنى وإن يرفع بناء فوق الكعبة والطواف للمجاورة بمكة أفضل من الصلوة والمقيم بالعكس والواحق أربعة الأول من أحدث ولجاء إلى الحرم لم يقيم عليه حد لجنايته ولا تغزيره ويضيق عليه في الطعام والمشرع يخرج ولو أحدث في الحرم

فَصِيح

نور اسلامي فتح و لم نزل تقدیر اکر جس حد
جنت و بریم تقدیر اس
نور کی دھندلے دام کو کہ کسی تقدیر کی بار دال

المراد بقولك فالتحقيق انك قد علمت
ان قلبك اوسع الى اوسع من ان يكون
بالله وادراكه الواسع فالحقيقة كما هو واضح انك

والحلق والتقصير ونصح في جميع ايام السنة وافضلها رجب ومن
احرمها في شهر الحج ودخل مكة جازان ينوي بها التمتع ويلزمه الدم
ويصح الاتباع اذا كان بين العمرتين شهر فقل عشرة ايام وقيل لا
يكون في السنة الا عمرة واحدة ولم يقدر علم الهدى بينهما
حدا والمتنع بها يخرج عن المفردة وتلزم من ليس من حاضر
المسجد الحرام ولا نصح الا في اشهر الحج ويتعين فيها التقصير ولو
حلق قبله لزمه شاة وليس فيها طواف النساء واذا دخل مكة
متمتعاً كره الخروج لانه مرتبط بالحج ويخرج وعاد في شهر فلا
حرج وكذا الواحرم بالحج وخرج بحيث اذا اذفا الوقوف عدل الى
عرفات ولو خرج لا كذلك وعاد في غير الشهر جدد عمرته
ويقتنع بالاخيرة دون الاول المقصد الثالث في الواحرم وهي
ثلاثة الاولى في الاحصار والصد والمصدود من منعه العدو فاذا
تلبس بالاحرام فصد عمره هديه واحل من كل شيء احرم منه وتحقق
الصد مع عدم التمكن من الوصول الى مكة والموقوفين بحيث لا يرق

وذلك لان فدية التمتع كالحج
مخرج
ارزف كما مر في زبدة
بنا

غيره

غير موضع الصدا وان كان لكن لا نفقة ولا يسقط الحج الواجب مع الصد
ويسقط المنسوب وفي وجوب الهدى على المصدود قولان اشبههما القول
فلا يصح التحلل الا بالهدى ونية التحلل وهل يسقط الهدى لو شرط
حله حيث حبسه فيه قولان اظهرهما انه لا يسقط وفائدة الاشتراط
جواز التحلل من غير توقع وفي اجزاء هدى السياق عن هدى التحلل
قولان اشبههما انه يخرج والبحث في المعتمر اذا صد عن مكة
كالبحث في الحاج والمحصور هو الذي يمنعه المرض فهو يبيع هديه
في المني لو لم يكن ساق ولو ساق اقتصر هدى السياق ولا يحل حتى
يبلغ الهدى محله وهو منى ان كان حاجاً ومكة ان كان معتمراً
هناك يقصر ويحل الا من النساء حتى يحج في القابل ان كان واجباً
او يطاف عنه للنساء ان كان ندبا ولو بان هديه لم يذبح لم يطل
تحلله ويذبح في القابلة وهل يسك عما يسك عنه المحرم الوجه
لا ولو احصر فبعث فتمتزال الغارض التحريم فان ادرك احد
الموقفين صح حجه وان فاتاه تحلل بعمره ويقضى الحج ان كان

الاحرام بان حج التمتع

واجبا والاندبا والمعمرة يقضى عمرته عند ذوالالحاج وقيل في الشهر
 الداخل وقيل لو احصر القارن حج في القابل فانما هو على الافضل
 الا ان يكون القارن متعينا بوجه وروى استحباب بعث هدا
 والمواعدة لاشعاره او تقليده واجتناب ما يجتنبه المحرم
 وقت للمواعدة حتى يبلغ محله ولا يلتبي لكن يكفر لو انى بما يكفره
 الحرم استحبابا الثاني في الصيد وهو الحيوان المحلل للمنتع
 ولا يحرم صيد البحر وهو ما يبيض ويفرخ فيه ولا التجاج الحبش
 ولا باس بقتل الحية والعقرب والقارن شرعي الغراب والحداة
 ولا كفارة في قتل السباع وروى في الاسد كبش اذا لم يرد و
 فيها ضعف ولا كفارة في قتل الزنبور خطأ وفي قتله عمدا
 صدقة بشئ من طعام ويجوز شرعي القاري والذبا سي واخر
 من مكة لاذبحها وانما يحرم على المحرم صيد البر وينقسم على
 قسمين الاول ما لكفارة به بدل على الخصوص وهي خمسة الاول
 النعامة وفي قتلها بدنة فان لم يجد فضع ثمنه البدنة على البر
 شرعي

بناء من العرق لانه من
 بينه ثمرة

بل يراه كان مثله او كان
 اسن

واله

واطعم ستين مسكينا كل مسكين مدين ولا يلزمه ما زاد على ستين
 ولا ما زاد عن قيمتها فان لم يجد صام عن كل مسكين يوما فان عجز
 صام ثمانية عشر يوما الثاني في بقرة الوحش بقرة اهلية فان لم
 يجد اطعم ثلثين مسكينا كل مسكين مدين ولو كانت قيمة البقرة
 اقل اقصر على قيمتها فان لم يجد صام عن كل مسكين يوما فان عجز
 صام تسعة ايام وكذا الحكم في حمار الوحش على الاشهر الثالث الطير
 وفيه شاة فان لم يجد فضع ثمن الشاة على البر واطعم عشرة مساكين
 كل مسكين مدين ولو قصرت قيمتها اقصر عليها فان لم يجد صام
 عن كل مسكين يوما فان عجز صام ثلثة ايام ولا بدال في الاقسام
 الثلاثة على التخيير وقيل على الترتيب وهو الاظهر وفي الثعلب والامر
 شاة وقيل البدل فيها كالطير الرابع في بيض النعام اذا تحرك
 الفرج فلكل بيضة بكرة وان لم يتحرك ارسل فحولة الا ان في اناث
 بعدد البيض فالتبع كان هديا للبيت الله فان عجز فضع كل بيضة
 شاة فان عجز فاطعم عشرة مساكين فان عجز صام ثلثة ايام النجا

النفقة
والنفقة للنفقة المقتضية

ما ذكره في كتاب
النفقة

في بيض القطاة والقيح اذا تحرك الفرج من صغار الغنم وان لم يتحرك
ارسل فحولة الغنم في الاناث بعد البيض فانتج كان هديا ولو عجز كان
فيه ما في بيض النعام الثاني ما لا يبدل لغديته وهو خمسة الحمام
وهو كل طائر يهدر ويعت الماء وقيل كل مطوق ويلزم الحرم في
قتل الواحدة شاة وفي فرجها حمل وفي بيضها درهم وعلى المحل
فيها درهم وفي فرجها نصف درهم وفي بيضها ربع درهم ولو كان
محرم ما في الحرم اجتمع عليه الامران ويستوى فيه الاهل وخما
الحرم غير ان حمام الحرم يشتري بقيمته علف الحمامة وفي القطاة
حمل قد فطم ورعى الشجرة وكذا في التبراج وشبهها وفي رواية دم شاة
وفي القتب جدى وكذا في القبرة والصعرة وفي الجراد كف من طعم
وكذا في العقلة يلقبها عن جسده وكذا قيل في قتل العقاة ولو كان الجراد
كثيرا فليوم شاة ولو لم يمكن التحرز منه فلا ثم ولا كفارة ثم اسبا
الضمان اما مباشرة واما امساك واما التسبيل اما المباشرة
فن قتل صيدها ومنه ولو اكله او شيئا منه لزمه فداء اخر وكذا لو

وكذا التقيد بالبيع وفي العصفور يذبح

ما ذكره في كتاب
النفقة

ما ذكره

ما ذبح في المحل ولو ذبحه المحل ولو اصابه ولم يؤثر فيه فلا فدية و
لو جرحه او كسر رجله او يده و امرأة فربيع فداء ولو جهل حاله فقد
كامل قيل وكذا لو لم يعلم اثر فيه ام لا وقيل في كسر يد الغزال نصف
قيمته وفي يديه كمال القيمة وكذا في رجله وفي قرنيه
نصف قيمته وفي كل واحدة ربع وفي المستند ضعف ولو اشترك
جماعة في قتله لزم كل واحد منهم فداء ولو ضرب طيرا على الارض
فقتله لزمه ثلث قيم وقال الشيخ في النهاية دم وقيمتان ولو شرب
لبن خبيث لزمه دم وقيمة اللبن واما باليد فاذا الحرم ومعه صيد
ذاع عنه ملكه ويجب ارساله ولو تلف قبل ارسال ضمنه ولو كان
الصيد بائنا عنه لم يخرج عن ملكه ولو امسكه محرم في المحل وذبحه مثله
لزم كل منهما فداء ولو كان احدهما محلا ضمنه الحرم وما يصيده
الحرم في المحل لا يحرم على المحل والتسبيل فاذا غلق على حمام وفرخ
وبيض ضمن بالاعلاق الحمامة بشاة والفرخ بحمل والبيضة بدراهم
ولو اغلق في الحرم قبل احراره ضمن الحمامة بدراهم والفرخ بنصف

سونا

هذا اذا كان في الحرم ولو ضرب
في محل تقبيلان على الارض

والبيضة بربع وشرط الشيخ مع الاخلاق الهلاك وقيل اذا انقرض
الحرم ولم يعد فعن كل طير شاة ولو عاد فعن الجمع شاة ولو لم يثنان
صيدا فاصاب احدهما ضمن كل واحد فداء ولو اوقد جماعة فاداه فاحترق
فيها حمامة او شبهها الزمهم فداء ولو قصدوا ذلك لم كل واحد
فداء ولو دل على صيدا واغرى عليه فقتل ضمنه **ومر احكام**
مسائل الاولى ما يلزم المحرم في الحل والمحل في الحرم يمتنعان على
المحرم في الحرم ما لم يبلغ بدنية الثانية يضمن الصيد بقتله عمدا
او سهوا او جهلا واذا تكرر خطأ دائما ضمن الصيد ولو تكرر عمدا
وفي ضمانه في الثانية روايتان اشهرهما انه لا يضمن الثالثة
لو اشترى محل بيض نعام المحرم فاكله المحرم ضمن عن كل بيضة
بشاة ولو ضمن المحل عن كل بيضة درهم الرابعة لا يملك المحرم
صيدا معه ويملك ما ليس معه الخامسة لو اضطر الى اكل
صيدا وميته ففيه روايتان اشهرهما يأكل الصيد ويفديه
وقيل ان لم يمكنه الفداء اكل الميتة السادسة اذا كان الصيد

الصيد

فان يلقوا فدا فقتل على الذبح
والاحول انما عطف على فداء
وهو الذي كان له خمس سنين
ودخل في ان راسه ولا فرق بين
الذكر والوثع
هذا هو الاصح لانه اذا اكله
فدام الفداء صيد وانما يفتقر
بما الله فيه من باب

مملوكا ففداء المالك ولو لم يكن مملوكا تصدق به وحمام الحرم
يشترى بقيمته علف لحامة التابعة ما يلزم المحرم يذبحه او
يخرجه بمعنى ان كان حاجا ولو كان معتمرا فمكة الثامنة من اصنا
صيدا فداء شاة فان لم يجد اطعم عشرة مساكين فان عجز صام
ثلاثة ايام في الحج ويلحق بهذا الباب مسائل صيد الحرم وحده
وهو يريد في يريد من قتل فيه صيدا ضمنه ولو كان محلا وهل
يحرم الصيد وهو يؤثم الحرم الاشهر الكراهية ولو اصابه فدخل
الحرم ومات لم يضمن على الاشهر روايتين ويكره الصيد بين البر
والحرم ويستحب الصدقة بشئ لو كسر فريته او فقاء عينه والصيد
المربوط في الحل يحرم اخراجه لو دخل الحرم ويضمن المحل لو رمى
الصيد من الحرم فقتله في الحل وكذا لو رماه من الحل فقتله في الحرم
ولو كان الصيد على غصن في الحل واصله في الحرم ضمنه القاتل
وكذا بالعكس ومن ادخل في الحرم صيدا وجب عليه ارساله ولو
تلف في يده ضمنه وكذا لو اخرجه فقتل قبل الارسال ولو كان

بمقتضى العبد ان يفتي بغيره
شأن أربعة اميال من الغنم
مبلا ومن المشقة ان يفتي بغيره
والجموع فمانية فرائض لا تفتي
لما نزل سطح على الماء العذبة
لا يحرم الصيد في حرم
يريد من كل جانب بل يكره
على الاقوى دروسا

طائر مقصودا حفظه حتى يكمل ريشه ثم أرسله وفي تحريم حمام
 الحرم في الحل تارة ^{بما} داشبه الكراهية ومن تنف ريشه من حمام
 الحرم أرسله فعليه صدقة يسلمها بتلك التي تنف بها وما يذبح
 المحرم من الصيد في الحرم ميتة ولا بأس بما يذبح المحل في الحل أو
 هل يملك المحل صيد في الحرم الا شبه انه يملك ويجوز له ان
 ما يكون معه الثالث في باقي المخطورات وهي تسعة ^{الاستمنا}
 بالنساء فمن جامع اهله قبل احد الموقفين قبل او دبر اعمدا
 عالما بالتحريم اثم حجة ولزمه بدنة والحج من قابل فضا كان حجة
 او نفلا وهل الثانية عقوبة قيل نعم والاولى فرضه وقيل الاولى
 فاسدة والثانية فرضه والاول هو المروي ولو اكرهها وهي
 محرمة حمل عنها الكفارة ولا حج عليها في القابل ولو طأ وعته
 لزمها ما يلزمه ولم يحمل عنها كفارة وعليهما الافراق اذا
 وصلا موضع الخطيئة حتى يقضيا اليئاسك ومعناه الا يتجلاوا
 بانفسهما الا مع ثالث ولو كان ذلك بعد الوقوف بالشعر لم يلزمه
^{بما} ^{ان} ^{ان}

نكاح

الحج من قابل وجبرة بدنة ولو استغنى بيده لزمه البدنة حسب
 وفي رواية والحج من قابل ولو جامع امته المحرمة باذنه محلا ^{لزمه}
 بدنة او بقرة او شاة ولو كان معسرا فاشاة او صيام ثلاثة ايام ولو
 جامع قبل طواف الزيارة لزمه بدنة فان عجز فقبرة او شاة ولو
 طاف من طواف النساء خمسة اشواط ثم واقع لم يلزمه الكفارة
 وانعطف طوافه وقيل يكفي في البناء مجاوزة النصف ولو عقد المحرم
 للمحرم على امرأة ودخل فعلى كل واحد منهما كفارة وكذا لو كان
 العاقد محلا على رواية سماعة ومن جامع في احرام العرة قبل
 السعي فعليه بدنة وقضاء العرة ولو امنى بنظره الى غير اهله
 فبدنة ان كان موبسا او بقرة ان كان متوسطا وشاة ان كان
 معسرا ولو نظر الى امراته لم يلزمه شيء الا ان ينظر اليها بشهوة
 فيمنى فعليه بدنة ولو مستها بشهوة فتاة امنى او لم يمن ولو قبلها
 بشهوة كان عليه جزير او كذا الوامنى عن ملاعبة فلو كان عن
 تسمع على جامع او استماع الى كلام امرأة من غير نظر لم يلزمه
^{بما} ^{ان} ^{ان}

شئ والطيب يلزم باستعماله شاة صبغا والطلاء ونحوهما وفي
 الطعام ولا بأس بخلوق الكعبة وإن ما زجه الزعفران والقلم
 وفي كل ظرف منه مدين طعام وفي يديه ورجليه شاة إذا
 كان في مجلس ولو كان كل واحد منهما في مجلس فدمان ولو اقامه
 مفت بالقلم فادمي ظفرك فعلى المفتي شاة والمحيط يلزم به
 دم ولو اضطر ولو ليس عدة في مكان وحلق الشعر فيه شاة
 أو اطعام ستة مساكين لكل مسكين مئتان أو عشرة لكل
 مسكين مئتان وصيام ثلاثة ايام مختارا أو مضطرا وفي تنف
 الا بطين شاة وفي احديهما اطعام ثلاثة مساكين ولو لم يمس
 لحيته أو مراهه فسقط من شعرة تصدق بكف من طعام ولو
 كان بسبب الوضوء للصلاة فلا كفارة والتظليل ما يراه فيه
 شاة وكذا في تغطية الرأس ولو بالطين أو الاغتاس أو
 حمل ما يستره والجدا لا كفارة فيما دون الثلث صادقا وفي
 الثلث شاة وفي المرة كاذبا وفي الميتين بقرة وفي الثلاثة بدنة

جاء

وقيل في الدهن بالطيب شاة وقيل كذا في قلع الفم من مسائل ثلث
 الاولى في قلع الشجرة من الحرم الا ندم ما استثنى سواء كان
 اصلها في الحرم أو فرعها وقيل فيها بقرة وقيل في الصغيرة شاة
 وفي الكبيرة بقرة الثانية لو تكرر الوطئ تكررت الكفارة ولو تكرر
 اللبس فإن اتحد المجلس لم يتكرر وكذا لو تكرر التطيب ويتكرر مع
 اختلاف المجلس الثالثة اذا اكل الحرم أو لبس ما يحرم عليه
 لزمه دم شاة وتسقط الكفارة عن التماسي والجاهل الا في
 الصيد **كتاب الجهاد** والنظر في امور ثلاثة الاولى في من
 يجب عليه وهو فرض على كل من استكمل شروطا سبعة البلوغ
 والعقل والحرية والذكور **والا** والايمان ان يكون هما ولا مقعدا
 ولا اعمى ولا مريضا يعجز عنه وانما يجب مع وجود الامام
 العادل او من نصبه لذلك وذعائه اليه ولا يجوز مع
 الجائرة الا ان يدهم المسلمين من يجشي منه على بيضة
 الاسلام او يكون بين قوم ويغشاهم عدو فيقصد التفرغ

هذه اذا قلنا كل شئ حرام
 جهنم خط ودمان دم ارض حرام

لا يجوز له ان يكون
 لا يجوز له ان يكون
 لا يجوز له ان يكون

عن نفسه في الحالين لا معونة الجابر ومن عجز بنفسه وقدر على الاستئانة
 وجبت وعليه القيام بما يحتاج اليه التائب ولو استتاب مع القدة
 جاز ايضا والمرا بطة ارضا لحفظ الثغرى مستحبة ولو كان العما
 مفقودا لانها لا يتضمن جهاد ابل حفظا واعلاما ولو عجز جاز
 ان يربط فرسه هناك ولونذر الماربة وجبت مع وجودها
 وفقدته وكذا لوندان ينصرف شيئا الى الماربة وان لم يندره
 ظاهره ولم يخف الشنعة ولا يجوز صرفه الى غيرهما من
 وجوه في البر على الاشبه وكذا من اخذ من غير شيئا ليرابط
 له لم يجب عليه اعادته وان وجد وجاز له الماربة او وجبت
 النظر الثاني فيمن يجب جهادة وهو ثلاثة الاول البغاة يجب قتال
 من خرج على امام عادل اذا دعى اليه هو او من نصبه والثاني
 عنه كبيرة ويسقط بقيام من فيه غنا ما لم يستنهضه
 الامام على التعيين والفرار عن جهادهم كالفرار في حرب المشركين
 وتجب مصابرتهم حتى يغفوا او يقتلوا ومن كان له فئة اجهن

في جهادهم في حالين لا معونة الجابر ومن عجز بنفسه وقدر على الاستئانة

تقدر به جهاد الماربة الاخذ بغيره في جهادهم
 كما في جهاد الماربة

على جرحهم ويتبع مدبرهم وقتل اسيرهم ومن لا فئة له اقتصر على
 تفرقهم فلا يذوق على جرحهم ولا يتبع مدبرهم ولا يقتل اسيرهم ولا
 يسترق ذريتهم ولا نسائهم ولا يؤخذ اموالهم التي ليست في
 العسكر وهل يؤخذ ما جواه العسكر مما ينقل فيه قولان اظهرهما
 الجواز ويقسم كما يقسم اموال اهل الحرب الثاني اهل الكتاب
 والبحث فيمن يؤخذ الجزية منه وكيفية شرائط الذمة وهي
 تؤخذ من اليهود والنصارى ومن له شبهة كتاب وهم المجوس
 ويقاقل هؤلاء كما يقاقل اهل الحرب حتى ينقادوا لشرائط الذمة فمنا
 يقرن على معتقدهم ولا تؤخذ الجزية من الضياع والمجانين
 والنساء والبله والهم على الاظهر ومن بلغ منهم امر الاسلام
 او التزام الشرايط فان امتنع صار حربيا والاولى لا تقدر الجزية
 فانه انشأ بالصغار وكان على عليه السلام ياخذ من الغني
 ثمانية واربعين درهما ومن المتوسط اربعة وعشرين ومن
 الفقير اثني عشر درهما لاقتضاء المصلحة لا لوظيفها لان زمانه

على من سبى من المسلمين في الحرب

انما قول ان لا تؤخذ من الغني الا مال

انما قول ان لا تؤخذ من الفقير الا مال

ويجوز وضع الجزية على الرأس والارض وفي جواز الجمع قولان اشبههما
 الجواز واذا سلم الذمي قبل الحول سقطت الجزية ولو كان بعده وقبل
 الاداء فقولان اشبههما التقوط وتؤخذ من تركته لو مات بعد
 الحول ذميا واما الشرايط فخمسة قبول الجزية وان لا يؤذوا المسلمين
 كالزنا بفسائهم والسرقة لاموالهم وان لا يتظاهروا بالمحرمات
 كشر الخمر والزنا ونكاح المحارم ولا يخذلوا كنيسة ولا يضر بها
 ناقوسا وان يجرى عليهم احكام الاسلام ويلحق بذلك البحث
 في البيع والكنائس والمساجد والمساكن ولا يجوز استيناف
 البيع والكنائس في بلاد الاسلام وتزال الواو استخريف ولا باس
 بما كان عاديا قبل الفتح وبما احدثه في ارض الصلح ويجوز
 بيعها ولا يعلو الذمي بناءه فوق المسلم ويقرب ما يساعده من مسلم
 على حاله ولو انهدم لم يعلو به ولا يجوز لاحدهم دخول المسجد
 الحرام ولا غيره ولو اذن له المسلم مستلثان الا ان يجوز اخذ
 الجزية من اثني المحرمات كالخمر الثانية يستحق الجزية من قلم

في تركه ولو كان ذميا
 كالمزنا

في تركه ولو كان ذميا
 كالمزنا

مقام المهاجرين في الذمة عن الاسلام من المسلمين الثالثة من
 ليس لهم كتاب ويبدء بقتال من يلبه الامع اختصاصا لا بعد
 بالخطر ولا يبدؤن الا بعد الدعوة الى الاسلام فان امتنعوا
 احل جهادهم ويختص بدعائهم الامام او من يأمره ويسقط الذمة
 عمن قبل بها عرفها واذا اقتضت المصلحة المهادنة جازت لكن
 لا يسلو بها الا الامام او من يأذن له ويذم الواحد من المسلمين المهادنة
 ويغضي زمامه على جماعة ولو كان ذميا ومن دخل شبهة الامان
 فهو امن حتى يرد الى مأمنه ولو استنم فقبل لا يذم فظن انهم اذموا
 فدخل وجب اعادته الى مأمنه نظرا الى الشبهة ولا يجوز الفرار اذا
 كان العدو على الضعفاء واقل الامتنع في القتال ومنتحزا الى فئة
 ولو غلب على الظن العطب على الاظهر ولو كان اكثر جاز ويجوز له
 المحاربة بكل ما يرحي به الفتح كهدم الحصون ورمي المناجق
 ولا يضمن ما يتلف بذلك للمسلمين بينهم ويكره بالقائ التارخي
 بالقاء الستم وقيل بكرة ولو تترسوا بالصبيان والمجانين والفقراء

في تركه ولو كان ذميا
 كالمزنا

في تركه ولو كان ذميا
 كالمزنا

ولم يمكن القمع الا بقتلهم جاز وكذا لو تيسر سواها بالاسارى من المسلمين
 ولا دية وفي الكفارة قولان اشبههما الكفارة ولا يقتل نساءهم و
 لوعاون الامع الاضطرار ويحرم التمثيل باهل الحرب والقدير
 والقلول منهم ويقال في الاشهر الحرم من لا يرى لها حرمة وكيف
 عن من يرى حرمتها ويكره القتال قبل الزوال والتسبب وان تعذر
 الذات والمبارزة بين الصنفين بغير اذن الامام النظر الثالث
 في التوزيع وهي اربعة الاول في قسمة الغني يجب اخراج ما شرطه
 الامام او لا كالجائز ثم بما يحتاج اليه الغنيمة كاجرة الحافظ
 والزاعي وبما يرضى لمن لا قسمة له كالنساء والعبيد والكفار ثم
 يخرج الخمس ويقسم الباقي بين المقاتلة ومن حضر القتال وان
 لم يقاتل حتى الطفل ولو ولد بعد الحيازة قبل القسمة وكذا
 من يلتحق بهم من المدد للرجال سهم وللنساء من سهمان
 وقيل للفارس ثلثة اسهم وللسهم للابل والبغال ولو كان معه
 افراس اسهم لفارسين دون مائة وكذا يقسم لو قاتلوا في السفن
 سهم برصه اربعة اسهم

فوقه سهم واحد
 بشره سهم

لو قاتل في سفن

وان استغنوا عن الخيل ولا يسهم لغير الخيل ويكون ما كسبوا في
 الغنيمة كالرجال ولا اعتبار بكونه فارسا عند الحيازة لا بدخول
 المعركة والجيش بشارك سرية ولا يشاركها عسكريا بل وصلا
 التقي الاعراب على المهاجرة بان يساعدوا اذا استغفروهم فلا
 نصيب لهم في الغنيمة ولو غنم المشركون اموال المسلمين فخرابهم
 ثم اتبعوها لم تدخل في الغنيمة ولو عرفت بعد القسمة نقول ان
 اشبهها ردها على المالك ويرجع الغانم على الامام بقيمتها
 مع التفريق والاضاعى الغنيمة الثاني في الاسارى والاناث
 منهم والاطفال يسترقون ولا يقتلون ولو اشتبه الطفل بالبا
 اعتبر بالاناث والذكور البالغون يقتلون عتما ان اخذوا
 والحرب قائمة ما لم يسلموا والامام مخير بين ضربها عناقهم
 او قطع ايديهم وارجلهم من خلاف وتركهم حتى يترقوا وان
 اخذوا بعد انقضائها لم يقتلوا وكان الامام مخيرا بين اتيان
 والفتنة والاسترقاق ولا يسقط هذا الحكم لو اسلموا ولا يقتل
 الا في اشد الحاجة

تحت

الاسير لو عجز عن الشيء ولا بعد الزمام ويكره ان يصير على القتل ولا
 يجوز دفن الحربي ويجب دفن المسلم ولو اشتبهوا قبل الايواري من
 كان كمشا كما امر النبي عليه السلام في قتلى بدر وحكم الطفل حكم
 ابويه فان اسلموا او اسلم احدهما الحق بحكمه ولو اسلم حربي في
 دار الحرب جفن دمه وماله مما ينقل دون العقارات والارضين
 ولحق به ولده الاصاغر ولو اسلم عبد في دار الحرب قبل مولاه
 ملك نفسه وفي اشتراط خروجه تردة للروى انه يشترط الشا
 في احكام الارضين كل ارض فتحت عنوة وكانت محياة فهي للمسلمين
 كافة والغائمون في الجملة والاتباع ولا توقف ولا توهب ولا تملك
 على الخصوص والنظر فيها الى الامام يصرف حاصلها في الصالح
 وما كان مواتا وقت الفتح فهو للامام ولا يتصرف فيه الا باذنه
 وكل ارض فتحت صلحا على ان الارض لاهلها والجزية فيها في
 لاربابها ولهم التصرف فيها ولو باعها المالك بمسلم صح و
 انتقل ما عليها من الجزية الى ذمة البائع ولو اسلم سقط ما على

حربي برز من كسب دار الحرب

الذكر

الفقه

ارضه ايضا لانته جزية ولو شرطت الارض للمسلمين كانت كالمفتوحة
 عنوة والجزية على رقابهم وكل ارض اسلم اهلها طوعا فهي لهم وليس
 عليهم سوى الزكوة في حاصليها مما تجب فيه الزكوة وكل ارض ترك
 اهلها عمارتها فلا امام تسليمها الى من يعمرها وعليه طبقها الا بها
 وكل ارض موات سبق اليها سابق فاحياها فهو احق بها وان كان
 لها مالك فعليه طسقتها الى الرابع الامر بالمعروف والنهي عن
 المنكر وهما واجبان على الاحيان في شبه القولين والامر بالآ
 واجب وبالمندوب مندوب والنهي عن المنكر كله واجب
 ولا يجبا احدهما لم يستكمل شروط اربعة العلم بان ما يامر
 به معروف وما ينهي عنه منكر وان يجوز ثانيا لانكاره
 ان لا يظهر من الفاعل اماراة الاقلاع وان لا يكون فيه مفسد
 وينكر الاول بالقلب ثم باللسان ثم باليد ولا ينقل الى الاثقل
 الا اذا لم ينفع الاخف ولو نزل باظهار الكراهية اقصر عليه
 ولو كان بنوع من اعراض ولو لم يتم انتقل الى اللسان ولو لم يرتفع

طسقتها

الا باليد كالضرب جازا ما لوافقه الى الجرح او القتل لم يجز الا باذن
 الامام وكذا الحدود لا ينفذها الا الامام او من نصبه وقيل يقيم الرجل
 الحد على زوجته وولده ومملوكه وكذا قيل يقيم الفقهاء الحد
 في زمان الغيبة اذا امنوا وتجب على الناس مساعدتهم ولو اضطر النجا
 انسانا الى اقامة حد جاز ما لم يكن قتلا صحر ما فلا تفتية فيه ولو
 اكرهه الجائر على القضاء اجتهد في تنفيذ الاحكام على الوجه
 الشرعي مما استطاع فان اضطر عمل بالتفتية ما لم يكن قتلا
 وفيه فصول الفصل الاول فيما ينسب به والحرم منه
 انواع الاول الاعيان التجسة كالخمر والانسنة والفقاع والميتة
 والدم والارواح والابوال مما لا يؤكل لحمه وقيل بالمنع من الاموال
 كلها الا بول الابل خاصة والخنازير والكلاب عدل الكلب الصيد وفي
 كلب الماشية والحايط والزمر قولان والمبايعات التجسة عدا
 الدهن لفائدة الاستصباح تحت السماء لا تحت الاظلة ولا يباع
 ولا يستصح بما يذاب من شعوم الميتة والياتها الثاني الاالات

كتاب التجارة

لحرقه

المحرمة كالغور والطبل والزمر وهياكل المبتدعة كالقنم والصليب
 والالوات القمار كالنرد والشرطي الثالث ما يقصد به المساعدة
 على المحرم كبيع السلاح لاعداء الدين في حال الحرب وقيل مطلقا
 واجارة للساكن والحمولات للمحرمات وبيع العنب ليعمل خمر
 والخشب ليعمل صنما ويكره بيعه ممن يجعله الرابع ما لا يستفيع
 به كالسوخ برية كانت كالذب والقرد او بخرية كالبحر والسمك
 وكذا الضفادع والطياف ولا بأس ببيع الطير والحرة والنفوس
 بقية السباع قولان اشبه هما الجواز الخامس الاحمال المحرمة كعمل
 الصور المجسمة والغناء عدا المغنية لزفاف العرايس اذ لم تنفخ
 بالباطل ولم يدخل عليها الرجل والنوح بالباطل اما بالحق فجاز
 وهجاء المؤمنين وحفظ كتب الضلال ونسخها الغير النقض
 وتعلم السحر والكهانة والقيافة والشعنة والقمار والغش
 بما يخفى وتدليس الماشطة ولا بأس بكسبه مع عدمه وتبين
 الرجل عما يحرم عليه ونزخرفة المساجد والمصاحف والمعونة

ابراهيم زجرة الناحية على وكذا
 اذا سعى الاجانب ارض وعك

النصف لا يكره كذا في القرآن
 الرجم وزجر

على الظالم واجرة الزانية السادسة السادسة على القدر الواجب من تفصيل
الاموات وتكفينهم وحملهم ودفعهم والريثاني الحكم والاجرة على
الصلوة بالناس والقضاء والاباس بالترق من بيت المال فكذا
على الاذان والاباس بالاجرة على عقد النكاح والمكروه اما الاضياف
الى المحرم غالباً كالصرف وبيع الاكفان والطعام والرقيق والضيافة
والذباحة وبيع ما يمكن من السلاح لاهل الكفر كالحقير والذريع
واما الصنعة كالحياسة والحجامة اذا شرط وضرب الفحل ولا
باس بالختانة وخفض الجوارى وامّا انظر في الشبهة اليه كسب
الصبيان ومن لا يجنب المحارم ومن المكروه الاجرة على تعليم
القران ونسخه وكسب القابلة مع الشرط ولا باس به لو تجرد ولا
باس بالاجرة تعليم الحكم والآداب وقد يكره الاكتساب باشياء
اخرتاني انشاء الله تعالى مسائل ستة الاولى لا يؤخذ ما ينثر
في الاعراس الا ما تعرف معه الاباحة الثانية لا باس ببيع عظام
الفيل واتخاذ الامشاط منها الثالثة يجوز ان يشتري من السلطان

الجائر ما يأخذه باسم المقاسمة وباسم الزكوة من ثمرة وجوب دفع
وان لم يكن مستحقاً له الرابعة الرابعة لودفع اليه ما لا يصرفه في
الحاج ^{الاجرة} وكان منهم فلا يؤخذ منه الا باذنه على الاصع ولو اعطى
عيا المجاز اذا كانوا بالصفة ولو عين له لم يتجاوز الخامسة
جواز الظالم محرمة ان علمت بعينها والا فهي حلال السادسة
الولاية عن العادل جائزة وريتها وجبت وعن الجائر محرمة الا
مع الخوف نعم لو تيقن التخلص من المياثم والتكمن من الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر استحب ولو اكرهه لامع ذلك اجاب دفا
للضرر وينفذ امره ولو كان محرماً الا في قتل المسلم الفصل الثامن
في البيع واذا به اما البيع فهو الايجاب والقبول اللذان ينتقل
بهما العين المملوكة من مال الى غيره بعوض مقدم مع التراضي
وله شروط الاول يشترط في المتعاقدين كمال العقل والاختيار وان
يكون البائع مالكا او وليا كالب والجد للاب والحاكم وامينه ولو
او وكلا ولو باع الفضولي فقولا ان اشبههما وقوفه على الاجابة

جاء في نسخة
جاء في نسخة

ولأن ما لا يملكه مالك كالحجر وفضلات الإنسان والخنافس والديدان
لم ينقد ولو جمع بين ما يملك وما لا يملك في عقد واحد عبده
وعبد غيره صح في عبده ووقف الآخر على الإجازة أما لو باع العبد
والحر والشاة والحنزير صح فيما يملك وبطل في الآخر ويقومان
تقريباً أحدهما ويسقط من الثمن ما قبل الفاسد الثاني الكيل
أو الوزن أو العدد فلو بيع ما يكال أو يوزن أو يعد لا كذلك
بطل ولو تعدل الوزن أو العدد اعتبر مكيالاً وأخذ ما بقي بحسابه
ولا تكفي مشاهدة الصيرة ولا بالمكيال المجهول ويجوز ابتاع
جزء من شيء بالنسبة من معلوم وإن اختلف جزأوه الثالث
الاتباع العين الحاضرة الأفع المشاهدة أو الوصف ولو كان
المراد طبعها أو رايحتها فلا بد من اختيارها إذا لم يفسد به
ولو بيع ولما اختاره فقولان يشبههما الجواز وله الخيار لو خرج
معيها ويتعين الأرض بعد الأحداث فيه ولو أدى اختياره إلى
إفساده كالجوز والبطيخ جاز شراؤه ويثبت لأرض لو خرج

يختبر

معيها

معيها الزد ويرجع بالثمن إن لم يكن لمكسورة قيمة وكذا يجوز بيع
المسك في فاره وإن لم يفتق ولا يجوز بيع سمك في الأجسام لجماله وإن
ضم إليه القصب على الأصح وكذا اللبن في الضرع ولو ضم إليه ما
يحتلب منه وكذا أصواف الغنم مع ما في بطونها وكل واحد منها
منفرد أو كذا ما ملقح الفحل وكذا ما يضرب الصياد بشبكته الرابع
تقدير الثمن وجسه فلو اشتراه بحكم أحدهما فالبيع باطل ويضمن
المشتري لو تلف للبيع مع قبضه ونقصانه وكذا في كل ابتاع
فاسد ويرد عليه ما زاد بفعله كتعليم الضعة والصبغ على الآنية
وإذا اطلق النقد انصرف إلى نقد البلد وإن عتق نقد الزمته ولو اختلفا
في قدر الثمن فالقول قول البائع مع يمينه إن كان المبيع قائماً أو
قول للمشتري مع يمينه إن كان تالفاً ويوضع الظر في الشيء والتميز
ما هو معتاد لا ما يزيد الخامس القدرة على تسليمه فلو باع الأفع كبريتاً

كبريتاً

منه لم يصح ويصح لو ضم إليه شيئاً وأما الآداب فالمستحب
التفقه فيه والتسوية بين المتبايعين والاقالة لمن استقال
والأخذ بالثمن

للتبايعين

والأخذ بالثمن
مما ذكره في الأصول

والشهادتان والتكبير عند الابتداء وان ياخذنا قصا ويعطى راجحاً
 والمكروه مدح البائع وضم المشتري والجلف والبيع في موضع يستر
 فيه العيب والرجح على الثمن الامع الضرورة وعلى من بعده بالاختار
 وسوم ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس ودخول السوق او لا ومباينة
 الادنين وذوى الغايات والاكراد والتعرض للكيل والوزن اذا لم
 يحسن والاستحسان بعد الصفقة والزيادة وقت النداء ودخوله
 في يوم اخيه وان يتوكل الحاضر البادي وقيل يحرم وتلقى الركبان
 وحده اربعة فرائض فادون وينت الخيارات ان ثبت الغبن والزيادة
 في السلعة موافقة للبائع وهو التجش والاحتكار وهو حبس الاقوات
 وقيل يحرم وانما يكون في الخنطة والشعر والتمر والزبيب والسمن
 وقيل في الملح يتحقق الكراهية اذا استبقاه لزيادة الثمن ولم يوجد
 باع غيره وقيل ان يستبقيه في الرخص اربعين يوماً وفي الغلاء مائة
 ثلاثة ايام ويجوز المحتكر على البيع وهل يضر عليه الاصح لا الثالث
 في الخيار والنظر في اقسامه واحكامه واقسامه ستة اقسام
 اقوال

خيار المجلس وهو ثابت للمتبايعين في كل مبيع مالم يشترط فيه سقوطه
 ما يقع في الثاني خيار الحيوان وهو ثلثة ايام للمشتري خاصة على
 الاصح ويسقط لو شرط سقوطه او اسقطه المشتري بعد العقد او
 تصرف فيه المشتري سواء كان تصرفاً لازماً كالبيع او غير لازم
 كالوصية والهبة قبل القبض الثالث خيار الشرط وهو محسب ما
 يشترط ولا بد ان تكون مدته مضبوطة ولو كانت محتملة لم يجز
 كعدم الغزاة وادراك الثمرات ويجوز ان يشترط مدة يرد فيها الباقي
 الثمن ويرجع المبيع فلو انقضت المدة ولما يرد لم يرد المبيع ولو تلف في
 المدة تلف من المشتري وكذا لو حصل له نماء كان الرابع خيار
 الغبن ومع شؤنه وقت العقد بما لا يتغابن فيه غالباً وجماله
 المغبون ينبت له الخيار في الفسخ والامضاء الخامس من بئاع ولم
 يقبض الثمن ولا قبض المبيع ولا اشترط التأخير فالبيع لازم ثلثة
 ثلثة ايام ومع انقضائها يثبت الخيار للبائع فان تلف قال المفيد
 يتلف في الثلاثة من المشتري وبعدها من البائع والوجه تلفه

من البائع في الحالين لأن التقدير أنه لم يقبض ولو اشترى ما يفسد
من يومه ففي رواية يلزم البيع إلى الليل فإن لم يأت بالثمن فلا بيع له
الثامن خيار الرؤية وهو يشتد في بيع الأعيان الحاضرة من غير
مشاهدة ولا يصح حتى يذكر المجلس والوصف فإن كان موافقا لزم
والأركان للمشتري الرد وكذلك لم يرد البائع واشترى بالوصف
كان الخيار للبائع لو كان بخلاف الصفة وسيأتي خيار العيب
انشاء الله تعالى وأما الأحكام فمسائل الأولى خيار المجلس ينقضي
بالبيع دون غيره الثانية التصرف يسقط خيار الشرط الثالثة
الخيار يورث شروطا كان أو لا يورث بالأصل الرابعة المبيع
يملك بالعقد وقيل به وبانقضاء الخيار وإذا كان الخيار للمشتري
جازه التصرف وإن لم يوجب البيع على نفسه الخامسة إذا
تلف المبيع قبل قبضه فهو من مال بايعه وكذا بعد قبضه قيل
انقضاء خيار المشتري ما لم يفرض ولو تلف بعد ذلك كان
من المشتري السادسة لو اشترى صنعة رأى بعضها ووصف

له سائرها كان له الخيار فيها الجمع إذا لم يكن على الوصف الفصل الثامن
في لواحق البيع وهي خمسة الأولى التقيد بالنسبة من اتباع مطلقا
قال الثمن حال كما لو شرط تعجيله ولو شرط التأجيل مع تعيين المدة
صح ولو لم يعين بطل وكذا الوعين لاجل احتملا كقدوم الغداة وكذا
لو قال يكذا نقدا وبكذا نسيئة وفي رواية له أقل الثمنين نسيئة ولو
كان إلى أجلين بطل ويصح أن يبتاع ما باعه نسيئة قبل الأجل
بزيادة أو نقصان بحسن الثمن وغيره حالا ومؤجلا إذا لم يشترط
ذلك ولو حل فابتاعه من المشتري بغير جنس الثمن أو بجنسه من
غيره زيادة أو نقصان صح ولو زاد عن الثمن أو نقص فيه رواية
أشبههما الجواز ولا يجب دفع الثمن قبل حلوله وإن طلب ولو
تبرع بالدفع لم يجب القبض ولو حل فدفع وجب القبض ولو امتنع
البائع فهلك من غير تفريط من الباذل تلف من البائع وكذا
في طرف البائع لو باع سلفا أو من ابتاع باجلا وباع مرابحة فبا
الخبر للمشتري بالأجل ولو لم يخبره كان للمشتري الرد أو الامساك

بالتن حالاً وفي رواية للمشتري من أجل مثله مسئلتان الأولى
إذا باع مراحمة فلينسب الميراث إلى السلعة ولو نسب إلى المال فقوله
اصحهما الكراهية الثانية من اشترى متعة صفقة لم يجز
بيع بعضها مراحمة سواء كان قومها أو بسط الثمن عليها أو با
خيارها ولو أخبر بذلك جاز لكن يخرج عن وضع المراحمة ولو
قوم على الدلالة متاعاً ولم يوجب البيع وجعله الزيادة أو شار
فيه أو جعل لنفسه منه قسطاً والدلالة الزيادة لم يخرج ذلك
مراحمة ويجوز لو أخبره بالصورة كما قلناه في الأول ويكون
للدلالة الاجرة والفائدة للتاجر سواء كان التاجر دعاه أو الدال
ابتداءً ومن الاصحاب من فرق الثاني فيما يدخل في المبيع
من باع أرضاً لم يدخل نخلاها ولا شجرها إلا أن يشترط وفي رواية
إذا ابتاع الأرض مجردة ما علق عليه بآبها فله جميع
ما فيها ولو ابتاع داراً دخل الأعلى والأسفل إلا أن تشهد العا
ل الأعلى بالانفراد ولو باع نخلاً مؤثراً فالثمره للبائع إلا أن يشترط

وكذا

وكذا لو باع شجرة مثمرة أو دابة حاملاً على الظاهر ولو لم يؤثر
النخله فالطلع للمشتري الثالث في القبض اطلاق العقد يقتضيه
تسليم المبيع والتمن والقبض هو التحلية فيما لا ينقل كالعقار
وكذا فيما ينقل وقيل في القماش هو الامساك باليد وفي الحيوان
هو نقله ويجب تسليم المبيع مفزعة فلو كان فيه متاع فعلى
البائع ازالته ولا بأس ببيع ما لم يقبض ويكره فيما يكال ويؤذن
ويتأكد الكراهية في الطعام وقيل يحرم وفي رواية لا تتبعه
حتى يقبضه إلا أن توليه ولو قبض المكيل وادعى نقصانه فإ
حضراً لا اعتبار بالقول قول البائع مع يمينه وكذا إن لم يحضر
فالقول قوله مع يمينه وكذا القول في المؤذن والمعدود والمذموم
الرابع في الشروط ويصح منها ما كان سائغاً داخل تحت
القدرة كقصارة الثوب ولا يجوز اشتراط غير المقدم كبيع
التمر على أن يصيره سنبلًا ولا بأس باشتراط بتقية ومع
الطلاق لا ابتاع يلزم البائع ابقاؤه إلى دبره وكذا الثمرة ما لم يشترط

الانزاله ويصح اشتراط العتق والتدبير والكتابة ولو اشترط ان لا
يعتق ولا يطأ الامة قيل بطل الشرط دون البيع ولو شرط في الامة
ان لا تنبع ولا تذهب فالمراد في الجواز ولو باع ارضا جربا نامعينة
فنفقت فلم يشترى الخيار بين الفسخ والامضاء بالثمن وفي
رواية له ان يفسخ او يمضي البيع بحضتها من الثمن وفي
الرواية ان كان للبايع ارض مجنب تلك الارض لزم للبايع
بوقيه منها ويجوز ان يبيع مختلفين ببيع صفقة وان يجمع
بين سلف وبيع الخامس في العيوب وضابطها ما كان
عن الخلقة الاصلية او ناقضا واطلاق العقد يقتضي استلا
فلو ظهر عيب سابق تخير المشتري بين الرد والارض والاخير
للبايع ويسقط الرد بالبراءة من العيب ولو اجمالا وبالعلم
به قبل العقد وبالرضا به بعده ويجوز ان عيب عنده
وباحداثه في المبيع حدثا كركوب الدابة وتصرف الناقل و
لو كان ذلك قبل العلم بالعيب ما الارش فيسقط بالتلافة

الاول

الاول دون الاخرين ويجوز بيع المعيب وان لم يذكر عيبه
وذكره مفضلا افضل ولو ابتاع شيئين فصاعدا صفقة
فظهر العيب في البعض فليس له رد المعيب منفردا وله رد الجميع
او الارش ولو اشترى اثنان شيئا صفقة فلما الرد بالعيب
او الارش وليس لاحدهما الانفرد بالرد على الاظهر والوطى منع
رد الامة الا من عيب الحبل ويرد معها نصف قيمتها و
هنا مسائل الاولى التصرية هي تدليس يثبت بها خيار الرد و
يرد معها مثل ثمنها او قيمته مع التعذر وقيل صانع من بر
الثانية الثبوتية ليست عيبا نعم لو شرط البكارة فثبت سبق
الثبوتية كان له الرد ولو لم يثبت التقدم فلا رد لان ذلك قد
تذهب بالتزوة الثالثة لا يرده العبد بالاباق الحادث عند
المشتري ويرد بالسابق الرابعة لو اشترى امه لا يحض في
سنة اشهر فصاعدا ومثلها تحيض فله الرد لان ذلك لا
يكون الا لعارض الخامسة لا يرده البزير والزيت بما يوجد فيه

من الثقل المعتاد نعم لو خرج عن العادة جازمة اذا علم السادسة
لوتنازع في البرى من العيب ولا يبينه فالقول قول منكر ومع يمينه
السابعة لو ادعى المشتري تقدم العيب ولا يبينه فالقول قول البائع
مع يمينه ما لم يكن هناك قرينة حال تشهد لاحدهما الثامنة
يقوم المبيع صحيفا ومبيعا ويرجع المشتري على البائع بنسبة ذلك
من الثمن ولو اختلف اهل ^{الخبرة} ترجع الى القيمة الوسطى التاسعة
لو حدث العيب بعد العقد وقبل القبض كان للمشتري الرد وفي
الارض قولان اشبههما الثبوت وكذا لو قبض المشتري بعضا وحده
في الباقي كان الحكم ثابتا فيما لم يقبض الفصل الخامس في الزاوية
معلوم من الشرع حتى ان الدرهم منه اعظم من سبعين زنية
ويثبت في كل مكيل او موزون مع الجنسية وضابط الجنس
ما يتناول اسم خاص كالخط بالخط والامر بالامر ويشترط
في بيع المثليين التساوي في القدر فلو بيع بزيادة حرم نقلا او نسبة
ويصح متساويا يدا بيد ويحرم نسبة ويجب اعادة الزمان العلم

بالعقود

بالتحريم فان جهل صاحبه وعرف الزبا تصدق به وان عرفه و
جهل الزبا صالح عليه وان مزجه بالحلال وجهل المالك والقدر
تصدق بخمسة ولو جهل التحريم كفاه الانتفاء واذا اختلف
اجناس العروض جاز التفاضل نقدا وفي النسبة قولان اشبههما
الكراهية والخطبة والشعر جنس واحد في الزبا وكذا ما يكون
منهما كالسويق والدقيق والخبز وثمره التخل وما يعمل منها جنس واحد
في الزبا وكذا ثمره الكرم وما يكون منه واللحوم تابعة للحيوان
في الاختلاف وما يستخرج من اللبن جنس واحد وكذا الادوية
تتبع ما يستخرج منه وما الاكيل والاوزن فيه فليس يربو
كالثوب بالتوبين والعبد بالعبد وفي النسبة خلاف والآلة
الكراهية وفي ثبوت الزبا في المعدود ترد اشبهه الانتفاء ولو
بيع شيء كيلا او وزنا وفي بلد اخر جزافا فلكل بلد حكمه وقيل
يغلب تحريم التفاضل وفي بيع الرطب بالتمر وايتان اشبههما
المنع وهل تسري العلة في غيره كالذئب بالعب والبسر الرطب

الاشبه لا ولا يثبت الزباين والوالد والولد ولا بين الزوج والزوجة
ولا بين المملوك والمالك ولا بين المسلم والحربي فهل يثبت بينه
وبين الذمي فيه روايتان اشتهرهما انه يثبت ويباع الثوب
بالغزل ولو تفاضلا ويكره بيع الحيوان بالحم ولو تماثلا وقد
يتخلص من الزباين بان يجعل مع التاقص متاع من غير جنسه مثل
درهم ومد من تمر يدين او بيع احدهما سلعة لصاحبه و
يشترى الاخرى بذلك الثمن ومن باب هذا الباب الكلام في
الصرف وهو بيع الاثمان بالاثمان ويشترط فيه التقابض
في المجلس ويبطل لو افرق قبله على الاشهر ولو قبض البعض صح فيما
قبض له ولو فارق المجلس مصطحين لم يبطل ولو وكلا احدهما في
القبض فافتراق قبله بطل ولو اشترى منه دراهم ثم اشترى
بها دنانير قبل القبض لم يصح الثاني ولو كان له عليه دنانير
فامره بان يحولها الى الدراهم وساعه فقبل صح وان لم يقبض
لان التقديرين من واحد ولا يجوز التفاضل في الجنس الواحد

منها ويجوز في المختلف ويستوى في اعتبار التماثل الصحيح واللكو
والمصوغ واذا كان في احدهما غش لم يبع بجنسه الا ان يعلم
مقدار ما فيه فيزد الثمن عن قدر الجواهر ما يقابل الغش ولا
يباع تراب الذهب بالذهب ولا تراب الفضة بالفضة ويباع
بغيره ولو جمع اجزا يبع بهما ويباع جوهر الرصاص والخماس
بالذهب والفضة وان كان فيه يسير من ذلك ويجوز اخراج
الدراهم المغشوشة اذا كانت معلومة الصرف ولو لم تكن
كذلك لم يجز الا بعد بيانها مساكيل الاولى اذا دفع زيادة عمدا
للبايع صح وتكون الزيادة امانة وكذا لو بان فيه زيادة لا تكون
الا غلطا او تعمدا ولو كانت الزيادة مما يتفاوت به الموازين
لم يجب اعادته الثانية يجوز ان يبدل الدرهم بدرهم و
يشترط عليه صياغة خاتم ولا يعد الحكم ويجوز ان يقضه
الدراهم ويشترط ان ينقدها بارض اخرى الثالثة الا ان
المصوغة من الذهب والفضة ان امكن تخليصها المتبع

بلحدها وان تغتفر وكان الغالب احدهما بيعت بالاقل وان تساوا
بيعت بهما نقد الزابعة للمراكب والسيوف المحلاة ان علم مقدار
الحلية بيعت بالجنس مع زيادة تقابل المراكب والتصل نقدا
ولو بيعت نسبة نقد من الثمن ما قابل الحلية وان جمل بيعت
بغير الجنس وقيل ان اراد بيعها بالجنس ضم اليها شيئا الخامسة
لا يجوز بيع شيء بيدنا غير درهم لانه مجهول السادسة
ما تجمع من تراب الصانع ببيع بالذهب والفضة معا او بجنس
غيرهما ويتصدق به لان اربابه لا يميزون الفصل السابع
في بيع الثمار لا يصح بيع ثمرة التخل قبل ظهورها ولا بعد ظهورها
ما لم يبدء واصلحها وهوان يحتمل او يصغر على الاشهر نعم
لو ضم اليها شيء او بيعت ازيد من سنة او يشارط القطع جاز
ويجوز بيعها مع اصولها وان لم يبدؤ واصلحها وكذا لا يجوز
بيع بثمره الشجرة حتى تظهر ويبدؤ واصلحها وهوان ينقصد
الحب واذا ادرك بعض ثمرة البستان جاز بيع بثمرته اجمع

ولو ادرك ثمرة بستان ففي جواز بيع بستان اخر لم يدرك منضمّا
اليه ثمرة دول الجواز الاشبه ويصح بيع ثمرة الشجرة ولو كان في
اكمام منضمّا الى اصوله ومنفردا وكذا يجوز بيع الزرع
قائما وحصيدا ويجوز بيع الخضر بعد انعقادها القطة و
لقطات وكذا ما يحتر كالرطبة خرة وجزات وكذا ما يحترط كال
الحناء والتوت خرطة وخرطات ولوباع الاصول من التخل بعد
التأبير فالثمرة للبايع وكذا الشجر بعد انعقاد الثمرة ما لم يشرطها
المشتري وعليه تبقىها الى اوان بلوغها ويجوز ان يستثنى
البايع ثمرة شجرات بعينها او حصّة مشاعا او ارطال معلومة
ولو خاست الثمرة سقط من الشئ بحسابه ولا يجوز بيع الثمرة
التخل بثمره منها وهي المزانبة وهل يجوز ثمرة من غيرها فيه
قولان اظهرهما المنع وكذا لا يجوز بيع التسبل بحب منه
وهو المحاقلة وفي بيعه بحب من غيره قولان اظهرهما التحريم و
يجوز بيع العربية غرسها وهي التخلّة تكون في دار اخر فيشتريها

صاحب المنزل يخرجها ثم او يجوز بيع الزرع قصلا وعلى المشتري
قطعه ولو امتنع فللبايع ازالته ولو تركه كان له ان يطالبه
باجرة ارضه ويجوز ان يبيع ما ابتاعه من الثمرة بزيادة على الثمن
قبل قبضها على كراهية ولو كان بين اثنين تخل فتقبل احدهما
بحصة صاحبه من الثمرة بوزن معلوم صح واذا امر الانسان
بثمرة التخل جاز له ان يأخذ كل ما لم يضر صاحبه او لم يقصد
به ولا يجوز ان يأخذ منه شيئا في جوار ذلك في غير التخل
من الزرع والمخضر ترد الفصل السابع في بيع الحيوان اذا تلف
الحيوان في مدة الخيار فهو من مال البايع ولو كان بعد القبض
اذا لم يكن بسببه ولا عن تعريضه منه ولا ينع الغيب الحادث
من الرد بالخيار واذا بيعت الحامل فالولد للبايع على الاظهر ما لم
يشترطه المشتري ويجوز ان يبيع بعض الحيوان متاعا ولو
باع واستثنى الرأس والجل وفي رواية السكوني يكون شريكاً
بنسبة قيمة ثنياه ولو اشترك جماعة في شراء الحيوان واشتر

احدهم الرأس والجل بماله من الثمن كان له منه بنسبة ما نقل لا
ما شرط ولو قال اشترى حيوانا بشرط صح وعلى كل واحد نصف الثمن
ولو قال الزرع لنا ولا خسران عليك لم يلزم الشرط وفي رواية
اذا شارك في جارية وشرط للشريك الزرع دون الخسارة جاز
يجوز النظر الى وجه المملوكة ومحاسنها اذا اراد شرائها و
يستحب لمن اشترى راسا ان يغير اسمه ويطعمه شيئا حلوا
ويتصدق عنه بأربعة دراهم ويكره ان يريه ثمنه في الميزان
ويلحق هذا الباب مسائل الا في المملوك يملك فاضل الضريبة
وقيل لا يملك شيئا الثانية من اشترى عبدا له مال كان ماله
للبايع الامع الشرط الثالثة يجب على البايع استبراء الامه قبل
بيعها بحبضة ان كانت ممن تحيض وبحبضة واربعين يوما ان
لم تحيض وكانت في سن من تحيض وكذا يجب الاستبراء على
المشتري اذا لم يستبرأها البايع ويسقط الاستبراء عن الصغير
والثائفة والمستبرأ بية وامه للمرأة ويقبل قول العدل اذا

اخبر بالاستبراء ولا نوطاً الحامل قبله حتى يمضي لها اربعة اشهر
 ولو وطئها عزل ولو لم يعزل كره له بيع ولدها واستحسان بعزل
 له من ميراثه فسطا الرابعة بكرة التفرقة بين الاطفال وامهاتهم
 حتى يستغوا عنهن وحده سبع سنين وقيل ان يستغوا عن الرضا
 ومنهم من حرم الخامسة اذا وطئ المشتري الامة ثم بان استحقاتها
 انتزعت المستحق وله عقربا نصف العشران كانت نيبا والعشران
 كانت بكرة وقيل يلزمه مهر امثالها وعليه قيمة الولد يوم سقط
 حيا ويرجع بالثمن وقيمة الولد على البائع وفي رجوعه بالعقر قولان
 شبههما الرجوع السادسة يجوز ابتاع ما ينسبه الظالم وان
 كان للامام بعضه او كله ولو اشترى امة سرق من ارض الصلح
 ردها على البائع واستعاد ثمنها فان مات ولا عقب له سعت
 الامة في قيمتها على رواية مسكين التمان وقيل يحفظها كذا
 للقطعة ولو قيل تدفع الى الحاكم ولا تكلف السعي كان حسنا ^{بعدة} الشا
 اذا دفع الى ما دون مال المشتري به نعمة ويعتقها ويخرج ببقية

المال فاشترى اباه ونحاق مولاة ومولى اب وورثه الامر بعدا
 لعنق والحج فكل يقول اشترى بما الى وفي رواية ابن اشيم مضت
 الحجة وبرد المعتق على مولاة رقانة لى الفريقين اقام البيعة كان
 له رقان في السند ضعف وفي الفتوى اضطراب ويناسب الاصل
 الحكم بامضاء ما فعله المأذون ما لم تقم بيعة ينفيه الشا
 اذا اشترى عبدا فدفع البائع اليه عبدان يختار احدهما فابق
 واحد قيل يرجع نصف الثمن ثمان وجده تخيرا والا كان الاخر
 بينهما نصفين وفي الرواية ضعف ويناسب الاصل ان يفهم له
 الاابق ويطالب بما ابتاعه ولو ابتاع عبد الا في الذمة من عبدان
 لم يصح وحكى الشيخ في الخلاف الجواز التاسعة اذا وطئ احد
 الشريكين الامة سقط عنه من الحد ما قابل نصيبه وحد
 بالباقي مع انتفاء الشبهة ثمان حملت قومت عليه حصص
 الشركاء وقبل تقوم الجرد الوطئ وينعقد الولد حرا وعلى الوطئ
 قيمة حصص الشركاء منه عند الولادة العاشرة المملوك المأذون

لهما اذا ابتاع كل منهما صاحبه حكم للتابع ولو اشتبه مسحت الطريق
وحكم للاقرب فان اتفقا بطل العقدان وفي رواية يقرع بينهما
الفصل الثامن في السلف وهو ابتاع مضمون الى اجل عال حاضر
او في حكمه والنظر في شروطه واحكامه ولو احقه الاول الشرايط
وهي خمسة الاول ذكر الجنس والوصف فلا يصح فيما لا يضبطه
الوصف كاللحم والخبز والجلود ويجوز في الامتعة والحيوان
والحجوب وكل ما يمكن ضبطه الثاني قبض ماس المال قبل
التفرق ولو قبض بعض الثمن ثم افرق فاصح في المقبوض ولو كان الثمن
دينا على البائع صح على الاشبه لكن يكره الثالث تقدير المبيع با
لكيل والوزن ولا يكفي العدد ولو كان مما يعد ولا يصح في القصب
اطنانا ولا في الخطب جزما ولا في الماء قريبا وكذا يشترط التقدير
في الثمن وقبل يكفي المشاهدة الرابع تعيين الاجل بما يرفع الزيادة
والنقصان الخامس ان يكون وجوده غالبا وقت حلوله ولو كان
معدوما وقت العقد الثاني في احكامه وهي مسائل الاولى لا يجوز

بيع السلم قبل حلوله ويجوز بعده وان لم يقبضه على الكراهية
في الطعام على من هو عليه وعلى غيره وكذا يجوز بيع بعضه وتولية
بعضه وكذا بيع الدين فان باعه بما هو حاضر صح وكذا ان باعه
بمضمون حال ولو شرط تأجيل الثمن قيل يحرم لانه بيع دين بدين
وقيل يكره وهو الاشبه اما لو باع ديناً في ذمة زيد بدين للمشتري
في ذمة عمر ولم يحل لانه بيع دين بدين الثانية اذا دفع دون الصفة
ورضى المسلم صح ولو دفع بالصفة وجب القبول وكذا لو دفع فوق
الصفة ولا كذا لو دفع كثير الثالثة اذا تعدر عندا والحلول
او انقطع فطالب كان مخيراً بين الفسخ والصبر الرابعة اذا دفع
من غير الجنس ورضى الغريم ولم يساعره احتسب بقيمة يوم ^{قبض} الا
الخامس عقد السلف قابل للاشتراط فانه معلوم فلا يبطأ بشرط
بيع او هبة او عمل محل او صنعة ولو اسلف في غنم وشرط اصول
نعجات بعينها قيل يصح والاشبه المنع للجمالة ولو شرط ثوبا من
الغزل امرأة معينة او قلة من قراح بعينه لم يضمن النظر الثالث في

لواحقه وهي قيمان الاول في دين المملوك وليس له ذلك الا مع الاذن
فلو باجر لزم في ذمته يتبع به اذا اعتق ولا يلزم المولى ولو اذن
له المولى لزمه دون المملوك ان استبقاه او باعه ولو اعتقه
فروايتان احدهما يبيع في الدين والاخرى لا يسقط عن ذمة
المولى وهو الاشتهر ولو مات المولى كان الدين في تركته
ولو كان له عزها كان عزم المملوك كعزمهم ولو كان ماذونا
في التجارة فاستدان لم يلزم المولى وهل يبيع العبد فيه قيل
نعم وقيل يتبع به اذا اعتق وهو شبه القسم الثاني في القرض
وفيه اجر عظيم يشأ من معونة المحتاج تطوعا ويجب
الاقتضار على العوض ولو شرط النفع ولو بزيادة الوصف حم
نعم لو تبرع المقرض بالزيادة في العين او الصفة لم يجرم
يقترض الذهب والفضة وزنا والحبوب كالحنطة والشعير
كيلا وزنا والخبز وزنا وعدة او يملك الشيء المقرض بالقبض
ولا يلزم اشتراط الاجل فيه ولا يتاجل الدين الحال امر اكان

او غيره

او غيره ولو غاب صاحب الدين غيبته منقطعة نوى المستدين
قضاؤه وعزله عند وفاته موصيا به ولو لم يعرفه اجتهد
في طلبه ومع اليأس قيل ينصدق به عنه ولا يصح المضاربة
بالدين حتى يقبض ولو باع الذي مالا يملكه المسلم وقبض ثمنه
جاز ان يقبضه المسلم عن حقه ولو اسلم الذي قبل بيعه
قبل تولاة غيره وهو ضعيف ولو كان لاشين ديون فاقسمها
فاحصل لهما وما توى منهما ولو بيع الدين باقل منه لم يلزم
العرم ان يدفع عليه اكثر مما دفع على ترده خاتمة اجرة الكتاب
وزن المتاع على المبيع وكذا اجرة باع الامتعة واجرة الكتاب
وزن الثمن على المشتري وكذا اجرة مشتري الامتعة ولو تبرع
الواسط لم يستحق اجرة واذا جمع بين الابتاع والبيع فاجر لكل
عمل على امر به ولا يجمع بينهما الواحد ولا يضمن الدال ما
يتلف في يده ما لم يفطر ولو اختلفا في التفريط ولا يبينه فالقول
قول الدال مع يمينه وكذا لو اختلفا في القيمة كتاب الرهن

ان كانه اربعة الاول في الرهن وهو وثيقه الدين المرتهن ولا بد
فيه من الايجاب والقبول وهل يشترط الاقباض الاظهر نعم ومن
شرطه ان يكون عينا مملوكا يمكن قبضه ويصح بيعه منفردا
كان او مشاعا ولو رهن بالاي ملك وقف على اجازة المالك ولو
كان يملك بعضه مضى في ملكه وهو لازم من جهة الرهن
ولو شرط مبيعا عند الاجل لم يصح ولا يدخل حمل الذابة ولا
ثمرة النخل والشجر في الرهن نعم لو تجدد بعد الرهن دخل و
فايدة الرهن للرهن ولو رهن برهنيين بدينين ثم اداعن
احدهما لم يجز امساكه بالآخر ولو كان له دينان وباحدهما
رهن لم يجز امساكه بهما ولا يدخل زرع الارض في الرهن سابقا
كان او متجددا الثاني في الحق ويشترط شؤنه في الذمة مالا
كان او منفعة ولو رهن على مال ثم استدان اخر فجعله
عليهما صح الثالث في الرهن ويشترط فيه كمال العقل وجواز
التصرف ولو كان برهن لمصلحة المولى عليه وليس للرهن

المنفرد

التصرف في الرهن باجارة ولا سكنى ولا وطي لانه تعرض للابطال
وفيه رواية بالجواز معجورة ولو باعه الرهن وقف على اجازة الرهن
وفي وقوف العتق على اجازة المرتهن ترددا شبهه الجواز الرابع
في المرتهن ويشترط فيه كمال العقل وجواز التصرف ويجوز اشتراط
الوكالة في الرهن ولو عزل لم يعزل وتبطل الوكالة فيه بموت الموكل
دون التهانئة ويجوز المرتهن ابتياع الرهن والمرتهن احق به
من غيره باستيفاء دينه من الرهن سواء كان الرهن حيا او
ميتا وفي الميت رواية اخرى لو قصر الرهن ضرب مع الغرماء با
لفاضل والرهن امانة في يد المرتهن ولا يسقط بطلانه بتلفه شيء
من ماله ما لم يتلف بتعدا وتقريط وليس له التصرف فيه ولو
تصرف من غير اذن ضمن العين والاجرة ولو كان الرهن دابة
قام بموتنها وتفاضا وفي رواية الظهر يركب والذئب يشرب وعلى
الذي يركب ويشرب النقطة والمرتهن استيفاء دينه من الرهن
ان خاف مجود الوارث ولو اعترف بالرهن والذئب الذي لا يئنه

فالقول قول الوارث وله اختلافه ان ادعى عليه العلم ولو باع الرهن
وقف على الاجارة ولو كان وكلا فباع بعد الحلول صح ولو اذن الراهن
في البيع قبل الحلول لم يستوف دينه حتى يحل ويلحق بهذا مسائل التمسك
وهي اربعة الاولى يضمن المرتهن قيمة الرهن يوم تلفه وقيل على
القيم من حين القبض الى حين التلف ولو اختلفا فالقول قول الراهن
وقيل القول قول المرتهن وهو شبه الثانية لو اختلفا فيما على التمسك
فالقول قول الراهن وفي رواية القول قول المرتهن ما يبيع زيادة
عن قيمة الرهن الثالثة لو قال القابض هو رهن وقال المالك
هو ودیعة فالقول قول المالك مع يمينه وفيه رواية اخرى
متروكة الرابعة لو اختلفا في التقديرات فالقول قول المرتهن
مع يمينه كتاب الحجر المحجور هو الممنوع من التصرف في ماله
واسباب الحجر ستة الصغر والجنون والرق والمرض والفلس والسفه
والايزول حجر الصغير الا بوصفين البلوغ وهو يعلم بانبات الشعر
الخشن على العانة او خروج المنى الذي منه الولد من الموضع المعتاد

وينزله

ويشترك في هذين الذكور والامانات والسن وهو بلوغ خمسة عشر
سنة وفي رواية من ثلاث عشر الى اربعة عشر وفي رواية اخرى
بلوغ عشر وفي الاثنى بلوغ تسع الثاني الرشد وهو ان يكون مصلحا
لما له وفي اعتبار العدالة تردد ومع عدم الوصفين او احدهما يستمر
الحجر ولو طعن في السن ويعلم رشد البصبي باختياره بما يلائمه من
التصرفات ويثبت بشهادة الرجلين في الرجال وبشهادة الرجال
او النساء في النساء والسفيه هو الذي يصرف امواله في غير الاعمال
الصحيحة فلو باع والحال هذه لم يرض ببعه وكذا الوهب واقتر
بمال ويصح طلاقه وظهاره واقتراره بما لا يوجب مالا او المملوك
ممنوع من التصرفات الا باذن المولى والمريض ممنوع من
الوصية بما زاد على الثلث وكذا في التبرعات المنجزة على الخلاف
والاب والجد للاب يليان على الصغير والمجنون فان فقدوا
فالوصي فان فقدوا فالحاكم كتاب الضمان وهو عقد شرع
للتعهد بنفس او مال واقسامه ثلاثة الاول ضمان المالك

يشترط في الضامن التكليف وجواز التصرف والابد من رضاء
المضمون له والى عبارة برضاء المضمون عنه ولو علم فانكر لم
يبطل الضمان على الاصح وهو ينقل المال من ذمة المضمون عنه
الى ذمة الضامن ويبرأ المضمون عنه ويشترط فيه الملاءة
او علم المضمون له باعساره ولو بان اعساره كان المضمون
له مخيرا والضمان المؤجل جائز وفي المعجل قولان اصحهما الجواز
ويرجع الضامن على المضمون عنه ان ضمن بسوالة ولا يؤدى
اكثر مما دفع ولو وهبه المضمون له او ابراه لم يرجع
على المضمون عنه بشئ ولو كان باذنه واذا تبرع الضامن
بالضمان فلا رجوع ولو ضمن ما عليه صح وان لم يعلم كميته
على الاظهر ويثبت عليه بما تقوم به البيينة لا ما يثبت في
دفتر وحساب ولا ما يقربه الضمان عنه القسم الثاني في
الحوالة وهي مشروعة لتحويل المال من ذمة الى ذمة مشققة
بمثله ويشترط رضاء الثلاثة وربما اقتصر بعض الاصحاب

على رضاء المحيل والمحال دون الحال عليه ولا يجب قبل الحوالة
ولو كان على ملى نعم لو قبل الزمت ولا يرجع المحال على المحيل و
لوافق المحال عليه ويشترط ملائته وقت الحوالة او علم المحال
باعساره ولو بان فقره رجع ويبرأ المحيل وان لم يبره المحال
وفي رواية ان لم يبراه فله الرجوع القسم الثالث في الكفالة
وهي التعهد بالنفس ويعتبر برضاء الكافل والمكفول له دون
المكفول عنه وفي اشتراط الاجل قولان وان اشترط اجلا فلا
بد من كونه معلوما واذا دفع الكافل الغريم فقد برئ و
ان امتنع كان للمكفول له حبسه حتى يحضر الغريم او ما
عليه ولو قال ان لم احضره الى كذا كان على كذا كان كفيلا
ابدا ولم يلزمه المال ولو قال على كذا الى كذا ان لم احضره كان
ضامنا للمال ان لم يحضره في الاجل ومن خلى غريبا من يد
عزيمة قهر الزمه اعادته واذا اداء ما عليه ولو كان قاتلا
اعادته او دخل اللدنية ويبطل الكفالة بموت المكفول عنه

كتاب الصلح وهو مشروع لقطع المنازعة ويجوز مع الافتراء
والانكار الا ما حرم حلالا او حلالا ما ويصح مع علم المصلحين
بما وقعت المنازعة فيه ومع جهالتهم ادينا تنازعا عليه او عينا
وهو لازم من طرفيه ويبطل بالتقاضي ولو اطلق الشريكان على
ان الخسران على احدهما والربح له وللآخر من ماله صح ولو كانا
اثنين درهمهما فقال احدهما الى وقال الآخر هما بيني وبينك فلم يدر
الكل درهم ونصف وللآخر ما بقي وكذا لو ادعه انسان درهمين
واخر درهمهما فامتزجت الا عن تقريظ وتلف واحد فلصاحب الا
درهم ونصف وللآخر ما بقي ولو كان الواحد ثوب بعشرين درهما
والآخر ثوب بثلاثين درهما فاشتبهها فان خير احدهما حيا
فقد انصفه والا يباع وقسم الثمن بينهما اخصا سا واذا ظهر
استحقاق احد العوضين بطل الصلح كتاب الشفعة
وهي اجتماع حق مالكين فصاعدا في الشيء على سهيل الشئاع و
يصح مع امتزاج المالكين للتجانس على وجه لا يمتاز احدهما

عن الآخر ولا يشغد بالابدان والاعمال ولو اشتركا في ذلك كان
لكل واحد اجرة عمله ولا اصل لشركة الوجوه والمفاوضة واذا نشأ
المالان في القدر فالربح بينهما سواء ولو تفاوت فالربح كذلك
ولكن الخسران بالنسبة ولو شرط احدهما في الربح زيادة فلا شبهة
ان الشرط لا يلزم ومع الامتزاج ليس لاحد الشركاء التصرف
الا مع اذن الباقيين ويقتصر من التصرف على ما يتناول له الاذن
ولو كان الاذن مطلقا صح ولو شرط الاجتماع لزم وهي جائزة
من الطرفين وكذا الاذن في التصرف وليس لاحد الشركاء الامتناع
من القسمة عند المطالبة الا ان يقتصر ضرر ولا يلزم احد
الشريكين اقامة راس المال والا ضمان على احد الشركاء ما لم يكن
بتعدا وتقريط ولا يصح مؤجلة وتبطل بالموت ويكره مشاركة
الذمي وايضا عهه وابدا عهه كتاب المضاربة وهي ان يدفع
الانسان الى غيره مالا ليعمل فيه بحصة من ربحه ولكل منهما
الرجوع سواء كان المال فاضا او مشغلا ولا يلزم فيها اشتراط

الاجل ويقتصر على ما يعين له من التصرف ولو اطلق تصرف في
 الاستمراء كيف شاء ويشترط كون الربح مشتركاً وبثبت للعامل
 ما شرط له من الربح ما لم يستغفره وقيل للعامل اجرة المثل
 ينفق العامل في السفر من الاصل كمال النفقة ولا يشترى العامل ^{بغير} المال
 ولو اشترى في الذمة وقع الشراء له والربح له ولو امره ^{بشراء} بشيء
 الاجرة فقصدها ضمن ولو ربح كان الربح له وبينهما بمقتضى
 الشرط وكذا لو امره باشتياك شيء فعمل الى غيره وبموت كل واحد
 منهما يبطل المضاربة ويشترط في مال المضاربة ان يكون
 عيناً دائراً ودرهماً ولا يصح بالعروض ولو قور عرضاً
 وشرط للعامل حصة من ربحه كان الربح للمالك وللعامل
 الاجرة ولا تكفي مشاهدة راس مال المضاربة ما لم يكن
 معلوم القدر وفيه قول بالجواز ولو اختلفا في قدر راس المال
 فالقول قول العامل مع يمينه ويمالك العامل نصيبه من الربح
 بظهور وان لم يتردد والاخر ان على العامل الاخر تعداؤ

تفريط

تفريط وقوله مقبول في التلف ولا يقبل في الرذالة بنية على الاشبه
 ولو اشترى العامل اباء وظهر فيه ربح عتق نصيب العامل من الربح
 وسعى العبد في بائنه ومنه ومنه فسخ المالك المضاربة صح وكان
 للعامل اجرة الى ذلك الوقت ولو ضمن صاحب المال العامل
 صار الربح له ولا يبطأ المضارب بجزية القراض ولو كان المالك
 اذن له وفيه رواية بالجواز متروكة ولا يصح المضاربة بالذئب
 حتى يقبض ولو كان بيده مضاربة فمات فان كان عتيها لوجها
 بعينه او عرفت منفردة والاصح فيها الغرماء كتاب المزارعة
 والمساقات اما المزارعة فهي معاملة على الارض بحصة من
 حاصلها وتلزم المتعاقدين لكن لو تفاؤلا صح ولا يتبطل بالتقو
 وشروطها ثلاثة ان يكون التماء مشاعاً تساوي فيه وتقاضاً
 وان تقدر لها مدة معلومة وان تكون الارض مما يمكن الا
 تنفع بها وله ان يزرع الارض بنفسه وبغيره ومع غيره
 الا ان يشترط عليه زرعها بنفسه وان يزرع ما شاء الا

ان يعين له وخراج الارض على صاحبها الا ان يشترط على المزارع
وكذا لو نزل السلطان زيادة ولصاحب الارض ان يخرج على
الزراع والزراع بالخيار في القبول فان قبل كان استقراة مشروطة
بسلامة الزرع ويشترط المثل في كل موضع يبطل
فيه المزارعة ويكره اجارة الارض للمزارعة بالحنطة
والشعير وان يوجرها باكثر مما استجارها به الا ان
يحدث به واما المساقات فهي معاملة على الاصول
بخصه من ثمرها وتلزم المتعاقدين كالاجارة وتصح
قبل ظهور الثمرة اجماعا وبعدها اذ بقي للعامل عمل فيه
ولا تبطل بموت احدهما على الاشبه الا ان يشترط تعيين
العامل وتصح على كل اصل ثابت له ثمرة يتفجع بها مع بقائه
ويشترط فيها المدة المعلومة التي يمكن حصول الثمرة فيها
غالبا ويلزم العامل من العمل ما فيه يستزاد الثمرة وعلى
المالك بناء الجدران وعمل النواضح وخراج الارض الا

فيها حدان او يوجرها في غير الجنس الذي استجارها به

ان يشترطه على العامل ولا بد ان يكون الفائدة مشاعة فلو اختص
بها احدهما لم تصح وتملك بالظهور واذا اخل احد شرط المساقا
كانت الفائدة للمالك وللعامل الاجرة ويكره ان يشترط للمالك
مع الخصه شيئا من ذهب او فضة ويجب الوفاء بشرطه ما لم
تتلف الثمرة لبس ————— الحمد لله الرحمن الرحيم
كتاب الوديعة والغارية اما الوديعة فهي استئابة في
الاحتفاظ وتقتضي القبول قولا كان او فعلا ويشترط فيهما
الاختيار ويحفظ كل وديعة بما جرت به العادة ولو عين المالك
حررا اقتصر عليه ولو نقلها الى ادون واخره ضمن الامع
الخوف وهي جائزة من الطرفين وتبطل بموت كل واحد منهما
ولو كانت دائنة وجب عليه علفها وسقيها ويرجع بها على
الوديعة امانة لا يضمنها المستودع الامع التفريط او
العدوان ولو تصرف فيها بالكسب ضمن وكان الرجح للمالك
ولا يبرأ بردها الى الخزنة وكذا لو تلفت في يده بتعدي او تفريط

فرد مثلهما الى الحرز بل لا يبرء الا بالقبول الى المالك او من يقوم مقامه
ولا يضمنها الوقعة عليها ظاهرا لكن ان امكنه الدفع وجب ولو
اخلفه انما ليست عنده حلف موثرا وتجب اعادة ثمنها على المالك
مع المطالبة ولو كانت غصبا منعه وتوصل في وصولها الى
المستحق ولو جهله عرفها كاللغة حولا فان وجده والا
تصدق بها عن المالك ان شاء ويضمن ان لم يرض ولو
كانت مختلطة بمال المودع ردّها عليه ان لم يميز فاذا ادعى
المالك التفريط فالقول قول المستودع مع يمينه ولو اختلفا في
مال هل هو ودعة او دين فالقول قول المالك مع يمينه انه
لم يودع فعليه القيمة اذا تعدى الرد او تلف العين ولو اختلفا
في القيمة فالقول قول المالك مع يمينه وقيل قول المستودع
وهو اشبه ولو اختلفا في الرد فالقول قول المستودع مع يمينه
ولو مات المودع وكان الوارث جماعة دفعها اليهم او الى من يشؤ
فلودفعها الى البعض ضمن حصص الباقيين ولما العارية فهي

الاذن

الاذن في الانتفاع بالعين بترعا وليس لازمة لاحد المتعاقدين
ويشترط في المعير كمال العقل وجواز التصرف والمستعير الانتفاع
بما جرت به العادة ولا يضمن التلف ولا النقصان لو اتفق
بالانتفاع بل لا يضمن الا مع تفريط او عدوان او اشتراط
الا ان يكون العين ذهبيا او فضة فالضمان يلزم وان لم
يشترط ولو استعار من الغاصب مع العلم ضمن وكذا لو كان
جاهلا لكن يرجع على المعير بما يغرم وكلما يصح الانتفاع
به مع بقائه يصح اعارته ويقتصر المستعير على ما يودع
له ولو اختلفا في التفريط فالقول قول المستعير مع يمينه و
لو اختلفا في الرد فالقول قول المعير ولو اختلفا في القيمة فقولا
اشبههما قول الغارم ولو استعار ورهن من غير اذن المالك
انزع المالك العين ويرجع المرتها بماله على الرّاهن كتاب
الاجارة وهي تملك منفعة معلومة بعوض معلوم وتلزم من
الطرفين وتنفس بالتقاييل والاباليع والابالعتق وهل تبطل

تبطل

بالموت قال الشيخان نعم وقال المرتضى لا تبطل وهو أشبه وكما
يصح إعارته ويصح إجارته وإجارة المشاع جائزة وللعين
أمانة لا يضمنها المستاجر ولا ما ينقص منها إلا مع تعدد
تفريط شرائطها خمس إن يكون المتعاقدان كاملاً فإن جازى
التصرف وإن تكون الإجرة معلومة كيلاً أو وزناً أو بكيفية المشا^{هدة}
ولو كان متمايزاً كالإيجورين ويملك الإجرة بنفس العقد معجلاً
مع الإطلاق أو اشتراط التعجيل ويصح تأجيلها بنحو ما أو
إلى أجل واحد ولو استاجر من يحمل له متاعاً إلى موضع في وقت
معين بأجرة معينة فإن لم يفعل نقص من أجرته شيئاً
معيناً صح ما لم يحيط بالإجرة وإن يكون المنفعة مملوكة
للمؤجر أو لمن يوجر عنه والمستاجر إن يوجر إلا أن يشترط
عليه استيفاء المنفعة بنفسه وإن يكون المنفعة مقدرة
في نفسها كخياطة الثوب للعين أو بالمدة المعينة كسكنى
الدار وتملك المنفعة بالعقد وإذا مضت مدة يمكن استيفاء

المنفعة

المنفعة والعين باقية في يد المستاجر استقرت الإجرة ولو لم ينتفع
بها وإذا عين جرة الانتفاع لم يتعداها المستاجر ويضمن مع التعدي
ولو تلفت العين قبل القبض أو امتنع الموجر من التسليم مدة الإجا^{رة}
بطلت الإجارة ولو منعه الظالم بعد القبض لم تبطل وكان الدار
على الظالم ولو أنه هدم السكن أو غاب تخير للمستاجر في الفسخ وله
الزام المالك بأصله ولا يسقط مال الإجارة لو كان الهدم
يفعل وإن يكون المنفعة مباحة فلو إجرة ليحمل الخمر أو ليعلمه
الغناء لم ينعقد ولا تصح إجارة الأبق ولا يضمن صاحب الحمام
الثياب إلا أن يودع في قفط ولو تنازع في الاستيجار فالقول قول
المنكر مع يمينه ولو اختلفا في رد العين فالقول قول المالك مع
يمينه وكذا لو كان في قدر الشيء المستاجر ولو اختلفا في قدر الإجرة
فالقول قول المستاجر مع يمينه وكذا لو ادعى عليه التفريط وبُثبت
إجرة المثل في كل موضع يبطل فيه الإجارة ولو تعدى بالذاتبة
المسافة المشروطة ضمن ولزمه في الزيادة إجرة المثل ولو اختلفا

في قيمة الذائبة المشترطة اوارش نقضها فالقول قول الغارم وفي
رعاية قول المالك ويستحب ان يقاطع من يستعمل على الاجرة
ويجب ايقاؤه عند فراغه ولا يعمل الاجير الخاص لغير المستاجر
كتاب الوكالة وهي يستدعي فصولا الاول الوكالة عبارة
عن الايجاب والقبول للذالين على الاستنابة في التصرف ولا
حكم لو كالة المتبرع ومن شروطها ان تقع منجرة فلا تصح معلقة
على شرط ولا صفة ويجوز تخيرها وتأخير التصرف الى مدة و
ليست لازمة لاحدهما ولا يغزل ما لم يعلم الغزل وان شهد با
لغزل على الاصح ونصرفه قبل العلم ماض على الموكل ويبطل الوكالة
بالموت والجنون والاعفاء وتلف ما يتعلق به ولو باع الوكيل
بثمن فانكر للموكل الاذن بذلك القدر فالقول قول الموكل مع
يمينه ثم يستعاد العين ان كانت موجودة ومثلها ان كانت
مفقودة او قيمتها ان لم يكن لها مثل وكذا الوعد باستعادتها
الثاني ما تصح فيه الوكالة وهو كل فعل لا يتعلق غرض الشارع فيه

بمباشرة

بمباشرة معين كالبيع والتكاح ونقص الوكالة في الطلاق والغائب
والحاضر قولي الاصح ويقتصر الوكيل على ما عينه الموكل ولو عم الوكيل
صح الا ما تقتضيه الاقرار الثالث للموكل ويشترط كونه مكلفا
جائز التصرف ولا يؤكل العبد الا باذن مولاه ولا الوكيل الا
ان يؤذن له وللحاكم ان يؤكل عن السفهاء والبله ويكره
لذوي المروات ان يتولى المنازعة بنفوسهم الرابع الوكيل و
يشترط فيه كمال العقل ويجوز ان تلي المرأة عقدا للتكاح لنفسها
ولغيرها والمسلم يتوكل للمسلم على المسلم والذي للذمي على الذمي
وفي وكالته له على المسلم تردد والذي يتوكل على الذمي للمسلم
والذمي ولا يتوكل على مسلم والوكيل امين لا يضمن الا مع تعدا او
تفريط الخامس في الاحكام وهي مسائل الاولى لو امره بالبيع حاك
فباع مؤجلا ولو بزيادة لم يصح ووقف على الاجازة وكذا لو امره
ببيعه مؤجلا بثمن فباع باقلا عاجلا ولو باع بمثله او اكثر صح
الا ان يتعلق بالاجل غرض ولو امره بالبيع في موضع فباع في غيره

بذلك الثمن صح ولا كذا الواسعة يبيعه من اثنان فباع من غيره
فانه يقف على الاجازة ولو باع باز يد الثانية اذا اختلفا في
الوكالة فالقول قول المنكر مع يمينه ولو اختلفا في الغل او في
الاعلام او في التفريط فالقول قول الوكيل وكذا اختلفا في
التلف ولو اختلفا في الرد فقولان احدهما القول قول الموكل
مع يمينه والثاني القول قول الوكيل ما لم يكن يجعل وهو شبه
الثالثة اذ روجه مدعيها وكالته فانكر الموكل فالقول قول
المنكر مع يمينه وعلى الوكيل مهرها وروى نصف مهرها
لانه ضيع حقها وعلى الزوج ان يطلقها سراً ان كان و
كل كتاب الوقوف والصدقات والهبات اما الوقوف
فهو تحبس الاصل والطلاق والمنفعة ولفظه الصريح وقفت
وما عداه يقتضي القرينة الدالة على التابيد ويعتبر فيه
القبض ولو كان على مصلحة كالقنطرة او موضع عبادة
كالمساجد قبضه الناظر فيها ولو كان على طفل قبضه

القول

الولي كالات او الجد لاتب او الوصي ولو وقف عليه الاب والجد صح لانه
مقبوض بيده والنظر اثنان في الشروط والتواحق والشروط اربعة اقفاً
الاول في الوقف ويشترط فيه التجيز والدوام والافاض واخرجه
عن نفسه فلو كان الى امد كان حبساً ولو جعل لمن ينقض غالباً
صح ويرجع بعد موت الموقوف عليه الى ورثته الواقف طلقا وقبل
ينقل الى ورثته الموقوف عليه والاول مروى ولو شرط عوده
عند الحاجة فقولان اشبههما البطلان الثاني في الموقوف ويشترط
ان يكون عيناً مملوكة ينتفع بها مع بقائها انتفاعاً محلاً ويصح
اقباضها مشاعاً كانت او مقسومة الثالث في الواقف ويشترط
فيه البلوغ وكمال العقل وجواز التصرف وفي وقف يبلغ عشر اترد
والمروى جواز صدقته والاولى المنع ويجوز ان يجعل الواقف
النظر لنفسه على الاشبه وان اطلق فالنظر لابي الواقف الرابع
في الموقوف عليه ويشترط وجوده وتعيينه وان يكون ممن يملك
والا يكون الوقف عليه محرماً فلو وقف على من سيوجد لم يصح

ولو وقف على موجود وبعده على من يوجد صح والوقف على البر
يصرف على الفقراء وجوه القرب ولا يصح وقف على المسلم على البيع
والكنايس ولو وقف على ذلك الكافر صح وفيه وجه آخر ولا يقف
المسلم على العربي ولو كان رجلا ويقف على الذمي ولو كان اجنبيًا
ولو وقف المسلم على الفقراء انصرف الى فقراء المسلمين ولو كان
كافر انصرف الى فقراء نخلته والمسلمون من صلى الى القبلة ^{منون} والقبلة
الاثنى عشرية وهم الامامية الان وقيل مجتبوا الكبار خاصة
والشيعة الامامية والجارودية والزيدية من قال بامامة
زيد والفضيحة من قال بامامة الاطح والاسماعيلية من قال
باسماعيل بن جعفر والتاوسية من وقف على جعفر بن محمد
والواقفية من وقف على موسى بن جعفر والكيسانية من قال
بامامة محمد بن الحنفية ولو وصفهم بنسبته الى عالم كان لمن
دان بمقالته كالحنفية ولو نسبهم الى اب كان لمن انتسب اليه
بالابناء دون الثبات على الخلاف كالعلوية والهاشمية

بشركا

ويتساوى فيه الذكور والاناث وقومه اهل لغته وعشيرته الادنون
في نسبه ويرجع في الجيزان الى العرف وقيل هو من بلى دارة الى اربعين
ذراعًا وقيل الى اربعين دارًا وهو مطروح ولو وقف على مصلحة فبطلت
قيل يصرف الى البر واذا شرط ادخال من يوجد مع الموجود صح ولو
اطلقا الوقف واقتضى لم يصح ادخال غيرهم معهم اولادًا كانوا واجبا
وهل له ذلك مع اصغر ولده فيه خلاف والجواز مروى اما النقل
عنهم فغير جائز واما اللواحق فمائل الاولى اذا وقف في سبيل الله
انصرف الى القرب كالحجاء والعمرة وبناء المساجد الثانية اذا وقف
على مواليه دخل الاعلون والادنون الثلاثة اذا وقف على اولاد اولاده
اشترك اولاد البنين والبنات والذكور والاناث بالسوية الرابعة
اذا وقف على الفقراء انصرف الى فقراء البلد ومن يحضره وكذا كل
قبيلة مشيخة كالعلوية والهاشمية والتميمية ولا يجب تتبع من
لم يحضر الخامسة لا يجوز اخراج الوقف عن شرطه ولا يبيغنه
الا ان يقع خلف يؤدي الى فسادا على تردد السادسة اطلاق

الوقف يقتضي التسوية فان فضل لزمه الشابعة اذا وقف على الفقراء
وكان عنهم جازان يشاركهم ومن الواحق مسائل السكنى والعمرى
وهي يفتقر الى الاجاب والقبول والقبض وفائدة التسلط على
استيفاء المنفعة تبرعاً مع بقاء الملك للمالك وتلزم لوعين المدة
وان مات المالك وكذا لو قال له عمر علم تبطل عبوت المالك وتبطل
بموت الساكن ولو قال جينات المالك لم تبطل عبوت الساكن وان انتقل
ملاكه كان له الى ورثته وان اطلق ولم يعين مدة ولا عمراً اختار
المالك في اخراجه متى شاء مطلقاً ولو مات المالك والحال هذه
كان المسكن ميراثاً لورثته وبطلت السكنى ويسكن الساكن معه
من جرت العادة به كالولد والزوجة والخادم وليس له ان يسكن
غيره الا باذن المالك ولو باع المالك لاصل لم يبطل السكنى ان
وقت بامد او عمر ويجوز حبس الفرس والبعير في سبيل الله
والغلام والجارية في خدمة بيوت العبادات ويلزم ذلك مادامت
العين باقية واما الصدقة فهي التطوع بتملك العين بغير عوض

والا

والاحكام لها مال يقبض باذن المالك وتلزم بعد القبض وان لم يعرض
عنها ومفروضها يحرم على بنى هاشم الا صدقة امثالهم او مع الضرر
ولا بأس بالمندوبة والصدقة سرا افضل منها جهر الا ان يتم و
اما الهبة فهي عليك العين تبرعاً مجرداً عن القرينة ولا بد فيها من
الاجاب والقبول والقبض ويشترط اذن الواهب في القبض ولو هب
الاب او الجد لولد الصغير لزم لانه مقبوض بيد الولى وهبت لساكن
جائزة كالمقسوم ولا يرجع في الهبة لاحد الابوين بعد القبض وفي
غيرهما من ذى الرحم على الخلاف ولو هب احد الزوجين الاخر
ففي الرجوع تردد واشبهه الكراهية ويرجع في هبة الاجنبي ما
دامت العين باقية ما لم يعوض عنها وفي الرجوع مع التصرف
قولان اشبههما الجواز كتاب السبق والرماية ومستند
قوله عليه السلام لا سبق الا في نسل او خوف او خاف ويدخل
تحت النسل السهام والحرايب والسيف وتحت الخاف الابواب وتحت
الخاف الخيل والبغال والحمير ولا يصح في غيرها ويقتصر انعقادها

الى ايجاب وقبول في لزومها تردد اشبهه الزموم ويصح ان يكون
السبق عينا او دينا ولو بذل السبق غير المتسابقين جاز وكذا لو بذله
احدهما او بذل من بيت المال ولا يشترط المحلل عندنا ويجوز جعل
السبق للشابق منهما او للمحلل ان سبق ويفتقر المسابقة الى تقدير
المسابقة والخطر وتعيين ما يسابق عليه وتساوى ما به السبا
في احتمال السبق وفي اشتراط التناوى في موقف تردد وتحقيق
السبق بتقديم الهادى ويفتقر المرامات الى شروط تقدير الرشق
وعدة الاصابة وصفتها وتقدير المسافة والغرض والسبق
في اشتراط المباشرة والمخاطبة تردد ولا يشترط تعيين السهم
ويجوز المناضلة على الاصابة وعلى التباعد ولو فضل
احدهما الآخر فقال له اخرج الفضل كذا المصنع لانه مناف
للاغرض من النضال كتاب الوصايا وهو يستدعي فصولا
الاول الوصية تمليك عين او منفعة او تسليط في بعد الوفا
ويفتقر الى ايجاب والقبول وتكفي الاشارة الدالة على القصد

ولا تنافي

ولا تنافي الكناية ما لم ينضم القرينة الدالة على الارادة ولا يجزى العمل
بما يوجد بخط الميت وقيل ان عمل الورثة ببعضها الزمهم العمل
بجمعها وهو ضعيف ولا تصح الوصية في معصية كساعة الظالم
وكذا وصية المسلم للبيعة والكنسية الثانية في الموصى ويعتبر
فيه كمال العقل والحرية وفي وصية من بلغ عشر في البر تردد
ولم يروى الجواز ولو جرح بنفسه بما فيه هلاكها ثم اوصى
لم يقبل ولو اوصى ثم جرح قبلت والموصى الرجوع في الوصية
متى شاء الثالث في الموصى له ويشترط وجوده فلا تصح للمعدوم
ولا لمن ظن بقاءه وقت الوصية فبان مية وتصح الوصية
للوارث كما تصح للاجنبي والحمل بشرط وقوعه حيا وللدخلى ولو
كان اجنبيا وفيه اقوال ولا تصح للحربي ولا للمملوك غير الموصى
ولو كان مدبرا او ام ولد نعم لو اوصى لكتاب قد تحرر بعضه
منعت الوصية في قدر نصيبه من الحرية وتصح للعبد
الموصى ومدبرة ومكاتبه وام ولده ويعتبر ما يوصى به

المملوك بعد خروجه من الثلث فان كانت بقدر قيمته اعتق وكان
الموصى به للورثة وان زاد اعطى العبد الزايد وان نقص عن قيمته
شع في الباقى وقيل ان كانت قيمته وضعف الوصية بطلت وفي المستند
ضعف ولو اعتقه عند موته وليس له غيره وعليه دين فان كانت
قيمته بقدر الدين مرتين صح العتق والابطال وفيه وجه اخر
ضعيف ولو اوصى لأم ولده صح وهل تعق من الوصية او من
نصيب الولد فيه قولان فان اعتق من نصيب الولد كان لها الوصية
وفي رواية اخرى تعق من الثلث ولها الوصية والطلاق الوصية
يقتضى القسوة ما لم ينص على التفضيل وفي الوصية لآخواله
واعمامه رواية بالتفضيل كالميراث ولا شبه التسوية ولو
اوصى لقرايبته فهم المعروفون بنسبه وقيل لمن يتقرب اليه
باخر أو أم في الاسلام ولو اوصى لاهل بيته دخل الاولاد والآباء
والقول في العشيرة والجيران والسبيل والبر والفقراء كما مر
في الوقف واذا مات الموصى له قبل الموصى انتقل ما كان للموصى

له الى ورثته ما يرجع الموصى على الاشهر ولو لم يخلف وارثا رجعت
الى ورثة الموصى واذا قال اعطوا فلانا كذا دفع اليه يصنع به ما شاء
مشاء ويستحب الوصية لذى القرابة وارثا كان او غيره الرابع
في الاوصياء وتعتبر التكليف والاسلام وفي اعتبار العدالة ترد
اشبهه انها لا تعتبر اما الوصى الى عدل ففسق بطلت وصيته
ولا يوصى الى المملوك الا باذن مولاه ونصح الى الصبي منصفا الى كامل
لا منفردا ويتصرف الكامل حتى يبلغ الصبي ثم يشتركان وليس له
نقص ما انفذه الكامل قبل بلوغه ولا تنص وصية المسلم الى
الكافر ونصح مثله ونصح الوصية الى المرأة ولو اوصى الى اثنين
اطلقا او شرطا لاجتماع فليس لاحدهما الانفرد ولو تشاخا لم
يمض الا ما لا بد منه كسونة اليتيم والحاكم جبرهما على الاجتماع
وان تعذر جاز الاستبدال بهما ولو القسا القسمة لم يجز ولو
عجز احدهما ضم اليه امينا اما الوشرط لهما الانفرد تصرف كل
صنف واحد منهما وان انفرد ويجوز ان يقسم الموصى تغيير الو

والموصى اليه ردة الوصية ونفع ان يبلغ الرثة ولو مات الموصى قبل
بلوغه لزمه الوصية واذا ظهر من الوصية خيانة استبدل به والوصية
امين لا يضمن الامع تعذرا وتفریط ويجوز ان يستوفى دينه بما في
يده وان يقوم مال اليتيم على نفسه وان تقرضه اذا كان مليتا
ويختص ولاية الوصى باعتين له الموصى عموما كان او خصوصا
ويأخذ الوصى اجرة المثل وقيل قدر الكفاية هذا مع الحاجة
وان اذن له في الوصية جاز ولو لم يؤذن فقولا ان اشبههما
انه لا يصح ومن الاوصى له فالحاكم ولو تركته الخامس في الوصية
به وفيه اطراف الاول في متعلق الوصية ويعتبر فيه المالك
ولا يصح في الخمر ولا بالالات لله ويوصى بالثلث فيما نقص
فلو اوصى بزيادة عن الثلث صح في الثلث وبطل في الزائد
فان اجاز الورثة بعد الوفاة صح وان اجاز بعض الورثة صح
في حصته وان اجاز اقبل الوفاة ففي لزومه قولان المروى
اللزوم ويملك الموصى به بعد الموت ويصح الوصية بالمضاربة

على

بمال ولده الا صاغر ولو اوصى بواجب وغيره اخرج الواجب من اصل
والباقي من الثلث ولو حصر الجميع في الثلث بدى بالواجب ولو اوصى
باشياء تطوعا فان رثبه بدى بالاول فالاول حتى يستوفى الثلث
وبطل ما زاد وان جمع واخرجت من الثلث ووضع النقص واذا
اوصى بعق مماليكه دخل في ذلك المنفرد والمشارك الثاني في
المهمة من اوصى بجزء من ماله كان العشر وفي رواية السبع وفي
اخرى سبع الثلث ولو اوصى بهم كان ثلثا ولو كان شيئا كان
سدسا ولو اوصى بوجوه فبشيء الوصى وجهها صرف في البر وقيل
يرجع ميراثا ولو اوصى بسيف وهو في جفن وعليه حلية دخل
الجميع في الوصية على رواية تجبر ضعفها الشئ وكذا الوصية
بصندوق وفيه مال دخل المال في الوصية وكذا قيل الوصية
بسفينة وفيها طعام استناد الى مخوى رواية ولا يجوز اخرج
الولد من الارث ولو اوصى لاب وفيه رواية مطرحة الطرف
الثالث في احكام الوصية وفيه مسائل الاول اذا اوصى بوصية

ثم عقبها بمضادة لها عمل بالاخيرة ولو لم تضادها عمل بالجميع فان قصر
الثالث يدي بالاول فالاول حتى يستوفي الثالث الثانية تثبت
الوصية بالمال بشهادة رجلين او بشهادة اربع نساء وبشهاد^ة
الواحدة في الربع وفي ثبوتها يشاهد وعين ترد دائما للولاية
فلا يثبت الا بشهادة رجلين الثالث لو اشهد عبدين له على
ان حل المملوكة منه ثم ورثها غير المحمل فاعتقا فشهد للعمل
بالنبوة صح وحكم له وبكره له تملكها الرابعة لا تقبل شهادة
الوصي فيما هو وصي فيه ويقبل شهادة للموصي في غير ذلك ^{مست} ^{مست}
اذا اوصى بعقب عبده او اعتقه عند الوفاة وليس له سواه ^{مست}
ثلاثة ولو اعتق ثلثه عند الوفاة وله مال من ثلثه ولو اعتق
مما ليكه عند الوفاة او اوصى بعقبهم ولا مال سواهم اعتق
ثلثهم بالقرعة ولو رثتهم اعتق الاول فالاول حتى الثالث
ويطل ما زاد السادسة اذا اوصى بعقب رقبه اجزاء الذكر والانثى
والصغير والكبير ولو قال مؤمنة لزمه فان لم يحجبه اعتق من لا

يعرف بنصب ولو ظنها مؤمنة فاعتقها شريكت بخلافه اجزئت
الشابعة اذا اوصى بعقب رقبه بمن معين فان لم يوجد وقع و
ان وجد باقل اعتقها ودفع اليها الفاضل الثامنة تصرفات
مشروطة بالوفاة فهي من الثالث فان كانت منجزة وكانت فيها ^{بأنه}
او عطية محضة فقولان اشبههما انهما من الثالث اما الاقرار
لا يجزئ فان كان متهما على الورثة فهو من الثالث والآخر
الاصل والوارث من الثالث على التقديرين ومنهم من سواي بين
القسمين التاسعة ارش الجراح ودية النفس متعلق بهما الذين
والوصايا كساير اموال الميت كتاب النكاح واقسامه ثلثة
الاول في الدائم وهو يستدعي فصولا الاول في صيغة العقد و
احكامه واذا به اما الصيغة فالايجاب والقبول ويشترط النطق
باحدا الفاظ الثلاثة نزوجتك او انكحتك او متعتك والقبول
هو الرضا بالايجاب وهل يشترط وقوع تلك الالفاظ بلفظ ^{المست}
الاحوط نعم لان صريح في الانشاء ولو اتى بلفظ الامر لقوله ^{المست}

زوجينها فقال تزوجتك قبل بيعك كما في قضيته سهل الشاعري
ولو اتي بفضل المستقبل لقوله اترؤجك قبل يجوز كما في خبر ابا
عن الصادق في المتعة اترؤجك فاذا قالت نعم فهي امرأتك و
لو قال تزوجت بنسك من فلان فقال نعم فقال الزوج قبلت صح
لانه يتضمن اعادة السؤال ولا يشترط تقديم الايجاب ولا يجري
الترجمة مع القدرة على التطق ويجزى مع العذر كما لا يحجم وكذا اشار
للاخرين واما الحكم فسايل الاولى لاحكم لعبارة الصبي ولا الجنون
ولا السكران وفي رواية اذا زوجت التكري نفسها ثم افاقت
فرضيت او دخل بها فافت واقربته كان ماضيا الثانية لا يشترط
حضور شاهدين ولا ولي اذا كانت الزوجة بالغة رشيدة على الاصح
الثالثة لو ادعى زوجيته امرأة فادعت اختها زوجيته فالحكم
لبينة الرجل الا ان تكون مع المرأة ترجيح من دخول او تقدم
تاريخ ولو عقد على امرأة وادعى اخر زوجيتها لم يلتفت الى دعواه
الا مع البينة الرابعة لو كان لرجل عدة بنات فزوج واحدة ولم

بسم الله اتم اختلاف في المعقود عليها فالقول قول الاب وعليه ان يسلم
اليه التي قصد بها في العقد ان كان الترجيح زاهن فان لم يكن زاهن فاقول
باطل واما الاداب فقسمان الاول اداب العقد ويستحب ان يتخير من
النساء البكر العفيفة الكريمة الاصل وان يقصد السنة لا الجمال
والمال فزهر اخرهما وان يصلي ركعتين ويسئل الله تعالى ان يرزقه
من النساء اعفهن واحفظن واوسعهن رزقا واعظمهن بركة
ويستحب الاشهاد والاعلان والخطبة امام العقد وايضا
ليلة ويكره القهر في العقب وان يتزوج العقيم القسم الثاني لاداب
الخلوة يستحب صلوة ركعتين اذا اراد الدخول والدعاء وان يأمرا
بمثل ذلك عند الانتقال وان يجعل يده على ناصيتها ويكونا على
طهر ويقول اللهم على كتابك تزوجتها الى اخر الدعاء وان يكون
الدخول ليلا ويسمى عند الجماع ويسئل الله تعالى ان يرزقه ولذا ذكر
ويكره الجماع ليلة الكسوف والخسوف وعند الزوال وعند الفجر
حتى يذهب الشفق وفي الحاق وبعد الفجر حتى تطلع الشمس وفي قول

ليلة من كل شهر الأشهر رمضان وفي ليلة النصف وفي السفر إذا لم يكن
معه ماء للغسل وعند الزلزلة والريح الصفراء والسوداء ومستقبل
القبلة ومستدبرها وفي السفينة وعاريا وعقبا الاحتلام قبل الغسل
أو الوضوء والجماع وعند من ينظر إليه والتطرف في فرج المرأة والكلاء
عند الجماع غير ذكر الله تعالى مثل الأولى يجوز النظر إلى وجه امرأة
يريد تكاثرها وكيفيتها وفي رواية إلى شعرها ومحاسنها وكذا إلى أمة
يريد شرائها إلى أهل الذمة لأنهم بمنزلة الأماء ما لم يكن لثاذا و
ينظر إلى جسد زوجته باطنا ظاهرا وإلى محارمه ما خلا العورة
الثانية الوطئ في الدبر وفيه روايتان أشهرهما الجواز على محرمة
الثالثة الغزل عن الحرمة بغير ذنبا وقيل محرم ويجب به دية النطقة
عشرة دنانير وقيل مكروه وهو أشبه وخص في الأماء الرابعة
لا يدخل بالمرءة حتى يمضي لها تسع سنين ولو دخل قبل ذلك
لم تحرم على الأصح الخامسة لا يجوز للرجل ترك وطئ المرأة أكثر
من أربعة أشهر السادسة يكره للمسافر أن يطرق أهله ليلا

الفصل

الفصل الثاني في أولياء العقد والأولية في النكاح لغير الأب والجد
للأب وإن علا والوصي والمولى والحاكم ولا بينهما ثابتة على الصغير
ولو ذهبت بكارها بنوا وغيره ولا يشترط في ولاية الجد بقاء
الأب وقيل يشترط وفي المستند ضعف ولا خيار للصبي مع الكفو
ففي الصبي قولان أظهرهما أنه كذلك ولو تزوجها فالعقد للثاني
فإن اقترنا ثبت عقد الجد ويثبت ولايتهما على البالغ مع فساق
عقله ذكر كان وإنشئ ولا خيار له إذا فاق واليشترط زوج نفسهما
ولا ولاية عليها الأب والأخيرة ولو تزوجها من غير ذنبا وقف
على إجازتها أمّا البكر البالغة الرشيدة فأمرها بيدها ولو كان
أبوها حيا قيل لها العقد بالانفراد دائما كان أو منقطعها وقيل
العقد مشترك بينهما وبين الأب ولا ينفرد أحدهما به وقيل أمرها
لأب وليس لها معه أمر ومن الأصحاب من أذن لها في المتعة
دون الدائم ومنهم من عكس الأول ولو منعها الولى سقط
اعتبار رضاه أجماعا ولو زوج الصغيرة غير الأب والجد وقف

على رضاها عند البلوغ وكذا الصغير والمولى ان يزوج المملوكة صغيرة
وكبيرة بكرا او ثيبا عاقلة او مجنونة ولا خيرة لها وكذا العبد ولا
يجوز الوصي الا من بلغ فاسد العقل مع اعتبار المصلحة وكذا
الحاكم ويلحق بهذا الباب مسائل الاولى الوكيل في النكاح لا يزوجه
من نفسه ولو اذنت في ذلك الاشبه الجواز وقيل لا وهي رواية
عمارة الثانية النكاح يقف على الاجازة في الحر والعبد ويكفي في
الاجازة سكوت البكر ويعتبر البكر في الثيب النطق الثالثة
لا ينكح الامه الا باذن المولى رجلا كان المولى وامراة وفي رواية
سيف يجوز نكاح امه المرأة من غير اذنها متعة وهي منافية
الاصل الرابعة اذا زوج الابوان الصغيرين صح وتوارثا ولا
خيار لاحدهما عند البلوغ ولو تزوجهما غير الابوين وقف على
اجازتهما فلو ماتا او مات احدهما بطل العقد ولو بلغ احدهما
فاجازته ماتت عزل تركته نصيب الباقي فاذا بلغ احلف انه لم
يجز للرغبة واعطى نصيبه الخامسة اذا زوجها الاخوان ^{جليلين}

فان تبرعا

فان تبرعا اختارت ايهما شاءت فان كانا وكيلين وسبق
احدهما فالعقد له فلو دخل بالآخر لحق به الولد واعيدت الى الاول
بعد قضاء العدة ولها المهر الشبهة وان اتفقا بطل وقيل يصح
العقد عقدا الاكبر السادسة لاولاية للام فلو تزوجت الولد
فاجاز صح ولو انكر بطل وقيل يلزمها المهر ويمكن ان يحمل على
دعوى الوكالة عنه ويستحب للمرأة ان يستأذن اباهما بكرا
او ثيبا وان توكل اخاها ان لم يكن لها اب ولا جد وان تقول
على الاكبر وان يختار خير من الارواح الفصل الثالث في اسباب
التحريم وهي ستة الاول النسب يحرم منه سبع الام وان علت
والبنت وان سفلت والاخت وبناتها وان نزلن والعمة وان
ارتفعت وكذا الحالة وبنات الاخ وان هبطن الثلثة الرضاع ويحرم
منه ما يحرم من النسب وشروطه اربعة الاول ان يكون اللبن
عن نكاح فلو دتر او كان عن زنا لم ينشئ الثاني الكمية وهي ما
ابنت اللحم وشدة العظم او ارضاع يوم وليلة والاحكم لما دون

العشرة وفي العشرة روايتان اشهرهما انها لا يشرع لو وضع خمس عشر
رضعة نشر ويعتبر في الرضعات قيود ثلاثة كمال الرضعة وامصاصها
من الثدي والاي فصل بين الرضعات برضاع غير الرضعة الثالث
ان يكون في الحولين وهو يراعي في المرتضع دون ولد الرضعة على
الاصح الرابع ان يكون اللبن لفحل واحد فيجزم الصبيان برضعا
بلبن واحد ولو اختلفا المرضعتان ولا يحرم لو رضع كل واحد
من لبن فحل وان اتحدت الرضعة ويستحب ان يتخير للرضاع
السلسلة الوضيعة العفيفة العاقلة ولو اضطر الى الكافرة استرضع
الذمي ويمنعها من شرب الخمر ولحم الخنزير ويكره تمكينها من حمل
الولد الى منزلها ويكره استرضاع المجوسية ومن لبنها عن زنا
وفي رواية اذا احلها مولاهما طاب لبنها وهما مسائل الاولى
اذا اكملت الشرايط صارت الرضعة امًا وصاحب اللبن ابا و
اختها خالة وبناتها اخوة ويجزم اولاد صاحب اللبن ولادة
ورضعا على المرتضع واولاد الرضعة ولادة لارضاعا الثانية

لشاة

لا ينكح اب المرتضع في اولاد صاحب اللبن ولادة ورضعا لانهم
في حكم ولده وهل ينكح اولاده الذين لم يرتضعوا في اولاد هذا الفحل
قال في الخلاف ولا وجه الجواز الثالث لو تزوج رضيعه فارضعتها
امراته حرمتا ان دخل بالرضعة والا حرمت الرضعة حسب ولو
كان له زوجتان فارضعتها واحدة حرمتا مع الدخول ولو ارضعتها
ال اخرى فقولان اشبههما انها تحرم ايضا ولو تزوج رضيعتين
فارضعتهما امراته حرم من كلهن ان كان دخل بالرضعة والا
حرمت الرضعة الثالث المصاهرة النظر في الوطى والنظر والتمس
اما الاول فنوطى امرأة بالعقد والملاحة حرمت عليه ام الموطوءة
وان علت وبناتها وان سفلن سواء كن قبل الوطى او بعده وحرمت
الموطوءة على اب الواطى وان على اولاده وان تزواوا ولو تجرد العقد
عن الوطى حرمت امها على الوطى عليه عينا على الاصح وبناتها جميعا
لا عينا ولو فارق الام حلت البنت ولا يحرم مملوكة الابن على الاب
بالملاحة وتحرم بالوطى وكذا مملوكة الاب ولا يجوز لاحدهما ان يتلاء

العقد
ولو كان عند العمة والحالة فباعتبار
على بنت الاخ او الاخنت ع

ملكه الاخرها لم يكن عقدا او تحليل نعم يجوز ان يقوم الاب بملوكه
ابنه الصغر على نفسه ثم يطأها ومن توابع هذا الفصل تحريم اخت
الزوجة جمعا لا عينا وكذا بنت اخت الزوجة وبنت اخيها فاذا اذ
احدهما صح ولا كذا لو ادخل العمة والحالة على بنت الاخ او الاخت
كان العقد باطلا وقيل تخيير العمة والحالة بين الفسخ والامضاء
اوضح عقدها وفي تحريم المصاهرة يوطى الشبهة تردد اشبهه
انه لا تحرم اما الزنا فلا تحرم الزانية ولا الزوجة وان اصرت
على الاشهر وهل بشرحمة للمصاهرة قيل نعم ان كان سابقا ولا
ينشر لاحقا والوجه انه لا ينشر لو زنا بالعمة والحالة حرم عليه
نباها واما اللبس والنظر عما لا يجوز لغير المالك فمنهم من ينسبه
الحرمه على اب اللابس والناظر وولده ومنهم من خص التحريم
بمنظورة الاب والوجه الكراهية في ذلك كله ولا يتعدى التحريم
الى ام المملوسة والمنظورة ولا بنيتهما ويلحق هذا الفصل من
الاولى لو بملك اختين فوطى واحدة حرم عليه الاخرى ولو ووطى

الثانية

الثانية اتم ولم يحرم الاولى واضطربت على الرواية ففي بعضها حرم
الاولى حتى يخرج الثانية عن ملكه لا للعود وفي اخرى ان كان جاهلا
لم تحرم وان كان عالما حرمت عليه الثانية بكرة ان يعقد الحر على
الامة وقيل يحرم الا ان يعدم الطول ونجس الغت الثالثة لا
يجوز للعبد ان تزوج اكثر من حرتين او حرة وامتنين او اربع اماء
الرابعة لا يجوز نكاح الامة على الحرية الا باذنها ولو باذنها كان العقد
باطلا وقيل كان الحرية الخيرة بين اجازته وفسخه وفي الرواية لها
ان تفسخ عقد نفسها وفي الرواية ضعف ولو ادخل الحرية على الامة
جاز للحره الخيار ان لم يعلم ولو جمع بينهما في عقد صح عقد
دون الامة الخامسة لا يحل العقد على ذات البعل ولا تحريمه
نعم لو زنا بها حرمت وكذا في الرجعية السادسة من تزوج امرأة
في عدتها جاهلا فالعقد فاسد ولو دخل حرمت ولحق به
الولد ولها المهر بوطى الشبهة وتم العدة الاول وتستأنف
اخرى للثاني وقيل بخبر واحدة ولو كان عالما حرمت بالعقد

ولو تزوج محرماً غلاماً حرمت وان لم يدخل ولو كان جاهلاً فسد
ولم يحرم ولو دخل السابعة من لاطف الغلام فاو قبح حرمت عليه
أم الغلام واخته وبنته السبب الرابع استيفاء العدد اذا استكمل
لحرار بها بالغبطة حرم عليه ما زاد ويحرم عليه من الاماء ما
زاد على اثنين واذا استكمل العبد حرتين او اربعاً من الاماء غبطة
حرم عليه ما زاد وكل منهما ان يضيف الى ذلك بالعقد المنقطع
وملك اليمين ما شاء واذا اطلق واحدة من الاربع حرم ما زاد
غبطة حتى يخرج من العدة او تكون مطلقة بائنة وكذا لو
اطلق امرأة واذا اخنها ولو تزوجها في عقد واحد بطل قبل
يتخير احدهما والرواية للقطوعة ولو كان معه ثلاث فارتفع
اثنين في عقد فان سبق باحدهما صح دون الاخرتين وان قرن
بينهما بطل فيهما وقيل يتخير ايتهم ما شاء وفي رواية جميل لو تزوج
خمساً في عقد يتخير اربعاً ويحلى باقيةن واذا استمكت الحرة طلقاً
ثلاثاً حرمت حتى تنكح زوجاً غيره ولو كانت حرة تحت عبد

واذا

واذا استمكت الامة طلقين حرمت حتى تنكح زوجاً ولو كانت
تحت حراً والطلقة تسع العدة يحرم على المطلق ابد السبب
الخامس اللعان وينتبه به التحريم المؤبد وكذا فذف الزوج
امراته الصماء والخرساء بما يوجب اللعان السادس الكفر لا يجوز
للمسلم ان ينكح غير الكتابية اجمعاً وفي الكتابية قولان اظهر
هما انه لا يجوز غبطة ويجوز منعة وبالمالك في اليهودية وا
لنصرانية وفي الجوسية قولان اشبههما الجواز ولو اريد احد
الزوجين قبل الدخول وقع الفسخ في الحال ولو كان بعد الدخول
وقف على انقضاء العدة الا ان يكون الزوج مولوداً على الفطر
فانه لا يقبل عوده وتعتذر وجته عدة الوفاة واذا اسلم
زوج الكتابية فهو على نكاحه سواء كان قبل الدخول وبعده
فلو اسلمت زوجته دونها ففسخ في الحال ان كان قبل الدخول
ووقف على العدة ان كان بعده وقيل ان كان بشرايط الذمة
كان نكاحه باقياً ولا يمكن من الدخول عليها ابداً ولا من الخلو

لها نهارا وغير الكتابيين وقف على انقضاء العدة باسلام ايهما
اتفق ولو اسلم الذمي وعنده اربع فمادون لم يتخير ولو كان عنده
اكثر من اربع تخير اربعاً ويرى عمار عن ابي عبد الله عليه السلام
ان ابا القابلي عتزل العدة فان رجع والزوجة في العدة فهو
احق بها وان خرجت من العدة فلا سبيل له عليها وفي الرواية
ضعف مسائل سبع الاولى للتساوي في الاسلام شرط في صحة العقد
وهل بشرط التساوي في الايمان لا يظهر لكتبه يستحب ويتأكد
في الموثقة نعم لا يصح النكاح الناصب ولا الناصبة للعدوة
لاهل البيت ولا بشرط تمكين الزوج من النفقة ولا يتخير الزوج
لوجده العجز عن الانفاق ويجوز نكاح الحرة العبد والمهاشمية
غير الهاشمية والعربية بالعجمي وبالعكس واذا خطب المؤمن
القادر على النفقة وجب اجابته وان كان اخفض نسباً
وان منعه الولي كان عاصاً ويكره ان يزوج الفاسق ويتأكد
في ثار النحر وان تزوج الموثقة الخالف لا باس بالمستضعف

والمستضعف

والمستضعف ومن لا يعرفه بعناد اهل بيت الثانية اذا اتى
الى قبلة وبيان من غيرها ففي رواية الحلبي يفسخ النكاح الثاني
اذا تزوج امرأة ثم علم انها كانت زنت فليس له الفسخ ولا الرجوع
على الولي بالمهر وفي رواية لها الصداق بما استحل من فرجها
ويرجع به على الولي وان شاء تركها الرابعة لا يجوز التعرض
بالخطبة لذات العدة الرجعية ويجوز في غيرها ويجرم
التصریح في الحالين الخامسة اذا خطب فاجابت كره لغيره
خطبتها ولا يجرم السادسة نكاح الشغار باطل وهو ان تزوج
امراً ^{جليل} ثانياً على ان نكاح الاخرى السابعة بكرة العقد على القابلة
المريية وبنتها وان يزوج ابنه بنت زوجته اذا ولدتها
بعد مفارقتها لها ولا باس من ولدتها قبل ذلك وان يزوج
بمن كانت ضرة لأمه مع غير ابيه وبكره الزانية قبل ان يتزوج
القسم الثاني في النكاح المنقطع والنظر في اركانه واحكامه
واركانه اربعة الاولى الصيغة وهو انعقد باحد الفاظ

الثالثة خاصة وقال علم الهدى بن عقدة في الاماء بلفظ الاباحة والليل
الثانية الزوجة ويشترط كونها مسلمية او كتابية ولا يصح بالمشاركة و
الناسبية ويستحب اختيار المؤمنة العفيفة وان يالهأ عن خلفها
مع التهمة وليس شرطاً وتكره بالزانية وليس شرطاً وان يستمتع بيكر
ليس لها اب فان فعل فلا يقضها وليس محرماً ولا حصراً في عدد هت
ويجزم ان يستمتع امة على حرة الاباذنها وان يدخل على المرأة بنت
اخيهما واختها ما لم تاذن الثالثة للمهر وذكره شرط وبكفي فيه
المشاهدة وينقدتر بالتراضي ولو بكف من بر ولو لم يدخل وهبها
المدة فلها النصف ويرجع بالنصف ولو كان دفع المهر واذا دخل
استقر المهر ولو اخلت بشئ للمدة قاضها ولو بان فساد العقد
فلا مهران لم يدخل ولو دخل فلها ما اخلت ويمنع ما بقي الوجه
انها يستوفيه مع جهالتها ويستعاد منها علمها ولو قبل المهر
المثل مع الدخول وجهلها كان حسن الزايع الاجل وهو شرط
في العقد وينقدتر برضايهما كالיום والسنة والشهر والابل من

تعيينه

تعيينه ولا يصح بذلك المرة والمزات مجردة عن زمان مقدم وفيه
رواية بالجواز فيها ضعف واما الاحكام فمسائل الاولى الاخلاق يذكر
المهر مع ذكر الاجل يبطل العقد وذكر المهر من دون الاجل يقبله دائماً
الثانية لاحكم للشرط قبل العقد ويلزم لو ذكرت فيه الثالثة يجوز
اشترط انياها لبلأ او لها راء او الايطاها في الفرج ولو رضيت به
بعد العقد جاز والعزل من دون اذنها ويحق الولد وان عزل لكن لو
نقاه لم يحجج الى اللعان الرابعة لا يقع بالمتعة طلاق اجماعاً ولا
لعان على الاظهر ويقع الظاهر على تردد الخامسة لا يثبت بالمتعة
ميراث وقال المرتضى يثبت ما لم يشترط السقوط نعم لو اشترط ا
لميراث لزم السادسة اذا انقضى اجلها فالعدة حيضتان على
الاشهر وان كانت ممن تحيض ولم تحض فخمسة واربعين يوماً و
لومات عنها ففي العدة روايتان شبههما اربعة اشهر وعشرة ايام
السابعة لا يصح تجديد العقد قبل انقضاء الاجل ولو اراده و
هبها ما بقي واستأنف القسم الثالث في كالح الاماء والنظر ايتها

في العقد اما في الملك اما العقد فليس للعبد ولا للامة ان يعقدا لنفسهما
نكاحا مالم ياذن المولى ولو باذرا احدهما ففي وقوة على الاجازة قولنا
ووقوفه على الاجازة اشبه واذا اذن المولى ثبت في ذمة مولى
العبد المهر والنفقة ويثبت لمولى الامة المهر ولو لم ياذن اقل ولد
لحما ولو اذن احدهما كان للآخر والولد المملوك يرق لمولاهما ولو كانا
لاثنين فالولد بينهما بالتسوية مالم يشترط احدهما واذا كان احد
الابوين حرًا فالولد حر الا ان يشترط المولى رقيقته على تردد ولو تزوج
الحرامة من غير اذن مالكها فان وطئها قبل الاجازة عالما فهو
نان والولد يرق للمولى وعليه الحد والمهر ويسقط الحد لو كان
جاهلا دون المهر ويلحقه الولد وعليه قيمته يوم سقط حيا و
كذا لو ادعت الحرية فتنزجها على ذلك وفي رواية يلزمه بالوطئ
عشر القيمة ان كانت بكرة ونصف العشر لو كانت نثيبا ولو اولادها
فكهم بالقيمة ولو عجز سعي في قيمتهم ولو ابى عن السعي قبل تقديمهم
الامام وفي المستند ضعف ولو لم يدخل بها فلا مهر فلو تزوجت

الحرة عبد مع العلم فلا مهر لها وولدها رقيق ومع الجهل يكون الولد حرا
ولا يلزمها قيمته ويلزم العبد مهرها ان لم يكن ما ذونا ويتبع به
اذا تحرر ولو تسامح المملوكان فلا مهر والولد يرق لمولى الامة وكذا الورثة
بها الحر ولو اشترى الحر نصيبا احدا الشريكين من زوجته بطل عقد
ولو امضى الشريك العقد بالتأيم لم يتحل والتحليل رواية فيها ضعف
وكذا لو كان بعضها حرا ولوها ياها مولاهما على الزمان ففي جواز العقد
عليها متعه في زمانها ترددا شبهه المنع ويستحب لمن تزوج عبد
امته ان يعطيها شاة ولو مات المولى كان للورثة الخيار في الاجازة
والنسخ والاخبار للامة نعم الطواري ثلثة العتق والبيع والطلاق
اما العتق فاذا اعتقت الامة تخيرت في فسخ نكاحها وان كان الزوج
حرا على الاظهر والاخيرة للاختصاص للعبد ولو اعتق ولا لزوجه
ولو كانت حرة وكذا تخير الامة لو كانا مالكا فاعتقا واعتقت ويحرم
ان يتزوجها ويجعل العتق صداقها ويشترط تقديم لفظ التزوج في
العقد وقبل يشترط تقديم العتق وام الولد يرق وان كان ولدها

ياقيا ولو مات جاز بيعها ويتحقق بوث المولى من نصيب ولدها ولو عجز
النصيب سعت في المتخلف ولا يلزم الولد التعي على الاشبه وتباع مع
وجود الولد في ثمن رقبته اذ الميراث غيرها ولو اشترى لامة نسيه
فاعتقها وتزوجها وجعل عتقها مهرها فحلت ثمنها ولم يترك
ما يقوم ثمنها فالاشبه ان العتق لا يبطل ولا يرق الولد وقيل بيا
في ثمنها ويكون حملها كهيئتها الراوية هيثام ابن سالم واقا البيع
فاذا بيعت ذات البعل تخير المشتري في الاجازة والفسخ تخيرا
على الفور وكذا لو بيع العبد وتحت لامة وكذا قيل لو كان تحت
حررة لرواية فيها ضعف ولو كانا لملك فباعهما الاثنين
فلكل منهما الخيار وكذا لو باع احدهما لم يثبت العقد لم يرض
كل واحد منهما ويملا المولى المهر بالعقد فان دخل الزوج استقر
ولا يسقط لو باع اما الوبايع قبل الدخول يسقط فان اجاز للمشتري
كان المهر له لان الاجازة كالعقد واما الطلاق فاذا كانت زوجة
العبد حررة او امة لغير مولاه فالطلاق فاذا كاسبه وليس لمولاه

اجباره ولو كانت امة لمولاه كان التفريق الى المولى ولا يشترط لفظ
الطلاق النظر الثاني في الملك وهو نوعان الاول ملك الترقية والخصر
في النكاح به واذا زوج امته حرمت عليه وطيا ولما ونظرا
بشهوة ما دام في العقد وليس للمولى انزاعها ولو باعها تخيرا
المشتري دونه ولا يحل لاحد الشريكين وطى المشتركة ويجوز ان يبايع
ذوات الانواج من اهل الحرب وبناتهم ولو ملك لامة فاعتقها
خله وطيفها بالعقد وان لم يستر آلتها ولا تحل لغيره حتى تعتد
كالحررة ويملك الاب موطوعة ابنه وان حرم وطيفها وكذا لابر التبع
الثاني في ملك المنفعة وصيغته ان يقول احللت ولدك لفلان وعجز
النصيب سعت في المتخلف ولا يلزم الولد التعي على الاشبه وتباع
مع وجود ولدها في ثمن رقبته اذ الميراث غيرها ولو اشترى لامة
نسيه فاعتقها وتزوجها وجعل عتقها مهرها فحلت ثمنها ولم
ترك ما يقوم بثمنها فالاشبه ان العتق لا يبطل ولا يرق الولد
قيل بيا في ثمنها ويكون حملها كهيئتها الراوية هيثام بن سالم

لك وطبها او جعلت في حل وطبها ولم ينعدها الشيخ واقع اخر
بلفظ الاباحة ومنع الجميع لفظ العارية وهل هو بالحة او عقد
قال علم الهدى هو عقد متعة وفي تحليل امة للموكة ترد واما
بالاجنبى شبه ولو ملك بعض الامة فاحلته نفسها المصحح
في تحليل الشريك ترد والوجه المنع وينبغي ما تناوله اللفظ
ولو احل التقبيل اقتصر عليه وكذا اللبس لكنه لو احل الوطى حل
له ما دونه ولو احل الخدمة لم ينعرض الوطى وكذا لا يشع الخدم
بتحليل الوطى ولذا المحللة حر فان شرط الحرية في العقد فلا سبيل
على الاب وان لم يشترط ففي الامة قيمة الولد روايتان اشبههما
انها لا يلزم ولا باسان بقاء الامة وفي البيت غيره وان بنام
بين امتين ويكره في الحر ابر وكذا يكره وطى الفاجرة ومن ولدت
من الزنا ويلحق بالنكاح النظر في امور خمسة الاولى في العيوب
والبحث في اقسامها واحكامها عيوب الرجل اربعة الجنون
والنخساء والعين والجب وعيوب المرأة سبعة الجنون والجذام

والبرص

والبرص والقرن والافضاء والعمى والافساد وفي الزنق ترد واشبهه
شوته عيبا لانه يمنع الوطى ولا ترد بالعمور ولا بالزنا ولو حدث فيه
ولا بالعرج على الاشبه واما الاحكام فساأل الاولى لا يفسخ النكاح
بالعيب المتجدد بعد الدخول وفي المتجدد بعد العقد ترد واما قبل
تفسخ المرأة لجنون الرجل المستغرق لا وفات الصلوة وان تجدد
الثانية الخيار فيه على الغور وكذا في التدليس الثالثة الفسخ فيه
ليس طلاقا فلا يطرد فيه بتصف المهر الزابعة لا يقتصر الفسخ با
لعيوب الى الاحكام ويفتقر في العين لضرب الاجل الخامسة اذا فسخ
الزوج قبل الدخول فلا مهر ولو فسخ بعده فلها المسمى ويرجع به
الزوج على المدلس فاذا فسخت الزوجة قبل الدخول فلا مهر الا
في العين ولو كان بعده فلها المسمى ولو فسخت بالنخساء ثبت لها
المهر مع الخلوة ويعزز السادسة لو ادعت عينية فانكرها القول
قوله مع يمينه ومع شوته يثبت لها الخيار ولو كان متجدا اذا
عجز عن طبها قبل او دبر او عن وطى غيرها ولو ادعى الوطى فانكرت

فالقول قوله مع عيبيه التابعة اذا صبرت مع العتير فلا يجتازان
رفعت امرها الى المحاكم اجلها سنة من حين التراض فان عجز عنها
وعن غيرها فلها الفسخ ونصف المهر ثم لو تزوج على افاخرة فبانت
امة فله الفسخ ولا مهر لها ولو لم يدخل ولو دخل فلها المهر على الاشبه و
يرجع به على المدلس وقيل لولاها العشر ونصف العشران لم يكن
مدلسا وكذا تنسخ هي لوبان زوجها مملوكا ولا مهر قبل الدخول ولها المهر
بعده ولو اشترط كونها بنت ماهرة فبانت بنت امة فله الفسخ ولا مهر
ويثبت لو دخل ولو تزوج بنت المهر فادخلت عليه بنت امة رذها
ولها المهر مع الوطى للشبهة ويرجع به على من ساقها وله زوجته
ولو تزوج اثنان فادخلت امرأة كل منهما على الآخر كان لكل موطوءة
مهر المثل على الوطى للشبهة وعليها العدة وقعاد الى زوجها وعليه
مهرها الاصل ولو تزوجها بكثر فوجدتها ثيبا فلا مهر وفي رواية
ينقص مهرها النظر الثاني في المهور وفيه اطراف الاول كل ما يملكه
المسلم يكون مهر عينا كان او دينيا او منفعة كتعليم الصنعة والثمن

وحيث

ويستوى فيه الزوج والاجنبي اما لو جعلت للمهر استيجاره مدة
فقولان اشبههما الجواز ولا تقدير في المهر في القلة وله في الكثرة
على الاشبه بل يتقدر بالتراضي ولا بد من تعيينه بالوصف او
لاشارة وتكفي المشاهدة عن كيله ووزنه ولو تزوجها على خادم
ولم يعين فلها وسط وكذا لو قال دارا وبنت ولو قال على الستة
كان خمسمائة درهم ولو سمي لها مهر ولا يبيها شيئا سقط ما
سمي وسطه لو عقد الزميان على خمر او خمر يصرح ولو اسما او قل
له منهما قبل القبض فلها القيمة عينا كان او مضمونا ولا يجوز
عقد المسلم على الخمر ولو عقد صحح ولها مع الدخول مهر المثل
وقيل يبطل العقد الطرف الثاني التفويض ولا يشترط في صحة
العقد ذكر المهر فلو اغفله او شرط ان لا مهر فالعقد صحيح ولو
طلق فلها المتعة قبل الدخول وبعدها مهر المثل ويعتبر في
مهر المثل حالها في الشرف وفي المتعة حاله فالغني يتبع بالشوب
المرتفع او عشرة دنانير فازيد والفقير بالدرهم او النخام والفقير

بينهما ولو جعل الحكم لاحدهما في تقدير المهر صح وبحكم الزوج بما شاء
وان قل وان حكمت المرأة لم تتجاوز مهر السنة ولو مات الحاكم
قبل الدخول فالمرءى لها المتعة الطرف الثاني في الاحكام وهي عشرة
الاول نكاح المرأة المهر بالعقد ويتصف بالطلاق ويستقر بالدخول
وهو الوطى قبلا ودبرا ولا يسقط معه لو لم تقبض ولا يستقر بجمد
الحلوة على الاشهر الثاني قبل اذ الم يسم لها مهرا وقدم شيئا قبل
الدخول كان ذلك مهرا لم يشترط غيره الثالث اذا طلق قبل الدخول
رجع بالنصف ان كان قبضها وطالبت بالنصف ان لم يكن
اقبضها ولا يستعيد الزوج ما تجدد من التما وبين العقد والطلاق
متصلا كان كالتمن او منفصلا كالولد ولو كان التما موجودا
وقد العقد رجع بنصفه كالحمل ولو كان تعليم صنعة او علم
فعلها رجع بنصف اجرته ولو ابراته من الصداق رجع به
بنصفه الرابع لو امهرها مديرة ثم طلق صارت بينهما نصفين
وقيل تبطل التدبير بجعلها مهرا وهو شبه الخامس لو اعطاها

عوض المهر متاعا او عبدا ابقا وشيئا ثم طلق رجع بنصف المسمى دون
العوض السادس اذا شرط في العقد ما يخالف المشرع فسد الشرط دون
العقد والمهر كما لو شرطت ان لا تزوج او لا يقرى وكذا لو شرطت تسليم
المهر في اجل فان تاخر عنه فلا عقدا متا لو شرطت الا يقضها ولو اذ
له بعده جاز ومنهم من خص جواز الشرط بالمتعة الرابع لو شرط الا
يخرجها من بلدها لم وان شرط لها مائة ان خرجت معه وخسين
ان لم يخرج فان اخرجها الى بلد التملك فلا شرط له ولو تمت المائة
وان رادها الى بلد الاسلام فله الشرط التام لو اختلفا في اصل
المهر فالقول قول الزوج مع يمينه ولو كان بعد الدخول وكذا لو خلا
لها فادعت الواقعة التاسع يضمن الاب مهر ولده الصغير ان
لم يكن له مال وقت العقد ولو كان له مال كان على الولد العاشر
للزوجة ان تمتنع حتى تقبض مهرها وهل ذلك بعد الدخول فيه
قولان شبههما انه ليس لها ذلك النظر الثالث في القسم والشو
والشفاق واما القسم فلزوجة الواحدة ليلة وللاثنين ليلتان و

لثالث ثلث والفاضل من الاربع له يضعه حيث شاء ولو كن
اربعا فلكل واحدة ليلة ولا يجوز الاخلال بالامع العذر او الا
والواجب المضاجعة لا المواجهة ويختص الزوج بالليل وفي رواية
الكرخي اما عليه ان يكون عندها في ليلتها وبطل عندها في صحتها
واذا جمع مع الحرة امة بالعقد فللحرة ليلتان وللامة ليلة و
الكتابية كالامة ولا اقامة للموطوءة بالملك ويختص البكر عند
الدخول بثلاث الى سبع والشب ثلث ويستحب التسوية بين الزوجين
في الانفاق والطلاق والوجه والجماع وان يكون في صبيحة كل ليلة
عند صاحبته واما الشوز فهو ارتفاع احد الزوجين عن طاعة
صاحبه فيما يجب له في ظهر من المرأة اماراة العصيان وعظما
فان لم ينجح هجرها في المضجع وصورتها ان يوليها ظهره في الفراش
فان لم ينجح ضربها مقتصر على ما يؤمل معه طاعتها ما لم يكن
مبترحا ولو كان الشوز منه فلها المطالبة بحقوقها ولو تركت
بعض ما يجب عليه او كله استماله لها جازله القبول واما النقا

فهو ان بكرة كل منهما صاحبة فاذا خشي الاستمرار بعث كل منهما
حكما من اهله ولو امتنع الزوجان بعثهما الحاكم ويجوز ان يكونا
اجنبيين وبعثهما حكيم لا وكيل فيصلحان اذا اتفقا ولا يفرقان
الامع اذن الزوج في الطلاق والمرءة في البذل ولو اختلف الحكمان
لم يعضهما حكم النظر الرابع في احكام الاولاد ولدا الزوجة الدائمة
يلحق مع الدخول ومضى ستة اشهر من حين الوطى ووضعه لمدة
الحمل واقل وهي تسعة اشهر وقيل عشرة اشهر وهو حسن وقيل
سنة وهو متروك فلو اعترضا او غاب عنها عشرة اشهر فولدت
بعدها لم يلحق به ولو انكر الدخول والقول قوله مع يمينه ولو اعترف
به ثم انكر الولد لم ينتف الا باللعان ولو اتهمها بالفجور او شاك
زناها لم يجز له نفيه ويلحق ولو نفاه لم ينتف الا باللعان وكذا لو
اختلفا في مدة الولادة ولو زنى بامرأة فاحبلها لم يجز الحاقه
به وان تزوج بها وكذا لو احبل امة غيره بزنا ثم ملكها ولو
طلق زوجته فاعتدت وتزوجت وانت بولد لدون ستة اشهر

فهو لا قول لكان ستة فصاعدا فهو لا خير ولو لم تزوج فهو لا قول
ما لم يتجاوز اقصى الحمل وكذا الحكم في الامه لو باعها بعد الوطى وولد
الموطوءة بالملك يلحق بالمولى ويلزمه الافرار به لكن لو نفاة نفق
طاهر ولا يثبت بينهما العان ولو اعترف به بعد النقي الحق به
وفي حكمه ولد المتعة وكل من اقر بولد ثم نفاة لم يقبل نفيه و
لو وطئها المولى واجتنبى حكم به للمولى فان حصل فيه امارة
يغلب معها الظن انه ليس منه لم يجز له الحاقه ولا نفيه بل يستحب
ان يوصى له بشئ ولا يورثه ميراث الاولاد فلو وطئها البنايع
والمشترى فالولد للمشترى الا ان يقصر الزمان عن ستة اشهر
ولو وطئها المشركون فولدت وتلاعوه اقرب بينهم والحق بين
يخرج اسمه ويعزم حصص الباقي من قيمته وقيمة امه ولا
يجوز نفى الولد لكان العزل والامع التهمة بالزنا والموطوءة
بالشبهة يلحق ولدها بالواطى ولو تزوج امرأة لظنه خلوها
فبانت محصنة ردت على الاول بعد الاعتداد من الثاني

وكانت الاولاد للواطى مع الشرايط ويلحق بذلك احكام الولد
وسننها استبدال النساء بالمرءة وجوبا لامع عدمه من ولا
باس بالزوج وان وجدن ويستحب غسل المولود والاذان
في اذنه اليمنى والاقامة في اليسرى وتحنيكه بترتبه الحسين
وبماء الفرات ومع عدمه بما عذب ولو لم يوجد الاماء ملح
خلط بالعل او التمر وتسميه الاسماء المستحسنة وان يكنه
ويكره ان يكنى محمدا بابي القاسم وان يسمي حكما او حكيمًا
او خالدا او حارثا او مالكا او ضرارا ويستحب خلق راسه
يوم السابع مقدما على العقيقة والتصدق بوزن شعرة
ذهبا او فضة ويكره القناع ويستحب ثقب اذنه وخنانه
فيه ولو اخرج جاز ولو بلغ وجب عليه الاختتان وخفض
الجوارى مستحب وان يعق عنه فيه ايضا ولا تجزى الصدقة
بثمنها ولو عجز توقع المكنة ويستحب فيها شروط الاضحية
وان تحضر القابلة بالرجل والورك ولو كانت ذمية اعطيت

ثمن الزرع ولو لم يكن قابله تصدقت به الام ولو لم يعق الوالد استحب
للولد اذ ابغ ولو مات الصبي في التابع قبل الزوال سقطت ولومات
بعد الزوال لم يسقط الاستحباب ويكره ان ياكل منها الوالدان وان
يكثر شيء من عظامها بل فصل مفاصل الاعضاء ومن التوابيع الزرع
والحضانة وفضل ما رضع لبان امه ولا تجبر الحرة على الاجابة
ارضاع ولدها وتجبر الامه مولاهما والحرة الاجرة على الاب ان اختار
ارضاعه وكذا لو ارضعته خادمتها ولو كان الاب ميتا فن من الرضاع
ومدة الرضاع حولان ويجوز الاقتصار على احد وعشرين شهرا
لا اقل والزيادة شهر او شهرين لا اكثر ولا يلزم الوالد اجرة ما زاد
عن حولين والام احق بارضاعه اذا تطوعت او قعت بما يطلب
غيرها ولو طلب زيادة عما قع غيرها فلا لب نزع واسترضاع غيرها
واما الحضانه فالام احق بالولد مدة الرضاع اذا كانت حرة مسلمة
واذا فصل بالحرة احق بالفت الى سبع سنين وقيل الى تسع والاب
احق بالابن ولو تزوجت الام سقطت حضانتها ولومات الاب

فلاح

فالام احق به من الوصي وكذا لو كان الاب مملوكا او كافرا كانت له
الحرة احق به ولو تزوجت فان اعتق الاب فالحضانة له النظر
الخامس في النفقات واسبابها ثلثة الزوجية والقرابة والملك
اما الزوجية فيشترط في وجوب نفقتها شرطان العقد الثائم
فلا نفقة المستمتع بها والتكليف الكامل فلا نفقة لنافرة ولو
امتنعت لعذر شرعي لم تسقط كالمرض والحيض وفعل الواجب
اما اللندوب فان منعها منه فاستمرت سقطت نفقتها و
تستحق الزوجة النفقة ولو كانت ذمية او امه وكذا استحقها
المطلقة الرجعية دون البائين والمتوفى عنها زوجها الا ان
يكون حاملا فثبت نفقتها في الطلاق على الزوج حتى تضع
وفي الوفاة في نصيب الحمل على احد الزوايتين ونفقة الزوجة
مقدمة على نفقة الاقارب وتقضى لوفاة واما القرابة فاما
النفقة على الابوين والاولاد لانهمة فيهم علا من الالباء والامهات
تردد الاشبه اللزوم ولا تجب على غيرهم من الاقارب بل استحب

وينكأ في الوارث ويشترط في الرجوب الفقر والعجز عن الاكتساب
ولا تقدر في النفقة بل يجب بذل الكفاية من الطعام والكسوة
والمسكن ونفقة الولد على الأب ومع عدمه أوفقة فعلى الأب
الأب وإن علا مرتباً ومع عدمهم تجب على الأم وأبائهما الأقارب
فالأقرب ولا تقضى نفقة الأقارب لو فاته وأما المملوك فنفقة
واجبة على مولاه وكذا الأمة ويرجع فيه قدر النفقة إلى عادة
مما يليك أمثال المولى ويجوز مخارجة المملوك على شيء في
فضل يكون له فإن كفاهه والآئمة المولى وتجب النفقة على البنت
المملوكة فإن امتنع مالها أجبر على بيعها وإذا جمها إن كانت
مقصودة بالذبح والتنظر في أركانها وأقسامها
ولو أحقه الركن الأول في المطلق ويعتبر فيه البلوغ والعقل والاختيار
والعقد فلا اعتبار بطلاق الصبي وفيمن بلغ عشر روية بالجوار
فيها ضعف ولو طلق عنه المولى لم يقع إلا أن بلغ فاسد العقل
ولا يصح طلاق المجنون ولا السكران ولا المكروه ولا المغضب

مع ارتفاع القصد الركن الثاني في المطلقة ويشترط فيها الزوجية
والدوام والظهار من الحيض والنفس إذا كانت مدخولاً بها
وزوجها حاضر معها ولو كان غائباً صح وفي قدر الغيبة اضطرار
محصله انتقالها من طهر إلى آخر ولو خرج من طهر لم يقربها فيه
صح طلاقها من غير تريق ولو اتفق في الحيض والمجوس عن تريقه
كالغياب ويشترط رابع وهو أن يطلقها في طهر لم يجامعها فيه
ويسقط اختياره في الصغيرة والياسة والحامل أمّا المسترابة
فإن تأخرت الحيض صبرت ثلثة أشهر ولا يقع طلاقها قبله وفي
اشتراط تعيين المطلقة نرد الزكن الثالث في الصيغة ويقتصر على
طالق تحصيلاً لموضع الاتفاق ولا يقع بخفية ولا برية وكذا الوفاة
اعندى ويقع لو قال هل طلقت فلانة فقال نعم ويشترط تجريد
عن الشرط والصفة ولو فرس المطلقة باثنين أو ثلث صحته واحدة
وبطل التفسير وقيل يبطل الطلاق ولو كان المطلق يعتقد الثلث
لزمه الركن الرابع الأشهاد ولا بد من شاهدين بيمينه ولا يشترط

استدعا وهما الى التماع ويعتبر فيهما العدالة وبعض الاصحاب
يكفي بالاسلام ولو طلق ولم يشهد ثم اشهد كان الاول لغوا ولا
يقبل فيه شهادة النساء النظر الثاني في اقسامه وينقسم الى بدعة
وسنة فالبدعة طلاق الحائض ^{للتخول} مع وحضور الزوج او
غيبته دون المدة المشترطة وفي طهر قدر بها فيه وطلاق
الثلاث المرسلة وكله لا يقع وطلاق السنة ثلث بائن ومرجعي
والعدة فالبائن ما لا يصح معه الرجعة وهو طلاق اليائسة
على ومن اميدخل بها والصغيرة والمختلعة والمبارات ما
لم ترجع في البذل والمطلقة ثلثا بينها رجعتان والرجعي
ما يصح معه الرجعة ولو لم يرجع وطلاق العدة ما يرجع
فيه ويواقع ثم يطلق فهذه تحرم في التاسعة تحريمًا مؤبدا
وما عداها تحرم في كل ثلاثة حتى تنكح زوجا غيره وهنا
مسائل الاولى لا يهدم استيفاء العدة تحريم الثالثة الثانية
يصح طلاق الحامل للسنة كما يصح للعدة على الاشبه الثالثة يصح

ان يطلق

ان يطلق ثانياه في الطهر الذي طلق فيه وراجع فيه ولم يبطا لكن
لا يقع للعدة الرابعة لو طلق غايبا ثم حضر ودخل بها ثم ادعى الطلاق
لم يقبل دعواه ولا ينسبه ولو اولدها الحق به الخامسة اذا طلق الغائبا
وارادة العقد على اختها او على خامسة ترتب تسعة اشهر احتياطا
النظر الثالث في اللواحق وفيه مقاصد بكرة الطلاق للمريض ويقع
لو طلق ويرث زوجته في العدة الرجعية وترشه هي ولو كان الطلاق
باينا الى سنة ما لم تنزوجه او يبرء من مريضه ذلك المقصد الثاني
في المحلل ويعتبر فيه البلوغ والوطى في القبل بالعقد الصحيح الدائم
وهل يهدم ما دون الثلث فيه روايتان اشهرهما انه يهدم ولو
ادعت انها تزوجت ودخل وطلق فالمرءى القبول اذا كانت
ثقة الثالث في الرجعة تنص نطقا لقوله راجعت وفلا كالوطى
والقبلة والتمس بالشهوة ولو انكس الطلاق كان رجعة ولا يجب
في الرجعة الاشهاد بل يستحب ورجعة الاخرى بالاشارة وفي
رواية باخذ القناع عن راسها ولو ادعت انقضاء العدة في الزمان

الممكن قبل المقصد الرابع في العدد والنظر في فصول الاول والعدة
 على من لم يدخل بها عد المتوفى عنها زوجها ونفى بالدخول الوطئ
 قبل او دبرا ولا يجب الخلوة الثاني في المستقيمة الحيض وهي
 تعتد بثلاثة ايام على الاشهر اذا كانت حرة وان كانت تحت
 عبد وتحتسب بالطهر الذي طلقه لغيره ولو خاضت بعد الطلاق
 بالخطئة وتبين بروية الدم الثالث واقل ما ينقض به عدتها
 ستة وعشرون يوما والخطتان وليست الاخيرة من العدة بل
 دلالة الخروج الثالث في المستراية وهي التي لا تحيض وفي سنها
 من تحيض وعدتها ثلثة اشهر وهذه تراعى الشهور والحيض
 وتعتد باسبغها اما لو رأت في الثالث حيضة وتأخرت الثانية
 او الثالثة صبرت سعة اشهر لاحتمال الحمل ثم اعتدت بثلاثة اشهر
 وفي رواية عمار تصبر سنة ثم تعتد بثلاثة اشهر والعدة على
 الصغيرة ولا اليائسة على الاشهر وفي حد الياس روايتان اشهر
 خسون سنة ولو رأت المطلقة الحيض مرة ثم بلغت حد الياس

الممكن

اكملت العدة بشهرين ولو كانت لا تحيض الا في خمسة اشهر او ستة
 اعتدت بالاشهر الرابع في الحامل وعدتها في الطلاق بالوضع ولو لم
 بعد الطلاق بالخطئة ولو لم يكن تاما مع تحققه حملا ولو طلقها فاعاد
 الحمل تربص بها اقصى الحمل ولو وضعت تواما بانتهى به على تردد
 لم تنكح حتى تضع الاخر ولو طلقها رجعا ثم مات استأنفت عدة
 الوفاة ولو كان بانيا اقصر على اتمام عدة الطلاق الخامس في عدة
 الوفاة تعتد الحرة باربعة اشهر وعشرا اذا كانت حايلا صغيرة كاش
 او كبيرة دخلها او لم يدخل وبابعد الاجلين ان كانت حاملا
 ويلزمها الحلال وهو ترك الزينة دون المطلقة والحداد على
 امة السادس في المفقود لا خيار لزوجه ان تعرف خبره او كان
 له ولي ينفق عليها ثم ان فقدا لامران ورفعت امرها الى الحاكم
 اجلها اربعة سنين فان وجدته والا امرها بعد الوفاة ثم
 اباحها النكاح فان جاء في العدة فهو املاك بها وان خرجت
 ولم تزوج فقولا ان طهرها انه لا سبيل له عليها السابع في عدة

الاماء والاستبراء عدة الامه في الطلاق مع الدخول قران وتزوجت
فلا سبيل له وان خرجت وهما طهران على الاشهر ولو كانت مسترابة
فخمس واربعون يوما تحت عبد كانت او تحت وحر ولو اعتقت ثم
طلقت لزمها عدة الحرة وكذا لو طلقها رجعيًا ثم اعتقت في العدة
اكملت عدة الحرة ولو طلقها بائنا اتمت عدة الامه وعدة الزمية
كالحره في الطلاق والوفاء على الاشبه وتعد الامه في الوفاة بشهرين
وخمس ايام ولو كانت حاملا اعتدت مع ذلك بالوضع واتم الولد
تعتد من وفاة الزوج كالحرة ولو طلقها الزوج رجعية ثم ماتت
وهي في العدة استأنفت عدة الحرة ولو لم تكن ام ولد استأنفت
عدة الامه للوفات ولو مات زوج الامه ثم اعتقت اتمت عدة الحرة
تغلبا بجانب الحرية ولو وطئ المولى امته ثم اعتقها اعتدت بثلاثة
افراء ولو كانت زوجة الحرامه فاتباعها بطل كاحه وله وطؤها
من غير استبراء تقمة لا يجوز لمن طالق رجعيًا ان يخرج الزوجة
من بيته الا ان تاتي بفاحشة وهو ما يجب به الحد وقيل ادناه

ان تودي

ان تودي اهلها ولا تخرج هي فان اضطرت خرجت بعد انتصاف
الليل وعادت قبل الفجر ولا يلزم ذلك في البائن ولا المتوفى عنها
زوجها بل تبين كل منهما حيث شاءت وتعد المطلقة من
حين الطلاق حاضرة اكان المطلق او غائبا اذا عرفت الوقت وفي
الوفاء من حين يبلغها الخبر ~~والكلام~~ في العقد والشرائط والواحق وصيغة الخلع ان يقول خلعتك
او فلانة مختلعة على كذا وهل يقع بمجردة قال علم الهدى نعم
وقال الشيخ لا حتى يتبع بالطلاق ولو تجرد كان طلاقا عند المرتضى
وفسخا عند الشيخ لو قال لوقوعه مجرد او ما صح ان يكون مهورا
صح ان يكون فدية في الخلع ولا تقدير فيه بل يجوز ان يأخذ
منها زائدا على عمّا وصل اليها منه ولا بد من تعيين الفدية وصفا
او اشارة اما الشرائط فيعني في الخالع البلوغ وكمال العقل والاختيار
والقصد وفي المختلعة مع الدخول الطهر الذي لم يجام بها فيه اذا
كان زوجها حاضرا او كان مثلها تخيضا وان يكون الكراهية

منها خاصة صريحا ولا يجب لو قالت لا ادخل عليك من تكره بل
يستحب ويصح خلع الحامل مع الدم او قيل انها تحيض ويعتبر في
العقد حضور الشاهد بن عدلين وتجريده عن الشرط ولا بأس
بشرط يقضيه العقد كما لو شرط الرجوع ان ترجعت واما الواضحة
فمسائل الاولى لو خالعهما والاخلاق مائة لم يصح ولم يملك الفدية
الثانية لا رجعة في الخالع نعم لو رجعت هي في البذل ترجع ان شاء
ويشترط رجوعها في العدة ثم لا رجوع الثالثة لو اراد مراجعتها
ولم ترجع في البذل افتقر الى عقد جديد في العدة وبعدها الرابعة
لا توارث بين المختلفين ولو مات احدهما في العدة لانقطاع
العصمة بينهما والمبارات هو ان يقول بارتك ثم يقول انت
طالق على كذا وهي يترتب على كراهية الزوجين كل منهما
صاحبة وتشرط اتباعها بالطلاق على قول الاكثر والشرائط
المعتبرة في الخالع والمختلعة مشروط هنا ولا رجوع للزوج
الا ان ترجع هي في البذل واذا خرجت من العدة فلا رجوع

لها ويجوز ان يفارها بقدر ما وصل اليها منها فادون ولا
تحل له ما زاد عنه ويعقد لقوله انت على كظهر امي وان اختلفت
حروف الصلة وكذا يقع لو شبهتها بظهر ذي رحم نبا او رضاعا
ولو قال كظهر امي او يدها لم يقع وقيل يقع برواية فيها ضعف و
يشترط ان يسمع نطقه شاهدا عدلا وفي صحته مع الشرط روايتان
اشهرهما الصحة ولا يقع في عيين ولا في اضرار ولا غضب ولا مسكر
ويعتبر في المظاهر البلوغ وكمال العقل والاختيار والقصد في اللفظ
الظهر الذي لم يجامعها فيه اذا كان زوجها حاضرا ومثلها تحيض و
في اشراط الدخول تردد المروي لا شراط وفي وقوعه بالمتقع بها
قوله ان اشبههما الوقوع وكذا الموطوءة بالملك والمروى انها كالحرمة
وهنا مسائل الاولى الكفارة يجب بالعود وهو اعادة الوطى والا قرب
انه لا استقرار لوجوبها الثانية لو طلقها وراجع في العدة لم تحل حتى
يكفر ولو خرجت فاستأنفت النكاح فيه روايتان اشهرهما انه لا كفارة
الثالث لو طاهر مراتب بلفظ واحد ثم اربع كفارة وفي رواية

كفارة واحدة وكذا البحث لو كثر ظهار الواحدة التابعة بحرم الوطى قبل
التكفير فلو وطى عامدا الزمة كفارتان ولو كثر لزومه بكل وطى كفارة الخامسة
اذا اطلق الظهار حرم حتى يكفر ولو علقه بشرط لم يحرم حتى تحصل
الشرط وقال بعض الاصحاب او يواقع وهو بعيد ويقر بذلك اذا
كان الوطى هو الشرط السادسة اذا عجز عن الكفارة قيل يحرم وطؤها
حتى يكفر وقيل يجزئ بالاستغفار وهو اشبه التابعة مدة ا
لثربص ثلثة اشهر من حين المرافقة وعند انفصالها يضيف عليه
حتى يقضى او يطلق ولا ينعقد الا باسم الله سبحانه
فلو حلف بالطلاق والعاق لم يصح ولا ينعقد الا في اضراء فلو
خلق للصلاح لم ينعقد كما لو حلف لاستضرارها بالوطى او الصلاة
الدين ولا يقع حتى يكون مطلقا او ازيد من اربعة اشهر ويعتبر
في الموطى البلوغ وكمال العقل والاختيار والقصد في المودة الزوجية
والدخل وفي وقوعه بالمتنع بها قولان المروي انه لا يقع واذا
رافعه انظره الحاكم اربعة اشهر فان اصر على المتنع ثم رافعه

بعد المدة خيرة الحاكم بين الفقيه والطلاق فان امتنع حبسه و
ضيق عليه في المطعم والمشرى حتى يكفر ويقضى او يطلق واذا اطلق
وقع رجعا وعليها العدة من يوم طلقها ولو ادعى الفئة فانكر
فالقول قوله مع يمينه وهل يشترط في ضرب المدة المرافقة قال
الشيخ نعم والزوايا مطلقة ولتنبع ذلك بذكر الكفارات فيه
مقصودان الاول في حصرها وتنقسم الى مرتبة وصغيرة وما
يجمع فيه الامران وكفارة الجمع فالمرتبة كفارة الظهار
عق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع
فاطعام ستين مسكينا ومثلها كفارة قتل الخطاء وكفارة من
افطر يوما من قضاء شهر رمضان بعد الزوال عامدا اطعام
عشرة مساكين فان لم يجد صيام ثلثة ايام متتابعات والخيرة
كفارة شهر رمضان وهي عق رقبة او صيام شهرين متتابعين
او اطعام ستين مسكينا ومثلها كفارة من افطر يوما منذورا
على التعيين وكفارة خلف العهد على تردد اما كفارة خلف

التذمة فغنيه قولان اشبههما القاصغيرة وما فيه الامران كفارة
اليمين وهي عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين او كسوتهم فان لم يجد
فصيام ثلثة ايام متابعات وكفارة الجمع لقتل المؤمن عمدا
عدوانا وهي عتق رقبة وصيام شهرين متتابعين او اطعام ستين
مسكينا مسايل تلك الاولى قيل من حلف بالبراءة لزمه كفارة
الظهار ومن وطئ في الحيض عامدا لزمه دينار في اقله ونصف
في وسطه وربع في اخره ومن تزوج امرأة في عدتها فارقتها
وكفر بخمسة اصواع من رقيق ومن نام عن عشاء الاخرة حتى
جاوز نصف الليل اصبح صائما والاستحباب في الكل اشبه
الثانية في جزاء المرأة شعرها في المصايب كفارة شهر رمضان
وقيل مرتبة وفي تنفقه في المصايب كفارة يمين وكذا في خدش
وجهها وكذا في شق الرجل ثوبه لموت ولده او زوجه ^{لثمة} الثانية
من نذر صوم يوم فحجز عنه تصدق بالطعام مسكين مدين من
طعام فان عجز تصدق بما استطاع فان عجز استغفر الله المقصد الثاني

في خصال الكفارة وهي العتق والاطعام والكسوة والصيام اما
العتق فتعين على الواجد في المرتبة ويتحقق ذلك بملك الرقبة
او الثمن مع امكان الابتاع ولا بد من كونها مؤمنة او مسلمة ولا
يكون سليمة من العيوب التي تعتق بها وهل يجزئ المدبر قال
في النهاية لا وفي غيرها بالجواز وهو اشبه ويجزئ الا بقاء الم
يعلم موته وام الولد واما الصيام فتعين مع العجز عن العتق
في المرتبة ولا ابتاع ثياب البدن ولا المسكن في الكفارة
اذا كان قدر الكفاية ولا الخادم ويلزم الحر في كفارة قتل
الخطاء والظهار صوم شهرين متتابعين والمملوك صوم شهر
فاذا اصام الحر شهر او من الثاني شئ ولو يوما اتم ولو افطر قبل
ذلك اعاد الا لعذر كالحيض والنفس والاعماء والمرضا
الجنون واما الطعام فتعين في المرتبة مع العجز عن الصيام
ويجب اطعام العدد لكل واحد مدين طعام وقيل مدين مع
القدرة ولا يجزئ اعطائه لما دون العدد ولا يجوز التكرار

من الكفارة الواحدة مع التمكن ويجوز مع التعذر وبطعته
يغلب على قوته ويستحب ان يهتم اليه ادا ما اعلاؤه اللحم فواسطه
الحل وادناه الملح ولا يجزى اطعام الصغار منفردين ويجوزهم
منضمين ولو انفردوا احتسب الاثنان بواحد مسائل الاولى
كسوة الفقير ثوبان مع القدمية وفي رواية يجزى الثوب
الواحد وهو الاشبه وكفارة الايلا مثل كفارة اليمين ^{الثانية}
من عجز عن العتق فدخل في الصيام فمما يمكن من العتق لم يلز
العود وان كان افضل ^{الثالثة} كل من وجب عليه صوم شهر
متابعين فمخصر صام ثمانية عشر يوما فان لم يقدر تصدق
عن كل يوم بمد من طعام فان لم يستطع استغفر الله سبحانه
الرابعة يشترط في المكفر البلوغ وكمال العقل والايمان ونية
القربة والتعين ^{والنظر في امور اربعة الاول}
السبب وهو امران فلف الزوجة بالزنا مع ادعاء المشاهدة
وعدم البينة ولا يثبت لو قد فيها في علة بانية ويثبت لو قد فيها

في الزوجة

في رجعيته الثاني انكار من ولد على فراشه لسنة اشهر فصاعدا
من زوجة الموطوءة بالعقد الدائم ما لم يتجاوز فاضى الحمل
وكذا لو انكر ولده بعد فراغها ولم تزوج او بعد ان تزوجت
وولدت لاقل من ستة اشهر منذ دخل الثاني الثاني في الشرايط
ويعتبر في الملاء عن البلوغ والعقل وفي لعان الكافر هو ان
اشبههما الجواز وكذا المملوك وفي الملاءنة البلوغ والعقل ^{الثالثة}
من الضم والخرس ولو قد فيها مع عدمها بما يوجب اللعان
حرمت عليه وان تكون عقدها دائما وفي اعتبار الدخول
قولان المروي انه لا يقع قبله وقال ثالث ثبوته بالعذف
دون نفى الولد ويثبت بين الحر والمملوك وفيه رواية بالمنع
وقال ثالث بالفرق ويصح لعان الحامل لكن لا يقام عليها الحد
حتى تضع الثالث الكيفية وهو ان يشهد الرجل اربعاً بالله ^{الاول}
لمن الصادقين فيما رواها به ثم يقول لعنة الله عليه ان كان
من الكاذبين ثم تشهد المرأة اربعاً بالله لمن الكاذبين فيما رواها

به ثم يقول ان غضب الله عليهما ان كان من الصادقين والواجب
فيه النطق بالشهادة وان يبداء الرجل بالتلفظ على الترتيب
المذكور وان يعينها بالذكر او الاشارة وان ينطق باللفظ العر
مع القدرة والمستحب ان يجلس الحاكم مستدبر القبلة وان
يقف الرجل عن يمينه والمرءة عن يساره وان يحضر من يبيع
ووعظ الرجل بعد الشهادة قبل اللعن وكذا المرءة قبل ذكر الغضب
الرابع في الاحكام وهي اربعة الاول يتعلق بالقذف وجوب الحد
على الزوج وبلعانه سقوط وثبوت الرجم على المرءة ان اعترفت
او نكلت ومع لعانها سقوطه عنها وانتفاء الولد عن الرجل و
تحريمها عليه مؤبدا ولو نكل الرجل عن اللعان واعترف بالكذب
حد للقذف الثاني لو اعترف بالولد في اثناء اللعان لحق به و
وتوارثا وعليه الحد ولو كان بعد اللعان لحق به وورثته
الولد ولم يرثه الاب ولا من يتقرب به وترثه الام ومن يقرب
لها وفي سقوط الحد هنا روايتان اشهرهما السقوط ولو اعترفت

المرءة بعد اللعان بالزنا لم يثبت الحد الا ان تقرأ بعا على تردد
الثالث لو طلق فادعت الحمل منه فانكر فان قامت بينة انه ارحا
عليها الستة لاعنها وبانت منه وعليه المهر كمالا وهي رواية
على ابن جعفر عن اخيه وفي النهاية وان لم تقم بينة لزمه
نصف المهر وضربت مائة سوطا وفي ايجاب الجدا شك
الرابع اذا قذفها فبانت قبل اللعان فله الميراث وعليه الحد
للوارث وفي رواية ابى بصير ان قام رجل من اهلها فلا لعنه
فلا ميراث له وقيل لا يسقط الارث لاستقراره بالموت وهو
حسن والتطرق في الرق واسباب الازالة اما
الرق فيختص باهل الحرب دون اهل الذمة ولو اخلوا بشرط
جاز تملكهم ومن اقر على نفسه بالرقية مختارا في صحته
من رأيه حكم برقيقته فاذا بيع في الاسواق ثم ادعى الحرية لم
يقبل منه الا ببينة ولا يملك الرجل ولا المرءة احد الا بيمين
وان علوا ولا اولاد وان سفلوا وكذا لا يملك الرجل خاتمة

ذوات الرحم من النساء المحرمات كالحالة والعمة والاخت وبناتها وبنات
الاخ وينعتق هؤلاء بالملك ويملك غيرهم من الرجال والنساء على
كراهية وبنات الكراهية فمن برذه وهل ينعتق عليه بالرضاع
من ينعتق بالنسب فيه روايتان اشهرهما انه ينعتق ولا ينعتق على
المرأة سوى اليهودين واذا ملك احد الزوجين صاحبه بطل العقد
بينهما ويثبت الملك واما ازالة الرق فاسبابها اربعة الملك والمبا
نة والسراية والعوارض اما المباشرة فالعتق والكتابة والتدبير
والاستيلاء وقد سلف الملك اما العتق فعبارة الصريحة التحرير
وفي لفظ العتق تردد ولا اعتبار بغير ذلك من الكتابات وان قصد
لها العتق ولا تكفي الاشارة ولا الكتابة مع القدرة على النطق
ولا يصح جعله يمينا الا بد من تجریده عن شرط متوقع او صفة مجز
ان يشترط مع العتق شيئا ولو شرط اعادته في الرق ان خالف فقولا
المروى لزوم ويشترط في المعتق جواز التصرف والاختيار ^{لقص}
والقربة وفي عتق الصبي اذا بلغ عشر اوية بالجواز حسنة ولا

يصح عتق التكران وفي وقوعه من الكافر تردد ويعتبر في المعتق
ان يكون مملوكا حال العتق مسلما ولا يصح لو كان كافرا وبكره لو
كان مخالفا ولو نذر عتق احدهما الزوم ولو شرط المولى على المعتق
الخدمة زمانا معيناً صح ولو آتق ومات المولى فوجد بعد المدة
فهل للورثة الخدم المروى لا واذا طلب المملوك البيع لم يجب اجبا
وبكره التفريق بين الولد وامه وقيل يحرم واذا اتى على المملوك
المؤمن سبع سنين استحب عتقه وكذا لو ضرب مملوكه ما هو جلد
مسائل سبع الاولى لو نذر تحرير اول مملوك يملكه فذلك جماعة
تختار في احدهم وقيل يفرع بينهم وقال ثالث لا يلزمه عتق الثا
لثة لو نذر عتق اول ما تلده فولدت تؤمين عتقا الثالثة لو اعتق
بعض ماله يملكه ففعل له هل اعتقت ماله يملك فقال نعم لم ينعتق
الا من سبق عتقه الرابعة لو نذر عتق امه ان وطئها فخرجت
عن ملكه ان حلت اليامين وان عادت بملك مستأنفه ^{لغنا}
لو نذر عتق امه كل عبد قد جيم في ملكه اعتقت من كان في ملكه

مدة ستة اشهر فصاعدا السادسة مال الموقوف لمولاه وان لم يشترط
وقيل ان لم يعلم به فهو له وان علم ولم يشترط فهو للعبد
التابعة اذا اعتق ثلث عبده استخرج الثلث بالقرعة واما
الشراية فمن اعتق شقصا من عبده عتق كله ولو كان له شريك قوم
عليه نصيبه ان كان مؤسرا وسعى العبد في فك باقية ان كان الموقوف
معترا وقيل ان قصدا لاضرار فله ان كان مؤسرا وبطل العتق ان كان
معترا وان قصدا القرية لم يلزمه فله وسعى العبد في حصه الشريك
فان امتنع استقر ملك الشريك على حصه فاذا اعتق الحامل تخبر
الحمل ولو استثنى رقه لرواية السكون وفيه مع ضعف السند ان كان
منشاء عدم القصد الى عتقه واما العوارض فالعبي والجذام وتكيل
المولى بعبده والحق الاصحاب لافتراد فتى حصل احده هذه الاسباب
فيه انعتق وكذا اذا سلم العبد في دار الحرب سابقا على مولاه
وكذا لو كان وارثا لا وارث له غيره دفعت قيمته الى مولاه كتب
التدبير والمكاتبة والاستيلاء واما التدبير فلفظه الصريح ان

بقى من حياتي وحر بعد وفاتي ولا بد فيه من النية ولا حكم لعبارة
الصبي ولا المجنون ولا السكران ولا المنحج الذي لا قصد له و
في اشراط القرية ثمة ولو حلت المدبرة من مولاهما لم تبطل تدبيرها
وتعتق بوفاته من الثلث ولو حلت من غيره بعد التدبير فالولد مدبر
كهيئتها ولو مرجع المولى في تدبيرها لم يصح رجوعه في تدبير الاولاد فقيه
قول اخر ضعيف ولو ولد المدبر من مملوكة كان اولاده مدبرين ولو مات
الاب قبل المولى لم تبطل تدبير الاولاد وعتقوا بعد موت المولى من
ثلاثة ولو قصر سعيه في ما بقي منهم ولو دبر الجبلي لم يسر الى ولدها وفي
رواية ان علم بجبلها فاني بطنها بمنزلتها ويعتبر في المدبر جواز
التصرف والاختيار والقصد وفي صحته من الكافر تردد اشبهه
الجواز والتدبير وصية يرجع فيه المولى متى شاء فلو مرجع قوله
صح قطعها اما لو باعها او هبها فقولان احدهما يبطل به التدبير
وهو الاشبه والاخر لا يبطل ويمضي البيع في خدمته وكذا الهبة
والمدبر برقي ويترجم موت المولى من ثلثه والذين مقدما على الثلث

سواء كان سابقا على التدبير او متاخرا عنه وفيه رواية بالتفضل
منه بركة وسبيل التدبير باق المدبر ولولد له في حال اباقه كان ولادة
رقا ولو جعل خدمت عبده لغيره ثم قال هو حر بعد وفات الخدم
صح على الرواية ولو ابق لم تبطل تدبيره وصار حرا بالوفاة والاسبيل
عليه واما المكتوبة فتستدعي بيان ان كانها واحكامها والاك
اربعة العقد والمالك والمكاتب والعوض والكتابة مستحبة
مع الديانة وامكان الاكساب ويتأكد ببول المملوك ولو كان عاجزا
وهي قسمان فان اقتصر على العقد فهي مطلقة وان اشترط عوده
رقامع العجز فهي مشروطة وفي الاطلاق يتحرر منه بقدر ما اذ
وفي المشروطة يرد رقامع العجز وحده ان يؤخر النجم عن محله
وفي رواية ان يؤخر نجم النجم وكذا لو علم منه العجز ويستحب
للمولى الصبر ان عجز وكما يشترطه المولى على المكتبة لانهم مالم
يخالف المشرع ويعتبر في المالك جواز التصرف والاختيار في
اعتبار الاسلام تردد اشبهه انه لا يعتبر ويعتبر في المملوك

التكليف

التكليف وفي كتابة الكافر تردد الاظهر للنوع ويعتبر في العوض كونه سنا
موجلا معلوم القدر والوصف مما يصح تملكه للمولى ولا حد لاكثر
لكن بكرة ان يتجاوز قيمته ولو دفع ما عليه قبل الاجل فالمولى
في قبضه بالخيار ولو عجز المطلق عن الاداء فله الامام من هم الرقا
وجوبا واما الاحكام فسايل الاولى اذ اقامت المشروط بطلت الكتابة
وكان ماله واولاده لمولاه وان مات المطلق وقد ادى شيئا تحرر
منه بقدره وكان للمولى من تركته بنسبة ما بقي من رقيقته ولو
رشته بنسبة الحرية ان كانوا احرار في الاصل والالتحرر منهم بقدر
ما تحرر منه والزمو ما بقي من مال الكتابة فاذا ادوة تحرروا
ولو لم يكن له مال سعوافه ما بقي من ابيهم وفي رواية يودون ما
بقي من مال الكتابة وما فضل لهم والمطلق اذا وصى او وصى
له صح في نصيب الحرية ويطل الزايد وكذا لو وجب عليه حدا قيم
عليه من حد الاحرار بنسبة ما فيه من الحرية ومن حد العبيد
بنسبة ما فيه من الرقية ولو نزل في المولى بكتابة المطلقة سقط

عنه من الحد بقدر نصيبه منها وحده بما تحترق الثانية ليس للمكاتب
التصرف في ماله بهبة ولا اعتق ولا افراض الا باذن المولى وليس
للمولى التصرف في ماله بغير الاستيفاء ولا يحل له وطى المكاتب ^{بالماء}
ولا بالعقد ولو طبعها مكرها الزم مهرها ولا تزوج الا باذنه
ولو حلت بعد الكتابة كان حكم ولدها حكمها اذا لم يكونا حرارا
الثالثة يجب على المولى اعانته من الزكوة ولو لم يكن استحب تبرعها
واما الاستيلاء فهو يتحقق بملوك امته منه في ملكه وهي مملوكة
لكن لا يجوز بيعها ما دام ولدها حيا الا في غن رقبته اذا كان
دينا على مولاهما ولا جهة لقضائه غيرها ولو مات الولد جاز
بيعها ويحترق بموت المولى من نصيب ولدها ولو لم يخلف لليت
سواها اعتق منها نصيب ولدها وسعت فيما بقي وفي رواية
يعوم على ولدها ان كان مؤسرا وفي رواية محمد بن قيس عن
ابي جعفر في وليدة نصرانية اسلمت وولدت من مولاهما
غلاما وماتت فاعتقت وتزوجت نصرانيا وتصرعت فولدت

فقال

فقال ولدها لابنها من سيدها وتجنس حتى تضع وتقتل وفي النهاية
^{وهو} يفعل بها ما يفعل بالموقلة والرواية شاذة كتاب الاقرار
والنظر في الاركان واللاحق والاركان اربعة الاول
الاقرار وهو اخبار الانسان بحق لارم له ولا يختص لفظا
وبقوم مقامه الاشارة لوقال عليك كذا فقال نعم واجل ^{اقول}
وكذا لوقال اليس عليك كذا فقال بلى ولوقال نعم قال الشيخ لا
يكون اقرارا وفيه تردد ولوقال انا مقرر فلزمه الا ان يقول
بلى ولوقال بعينه او بعينه فهو اقرار ولوقال لي كذا فقال تزنا او
انتقدم يكن شيئا وكذا لوقال تزنها او انتقدمها ما لوقال اجلني
بها او قضيتكها فقد اقر وانقلب مدعيها الثاني المقر ولا بد من
كونه مكلفا مختارا جائزا التصرف فلا تقبل اقرار الصغير ولا
المجنون ولا العبد عبال ولا حد ولا حباية ولا وصية قصاصا
الثالث في المقر له ويشترط فيه اهليته التملك وتقبل الوقر
للحمل تنزيلا على الاحتمال وان بعد وكذا الوقر لعبد ويكون

للمولى الرابع في المقرية فلو قال له على مال قبل تفسيره بما يملك وان قل
 ولو كان شئ فلا بد من تفسيره بما ثبت في الذمة ولو قال الف درهم بيع
 في تفسيره لالف اليه ولو قال مائة وعشرون درهما فالكل درهم
 وكذا كناية عن الشئ فلو قال كذا درهم فالأقرار بدهم وقال الشيخ لو قال
 كذا درهما لم يقبل تفسيره بأقل من أحد عشر درهما ولو قال وكذا ولم
 يقبل أقل من أحد وعشرون والأقرب الرجوع في تفسيره إلى المقر ولا
 يقبل أقل من درهم ولو أقر بشئ مؤجلاً فانكر الغريم أجل لزمه حالاً
 وعلى الغريم اليمين والواحق ثلثة الأول في الاستثناء ومن شرطه
 الاتصال العادي ولا يشترط الجنس والانقضاء المستثنى عن المستثنى
 منه فلو قال له على عشرة الأستة لزمه أربعة ولو قال ينقص ستة
 لم يقبل منه ولو قال عشرة الأخسة الأثثة لزمه ثمانية ولو قال له
 على عشرة الأثثة كان أقراراً بأربعة ولو قال درهم ودرهم الأدرهما
 لزمه درهمان ولو قال عشرة الأثو باسقط من العشرة قيمة الثوب و
 إليه تفسير القيمة ما لم يستغرق العشرة الثاني في تعقيب الأقرار بما ينشأ

لو قال هذا الغلان بل الغلان فهو الأول ويعزم القيمة للثاني ولو قال له
 على مال من ثمن خمر لزمه المال ولو قال ابتعت لحيار وانكر البائع قبل
 إقراره في البيع دون الخيار وكذا لو قال من ثمن سبع لم يقضه الثالثة
 الأقرار بالنسب وينتدب في الأقرار بالولد الصغير مكان النبوة وجهاً
 نسب الصغير وعدم المنازع ولا يشترط التصديق لعدم الإيلية
 ولو بلغ فانكر لم يقبل ولا بد في الكبير من التصديق وكذا في غيره من
 الأنساب وإذا تصادقا قوارباً بينهما ولا يتعدى للتصادقين
 ولو كان للمقر ورثة مشهورون لم يقبل في النسب ولو تصادقا
 وإذا أقر الوارث بآخر وكان أولى منه دفع إليه ما في يده وإن كان
 مشاركاً دفع إليه بنسبة نصيبه من الأصل ولو أقر باثنين فتنا
 كرا لم يلتفت إلى تناكرهما ولو أقر بأولى منه ثم بمن هو أولى من المقر
 له فإن صدقه الأول دفع إلى الثاني وإن أكرهه ضمن المقر كان
 نصيبه ولو أقر بمساويه فتناكره ثم أقر بمن هو أولى منها فإن صدق
 دفعاً ما معها وإن أنكر عزم للثاني ما كان في يده ولو أقر لهينة

بروح دفع اليه مما في يده بنسبة نصيبه ولو اقر بأخيه لم يقبل الا ان
يكذب نفسه فعزيم له ان انكر الاول وكذا الحكم في الزوجات اذا قرنا
ولو اقر اثنتان من الورثة صح النسب وقاسم الوتران ولو لم يكونا
مرضيين لم يثبت النسب ودفع اليه مما في ايديهما بنسبة نصيبه من
التركة **والنظر في امور ثلثة الاول ما به تنعقد ولا**
تنعقد الابان لله وباسمائه الخاصة وما ينصرف اطلاقه اليه كالتحا
والباري دون ما ينصرف اطلاقه اليه كالموجود ولا تنعقد لو
قال اقسم او اخلف حتى يقول بالله ولو قال العزائم كان يمينا ولا كذا
لو قال بحق الله ولا تنعقد الحلف بالطلاق والعناق والظهار ولا
بالحرم ولا بالكعبة ولا بالمصحف وتنعقد لو قال حلفت برب المصحف
ولو قال هو يهودي او حلف بالبراءة من الله ورسوله ولا يمينه
لم يكن يمينا والاستثناء بالمشية في اليمين يمنعها الانعقاد اذا
تصلت
بما جرت العادة ولو تراخي عن ذلك من غير عذر ازميت اليمين
وسقط الاستثناء وفيه رواية يجوز الاستثناء الى اربعين

يوما وهي متروكة الثاني الحالف ويعتبر فيه التكليف والاختيار
والقصد ولو حلف من غير نية كانت لغوا ولو كان اللفظ صريحا
ولا يمين للمكران ولا المكره ولا القضيان الا ان يكون لاحد
قصد الى اليمين ويصح اليمين من الكافر وفي الخلاف لا يصح ولا تنعقد
يمين الولد مع الوالد الا باذنه ولو باذنه كان للوالد حلها ان لم يكن
في واجب او ترك محرم وكذا الزوجة مع زوجها والمملوك مع مولاه
الثالث في المتعلق اليمين ولا يمين الا مع العلم ولا يجب بالقبوس
كفارة وتنعقد لو حلف على فعل واجب او مندوب او على ترك
محرم او مكروه ولا تنعقد لو حلف على ترك واجب او مندوب
او فعل محرم او مكروه ولو حلف على مباح وكان الاولى مخالفة
في دينه او دنياه فليات ما هو خير له ولا اثم ولا كفارة واذا
تساوى فعل ما تعلقت به اليمين وتركه وجب العمل بمقتضى
اليمين ولو حلف لزوجه الا تزوج او لا يتبرأ لم تنعقد يمينه
وكذا لو حلفت هي الا تزوج بعده وكذا لو حلفت الا تخرج معه

وتستغفروا الغيبة والله تفعل كذا ولا يلزم أحدهما وكذا الوحاة -
لعزيمه على إقامة بالبلد وخشي مع الإقامة الضرر وكذا الو
حلف ليضربن عبدة فالعفو أفضل ولا انتم ولا كفارة ولو
حلفت على مكن فنجدة العجز انحلت اليمين ولو حلف على تخليص
المؤمن أو دفع اذية لم يأنتم ولو كان كاذبا وأحسن التورية
موتى ومن هذا الووهب له ما لا يكتب له ابتاع وقبض عن
فنازعه الوارث على تسليم الثمن حلف ولا انتم ويؤثرى ما
يخرجه عن الكذب وكذا لو حلف ان ماله كله وإحاراه وقصد
التخلص من ظالم لم يأنتم ولم يتحرروا وبكره الحلف على القليل
وان كان صادقا مسئلتان الاولى روى ابن عطية فيمن
حلف الا يشرب من لبن عنزله ولا ياكل من لحمها انه يحرم عليه
من لبن اولادها وحومهم لانهم منها وفي الرواية ضعف وقال
الشيخ في النهاية ان شرب الحاجة لم يكن عليه شيء واليتقيد
حسن الثانية روى ابو بصير عن ابن عبد الله ع في رجل اعجبته

جارية

جارية عفته فخاف لانتم فحلف بالايان الا يمسها ابدا فموتها الجارة
اعليه جناح ان يطاها فقال انما حلف على الحرام وعلي الله رحمه
فوترته اياها لما علم من عفته والنظر في مو
اربعة الاول الناذر ويعتبر فيه التكليف والاسلام والقصد
ويشترط في النذر للمرأة اذن الزوج وكذا نذر المملوكة فلو يادد
احدهما كان للزوج والمالك فضحه ما لم يكن فعل واجب او ترك
محرم ولا تستعقد في سكر يرفع القصد ولا غضب كذلك الثاني
الصيغة وهي ان تكون شكرا برأك قوله ان رضقت ولدا فلله
على كذا او استدفاعا كقوله ان برأ المريض فلله على كذا او
زجرا كقوله ان فعلت كذا من المحرمات او ان لم افعل كذا من
الطاعات فلله على كذا او تبرعا كقوله لله على كذا وانما في
انقاده مع الشرط وفي انقاده التبرع قولان شبههما ^{انقاده} ^{انقاده}
ويشترط النطق بلفظ الجلالة فلو قال على كذا لم يلزم ولو اعتقد
انه ان كان كذا فلله عليه كذا ولم يتلفظ بالجلالة فقولان

اشبههما انه لا ينعقد وان كان الايمان به افضل وصيغته العهد
ان يقول عاهدت الله متى كان كذا فعلى كذا وينعقد مطلقا وفي
اعتقاده اعتقاد اقوالا اشبههما انه لا ينعقد ويشترط فيه المقصد
كالنذر الثالث في متعلق النذر وضابطه ما كان طاعة لله مقلدا
للتأذير ولا ينعقد مع العجز وسقط لو تجدد العجز والسبب اذا كان عتقا
وكان النذر يشكر الزم ولو كان نجزا لم يلزم وبالعكس لو كان السبب
معصية ولا ينعقد لو قال لله على نذري واقصر وتنقذ لو قال على
قربة ويبرء بفعل قربة ولو صوم يوم او صلوة ركعتين ولو نذر
صوم حين كان ستة اشهر ولو قال زما ناصام خمسة اشهر ولو
نذر الصدقة بما لكثير كان ثمانين درهما ولو نذر عتق كل عبد
له قديم اعتق من له في ملكه ستة اشهر فصاعدا هذا ما لم ينو
شيئا غيره ومن نذر في سبيل الله صرفه في البر ولو نذر الصدقة
بما يملكه لزم فان شق قومه واخرج شيئا فشيئا حتى يوفي
الرابع في اللواحق وهي مسائل الاولى لو نذر يوما معينا فان اتفق

له السفر اطر وقضاه وكذا لو مرض او حاضت المرأة او نفست ولو شرط
صومه سفرا وحضرا صام وان اتفق في التفرقة ولو اتفق يوم عيد اطر
وفي القضاء تردد ولو عجز عن صومه اصلا قيل سقط وفي رواية
ينصدق عنه بعد الثانية ما لم يعين بوقت يلزم الذمة مطلقا
وما قيد بوقت يلزم فيه ولو اخل الزمة الكفارة وما علقه بشرط
لم يقرنه بزمان فقولا ان احدهما يتضييق فغله عند الشرط والاخر لا
تضييق وهو اشبه الثالثة من نذر الصدقة في مكان معين او
الصوم او الصلوة او في وقت معين لزم ولو فعل ذلك في غيره اعم
الرابعة لو نذر ان يرى مريضه او قدم مسافره فان البرى والقدر
قبل النذر لم يلزم ولو كان بعده لزم الخامسة من نذر ان يرقى
ولدا حج به عنه ثم مات حج به او حج عنه من اصل التركة السادسة
من جعل دابة او تجارية هديا لبيت الله بيع ذلك وصرف ثمنه
في معونة الحاج والزائرين التابعة روى اسحق بن عمار عن
ابي ابراهيم عليه السلام في رجل قال ان تزوجت قبل ان احج فعلى

حرفاً بالتكاح تحرر الغلام وفيه اشكال الا ان يكون نذراً الشأ
روى رفاعه عن ابي عبد الله ع رجل نذر الحج ولم يكن له ماله فحج
عن غيره يخبر عن نذره قال نعم وفيه اشكال الا ان يقصد ذلك
بالنذر التاسعة قبل من نذر الابع خاد ما ابد الزمه الوفاء و
ان احتاج الى غناها وهو استناد الى رواية من رسالة العاشرة ^{لعمد}
كاليمين يلزم حيث يلزم ولو تعلّق بها الاغود منها الفقه ديناً او
ديناً خالف ان شاء ولا كفارة ^{يؤكل من}
الصيد ما قتله السيف والرمح والسم والمعارض اذا خرق ولو
اصاب السهم معترضا حل ان كان فيه حديد ولو خلا منها
لم يؤكل الا ان يكون جاذاً فخرق وكذا ما يقتله الكلب المعلم دون
غيره من الجوارح ولا يؤكل ما قتل الفهد وغيره من جوارح
البهائم ولا ما قتله العقاب وغيره من جوارح الطير الا ان
يزكى وادرك ذكاته بان يجده ورجله تركض او عينه تطرق
وضابطه حركة الحيوان ويشترط في الكلب ان يكون معلماً ^{يسل}

اذا اغرى وتيجرا زجر ولا يعتاد اكل صيده ولا عبرة بالنذرة
ويعتبر في المرسل ان يكون مسلماً او بحكمه قاصداً بارساله ^{لصيد}
مستقياً عند الارسال فلو تركه عند الم يؤكل صيده ويؤكل لو نسي اذا
اعتقد الوجوب ولو ارسل وسمي غيره لم يؤكل صيده الا ان يذكر
ويعتبر الا يغيب عنه فلو غاب وحياته مستقرة ثم وجده مفتقراً
او ميتاً لم يؤكل وكذا السهم ما لم يعلم انه القاتل ويجوز الاصطيا
بالشركة والحباله وغيرهما من الالة والجوارح لكن لا يحل منه
الا ما ذكر الله والصيد ما كان مستعافاً فلو قتل بالسهم فرخاً او
قتل الكلب طفلاً غير مستعاف لم يحل ولو رمى طائراً فقتله وفرخاً
لم يحل الطائر دون فرخه في احكام الصيد الا في الوقت الحاقه
الكلاب قبل ادراكه حل الثانية لو رماه بهم فتردى من جبل
او وقع في ماء ثقات لم يحل وينبغي هنا اشتراط استقرار
الحياة الثالثة لو قطعه السيف باثنين ولم يتجر كاحل ولو تحرك
احدهما فهو الحلال ان كانت حياته مستقرة لكن بعد التدكية

ولولم يكن مستقرة حلا وفي رواية يؤكل الاكبر دون الاصغر وهي
شاذة ولو اخذت الجبال منه قطعة فهي ميتة الرابعة اذا اذ
الصيد هي حياة مستقرة ولا آله في ذكبه لم يحل حتى يذبح في
رواية ابي جميل يدع الكلب حتى يقتله لو ارسل كلبه فارسل
كافر كلبه فقتل اصيدا او مسلم لم يسم او من لم يقصد الصيد
لم يحل السادسة لو رمى صيدا فاصاب غيره حل ولو رمى الصياد
فقتل صيدا لم يحل السابعة اذا كان الطير مالم يجابحه فهو
لصائده الا ان يعرف مالكة فيرده اليه ولو كان مقصودا
يؤخذ لان له مالكا ويكره ان يرمى الصيد ما هو اكبر منه
ولو اتفق قيل حرم ولا شبه الكراهية وكذا يكره اخذ الفراخ
من اغنايشها والصيد بكل علمه مجوسى وصيد السماء
يوم الجمعة قبل الصلوة وصيد الوحش والطير بالليل وال
لذبايح تستدعي بيان الفصول الاول للذبايح ويشترط فيه
الاسلام او في حكمه ولو كان انثى وفي الكتابي قولان اشهرهما

الثاني

للتبع وفي رواية ثالثة اذا سمعت التسمية فكل بالافضل ان يليه
المؤمن نعم لا يحل ذباجة المعادي اهل البيت عليهم السلام ان
الآله ولا تصح الا بالحد يد مع القدرة ويجوز بغيره مما يقرب
الادراج عند الضرورة ولو مروة او لبطة او زجاجة وفي
الظفر والسن مع الضرورة ترد الثالث الكيفية وهي قطع
الاعضاء الاربعة المري والودجان والحلقوم وفي رواية
اذا قطع الحلقوم وخرج الدم فلا بأس ويكفي في النحر الطعن
في الثغرة ويشترط استقبال القبلة بالذبيحة مع الامكان
والتسمية فلو اخل باحدهما عمدا لم يحل ولو كان نسيانا حل
ويشترط نحر الابل وذبح ما عداها فلو نحر المذبح او ذبح
المختور لم يحل ولا يحل حتى يتحرك بعد التذكية حركة
الحى وادناه ان يتحرك الذنب او تطرف العين وخرج الد
المعتدل وقيل يكفي احدهما وهو اشبه وفي ابانة الرءس
بالذبيح قولان المروي انها يحرم ولو سبقت التكين فابانة

لم يحرم الذبيحة ويستحب في الغنم ربط يدي المذبح واحد
رجليه وامساك صوفه او شعرة حتى يبرد وفي البقر عقل يديه
ورجله واطلاق ذنبه وفي الابل ربط اخفافه الى ابطيه وفي
الطيور اساله ويكره الذباحة ليل او نفع الذباحة وقلبتكين
في الذبح وان يذبح حيوان واخر ينظر اليه وان يذبح بيده ما
زياه من النعم ويحرم سلع الذبيحة قبل بردها وقيل بكرة وهو
اشبهه ويلحق به احكام الاول ما يباع في اسواق المسلمين يجوز
اكتناجه من غير تقصص الثاني ما يعتد به ذبحه او غيره من الحيوان
كالمتعضى والمتردى في بئر يحوز عقره بالسيف وغيره مما
يجوز اذ اخشى تلفه الثالث ذكاة التمسك اخراجه من الماء
حيًا ولا يعتبر في المخرج الاسلام ولا التسمية ولو شرب ونضب
عنه الماء فاخذ حيًا حل وقيل يكفي ادراكه بان يضطرب ولو
صيد واعيد في الماء مات لم يحل وان كان في الالة وكذا الجراد
ذكاته اخذه حيًا ولا يشترط اسلام الاخذ ولا التسمية ولا

ما يموت قبل اخذه وكذا الواحرقه قبل اخذه ولا يحل منه
ما لم يستقل بالطيران الرابع ذكاة الجنين ذكاة امه اذا تمت
خلقه وقيل يشترط مع اشعاره الا تلجج الروح وفيه بعد
ولو خرج حيًا لم يحل الا بالذكاة كتب الاطعمة والاشربة
والنظر فيه يستدعي اقسام الاول في حيوان البحر ولا يؤكل منه
الا السمك له فلس ولو نزل عنه كالكنعة ويؤكل الزنبا والاركان
والطمير والطيور التي لا يلامى ولا يؤكل السلفيات ولا المضغ^{دع}
ولا الشيطان وفي الجري روايتان اشهرهما التحريم وفي
لزاما والمار ما هي والزهور روايتان اسمها والوجه الكرا^{هي}
ولو وجد في سمك اخرى حلت ان كانت مما يؤكل ولو قذفت
الحية سمكة تضطرب فهي حلال ان تسلم فلو سها ولا يؤكل
الطافي وهو الذي يموت في الماء وان كان في شبكة او خيط
ولو اختلط فيها باليت حل والاجتناب احوط ولا يؤكل جلا^ل
التمسك حتى يطعم علفا طاهرا يوما وليلة ويبيض السمك

المحرم مثله ولو اشتبه اكل منه الحنظل لا امس القسم الثاني في الميتة
 ويؤكل من الانسية النعم ويكره الخيل والحمير والبغال والكرامية البغال الشدة
 ويحرم الجلال منها على الاصح وهو ما يأكل عنزة الانسان محضاً وكل
 مع الاستبراء بان يربط ويطعم العلف وفي كمية اختلاف محصلة
 استبرأ الناقة باربعين يوماً والبقرة بعشرين والشاة بعشرة ويؤكل
 من الوحشية البقرة والكباش الجبلية والحمر والغزلان والحامير
 ويحرم كل ما له ناب وضابطه ما يفترس كالاسد والثعلب
 يحرم الارنب والضب واليربوع والحشار كالقارعة والبقعة والحية
 والخنافس والصراصير ونبات وردان والقمل الثالث في الطير
 والحرام منه ما كان سباعاً كالباري والرحمة وفي الغراب ^{ثان}
 والوجه الكراهية ويتأكد في الابقع ويحرم من الطمير ما كان
 صغيره اكثر من دفيغه وما ليس له فانصة ولا حوصلة ولا
 صيصه ويحرم الخفاش والطاووس وفي الخطاف تردد ^{هنة} والكرامة
 اشبه وتكره الفاخة والقبرة واغلظ كراهية الهدهد والصرد

والصوام

والصوام والشقاق ولو كان احد المحللة جلاً لاحرم حتى يستبرأ
 فالبطة وما اشبههما بخمسة ايام والدجاجة بثلاثة ايام
 ويحرم الذنابير والذباب والبق والبراغيث والبيض ما يؤكل ولو
 اشتبه اكل منه ما اختلف طهره ويترك ما اتفق مسئلتان
 الاولى اذا شرب المحلل لبن الخنزير كره وان اشتد به حرم لحمه
 ولحمه مثله الثانية لو شرب خمر المحرم بل يغسل لحمه ولا يؤكل
 كلما في جوفه ولو شرب بولا المحرم وغسل ما في جوفه القسم الثاني
 في الجامد وهو خمسة الاول الميتات ولا شفاع بها محرم ويجل
 منه ما كان طاهراً في الحيوان وهو عشرة الصوف والشعر والوبر
 والريش والقرن والعظم والسن والظلف والظفر والبيض
 اذا كسب القشر الاعلى والافخية وفي اللبن روايتان ولا شبه
 التحريم الثاني ما يحرم من الذبيحة وهو خمسة القضييب وال
 الانثيان والطحال والفرت والدم وفي المثانة والمشيمة
 والمرارة والمشيمة تردد اشبهه التحريم للاستحباب وفي

الفرج والعلينا والتجاع وذات الاناجع والغدد وحزرة مهرة
الدماغ والحدق خلاف اشبهه الكراهية وبكرة الكلى واذناء القلب
والعروق واذ اشوى الطحال مشقوبا فاعتته حرام والافه وحلال
الثالث الاعيان التجسية كالعذرات وما بين من الحي والعجين
اذ اعجز بالماء النجس وفيه رواية بالجواز بعد خبره لان النار
قد ظهرت في الرابع الطين وهو حرام الاطين قبر الحسين لا يستشفاء
ولا يتجاوز قد الحضة الخامسة السموم القاتل قتلها وكثيرها
وما يقتل كثيرة فالمحرم منه ما بلغ ذلك الحد القسم الرابع
في المايغات والمحرم خمسة الاول النخم وكل مسكر والعصير
اذا غلى الثاني الدم وكذا العلقه ولو في البيضة وفي نجاستها
تردد اشبهه النجاسة ولو وقع قليل دم في قدر وهو يغلى لم
يجز المرق ولا ما فيه اذا ذهب بالغليان ومن الاصحاب
من منع من المايغ واوجب غسل التوابل وهو حسن كما لو وقع
غيره من النجاسة الثالث كل مايغ لاقه النجاسة فقد نجس

كالنخم والدم والميتة والكافر الحربي وفي الذمى روايتان اشهرهما
النجاسة وفي رواية اذا اضطر الى مأكلة امره يغسل يديه وهي
مأكلة ولو كان ما وقعت فيه النجاسة جامدا القى ما يكشفها
النجاسة وحل ما عداه ولو كان المايغ دهنا جاز بيعه للاستفاد
تحت السماء لا تحت الاظلة ولا يحل ما يقطع من اليات الغنم
ولا يستصح بما يذاب منها وما يموت فيه مما له نفس ساكنة
من المايغ بنجس دون ما لا نفس له الرابع ابوال مالايؤكل لحمه
وهل يحرم بول مالايؤكل لحمه قيل نعم الاول الابل والتحليل شبه
الخامس اللبان الحيوان المحرم كاللبوة والذئبة والحرمة وبكرة
ما كان لحمه مكروها كالان حلبة وجامدة القسم الثاني
في اللواحق وهي سبعة الاول شعر الخنزير نجس سواء اخذ
من حي او ميت على الاظهر فان اضطر استعمل ما لا دشتم
فيه وغسل يديه ويجوز الاستقاء به ونجس الميتة ولا
تصل بمائها الثانية اذا وجد لحم فاشبهه القى في النار فان

فان انقبض فهو منك وان انبسط فهو ميتة ولو اختلط الذكي
بالميتة اجتنبا وفي رواية الحبل يباع ممن يستحيل الميتة ^{لثة}
لا ياكل الانسان من مال غيره الا باذنه وقد رخص مع عدم
الاذن في اكل من يوت من تضمنه الآية اذ لم يعلم الكرا^{هية}
وكذا ما يمل الانسان به من ثمرة التخل وفي ثمرة الذرع والشجر
تردد ولا يقصد ولا يحمل الزابعة من شرب خمر او شيا غيبا
فبصاقة طاهر ما لم يكن تغييرا بالتجاسة الخامسة اذ اباع
ذمي خمر اشتم اسلم فله قبض ثمنه السادسة الخمر محل اذا قلب
خلا ولو كان بعلاج ولا يحمل لو القى فيها خل استهلكها وقيل لو
القى في الخل خمر من اناؤه فيه خمر لم يحمل حتى يصير ذلك الخمر
خلا وهو متروك السابع لا تحرم الربويات والاشربة وان
شتم منها راحة المسكر وكثرة الاسلاف في العصور وان يثبت
على لجحه من يستحيله قبل ان يذهب ثلثاه والاستشفاء
الجبال الحار التي شتم منها راحة الكبرى كتاب الغضب

والنظر في امور اربعة الاول الغضب هو الاستقلال باقبات اليد على
مال الغير عدوانا ولا يضمن لو منع المالك من امساك الذاتة المنة
وكذا لو منع من القعود على بياطه ويصح غضب العقار المنقول
ويضمن بالاستقلال به ولو سكن الدار قهرامع صاحبها ففي
الضمان قولان ولو قلنا بالضمان ضمن النصف ويضمن حمل
الذاتة لو غضبها وكذا لامة ولو تعاقبه الايدي على المعصوب
فالضمان على الكل ويختار المالك والخمر لا يضمن ولو كان صغيرا
لكن لو اصابه تلف بسبب الغاصب ضمنه ولو كان لا بسببه
كالموت ولزغ الحية فقولان ولو حبس صانع لم يضمن اجرة
ولو انتفع به ضمن اجرة الانتفاع ولا يضمن الخمر لغضب من
مسلم ويضمنها لو غضبها من ذمي وكذا الخنزير ولو وقع على مال
بابا فسرقت ضمن السارق دونه ولو ازال القيد عن فرس فترها
وعن عبد مجنون فابق ضمن ولا يضمن لو ازاله عن عاقل الثا^{لثة}
في الاحكام يجب رد المعصوب وان تعسر كالحشبة في البناء

واللوح في السفينة ولو عابض من الارش ولو تلف او تعدد العوضون
 مثله ان كان متساوي الاجزاء او قيمته يوم الغصب ان كان مختلفا
 وقيل اعلى القيم من حين الغصب الى حين التلف وفيه وجه
 اخر ومع ردة لا يرد زيادة القيمة السوقية وترد الزيادة لزيادة
 في العين او الصفة ولو كان المغصوب ذابة ضابت ردها
 مع الارش ويتساوى بهيمة القاضى ولو كان عبدا وكان
 وكان الغاصب هو المجاني ردة ودية الجناية ان كانت
 مقدرة وفيه قول اخر ولو مزج الزيت بمثله ردة العين وكذا
 لو كان باجود منه ولو كان بادون ضمن المثل ولو زادت قيمة
 المغصوب فهو لما لكه اما لو كانت الزيادة لانضيا في عين كالصبغ
 والآلة في الابنية اخذ العين ورد الاصل ويضمن الارش ان
 نقص الثالث في اللواحق وهي سنة الاول فوايد المغصوب للمالك
 منفصلة كانت كالولدا ومتصلة كالصوف والتمر او منفعة
 كاجرة السكنى وركوب الدابة ولا يضمن من الزيادة المتصلة

ما لم يزد به القيمة كالو من المغصوب وقيمه واحدة الثاني
 لا يملك المشتري ما يقبضه بالبيع الفاسد ويضمنه وما يحدث
 من منفعه وما يزداد في قيمته كزيادة صنعة فيه الثالثة
 اذا اشترىه عالما بالغصب فهو كالغاصبة ولا يرجع بما يضمن
 ولو كان جاهلا دفع العين الى مالكها ورجع بالثمن على البائع
 وبجميع ما غرمه مما لم يحصل له في مقابلته عوض قيمة الولد
 وفي الرجوع بما يضمن من المنافع كعوض الثمرة واجرة السكنى
 ترد الرابعة اذا غصب جبار فزرعه او بيضة فافرا او خمر افحها
 فالكل للمغصوب منه الخامسة لو غصب ارضا فزرعها فالزرع
 لصاحبه وعليه اجرة الارض ولصاحبها ازالة الغرس والزهر
 بطم الحفر والارش ان نقصت ولو بذل صاحب الارض قيمة
 الغرس لم يجب احابته السادسة لو تلف المغصوب واختلفا
 في القيمة فالقول قول الغاصب وقيل القول قول المغصوب منه
 كتاب الشفعة استحقاق حصّة الشريك لا تنقلها بالبيع وانما

فيه يستدعى امور الاول ما ثبت فيه وثبت في الارضين والمساكن
اجماعا وهل ثبت فيما ينقل كالشباب والامتنعة فيه قولان والاشبه
الاقتصار على موضع الاجماع ويثبت في النجس والتحل والابنية
تبع الارض وفي ثبوتها في الحيوان قولان المروي انها لا تثبت
ومن فقهاء ثلث من اثبتت في العبد دون غيره ولا تثبت فيما لا
ينقسم كالعضايد والحمامات والنهر والطريق الضيق على الاشبه
وتشترط انتقاله بالبيع فلا تثبت لو انتقل بهبة او صلح او
صداق او صدقة او اقرار ولو كان الوقف مشاعا مع طلق
فباع صاحب الطلق لم يثبت للموقف عليه شفعه وقال
المرتضى يثبت وهو اشبه الثاني في الشفع هو كل شريك
بحصته مشاعة قادر على الثمن ولا تثبت لذى على مسلم
ولا بالجواز ولا العاجز عن الثمن ولا فيما قسم وميزا بالشركة
في الطريق والنهر اذا بيع احدهما او هما مع طشقص ويثبت
بين الشريكين ولا تثبت لما زاد على الاشهر الروايتين ولو

ادعى غيبة الثمن اجل ثلثة ايام فان لم يحضره بطلت ولو قال
في بلد آخر اجل بقدر وصوله وثلثة ايام ما لم يتضرر المشتري
ويثبت الغايب والسفيه والمجنون والصبي ويأخذهم الولي
مع العبطة ولو ترك الولي فبلغ الصبي او افاق المجنون فله
الاخذ الثالث في كيفية الاخذ يأخذ بمثل الثمن الذي
وقع عليه العقد ولو لم يكن الثمن مثليا كالريق والجوهر
اخذه بقيمته وقيل تسقط الشفعة استنادا الى رواية
فيها احتمال وللشفيع مطالبة في الحال ولو اخر لا العذر بطلت
شفعته وفيه قول اخر فلو كان لعذر لم تبطل وكذا لو توهم
زيادة الثمن او جنسا من الثمن فبان غيره ويأخذ الشفع
به من المشتري ودركه عليه ولو انهدم المسكن او عاب
بغير فعل المشتري اخذ بحصته من الثمن ولو اشترى
بثمن موحلا قيل هو بالخيار بين الاخذ عاجلا والتاخير
واخذه بالثمن في محله وفي النهاية يأخذ الشقص

ويكون الثمن مؤجلا ويلزم كفيلا ان لم يكن مليئا وهو اشبه و
لو دفع الشفع الثمن قبل حلوله لم يلزم البايع اخذه ولو ترك الشفع
قبل البيع لم تبطل اما لو شهد على البايع او بارك للمشتري او
للبيع او اذن في البيع ففيه ثردة والسقوط اشبه ومن اللواحق
مسئلتان الاولى قال الشيخ الشفعة لا تورث وقال المفيد
علم الهدى تورث وهو الاشبه ولو عفي احد الوارث عن نصبه
اخذه الباقر ولم تسقط الثاني لو اختلف المشتري والشفيع
في الثمن فالقول قول المشتري مع عينه لانه ينتزع الشيء
من يده ككتاب احيا والاموات والعامر ملك لارثا
لا يجوز التصرف فيه الا باذنه وكذا ما به صلاح العامر
كالطريق والمشرى والمراح والموان ما لا ينتفع به لعطلته
مما لم يجز عليه ملك او ملك وباداهله فهو للامام لا يجوز
احياءه الا باذنه ومع اذنه يملك الاحياء ولو كان الاما
غائبا من سبق الى احياؤه ولو كان احق به ومع وجوده له

رفع يده ويشترط في التملك بالاحياء الا يكون في يد مسلم ولا حريما
لعامر ولا مشعرا للعبادة كعرفه ومنه ولا مقطعا ولا محجرا والتجيز
يفيد موضع الاولوية لملكه مثل ان ينصب عليها منرا واما الاحياء
فلا تقدر للشرع فيه ويرجع في كيفيته الى العادة ويلحق بهذا البا
الاولى الطريق التكبر في المباح اذا اشاح اهله فحده خمسة اذرع
وفي رواية سبعة اذرع الثانية حريم بئر المغطن اربعون ذراعا
وبئر الناضح ستون ذراعا والعين في الرخوة الف ذراع وفي
الصلبة خمسمائة الثالثة من باع نخيلا واستثنى واحدة كان
له المدخل اليها والمخرج ومذاجر ائدها من الارض الرابعة
اذا اشاح اهل الوادي في مائة حبشه الاعلى للتخل الى الكعب
والذرع الى الشراك ثم يسرحه الى الذي يليه الخامسة يجوز
للانسان ان يحجى مرعا في ملكه خاصة وللإمام مطلقا القاد
اذا كان له رحي على نخلة لم يجز له ان يعدل بالماء عنها الا
برضاء صاحبها السابعة من اشترى دارا فيها زيادة من الطريق

ففي رواية اذا كان ذلك فيما اشترى فلا بأس وفي النهاية ان لم
يتميز لم يكن عليه شيء وان تميزت فخرج على البائع بالترك
والرواية ضعيفة وتفصيل النهاية في موضع المنع والوجه
البطلان وعلى تقدير الامتياز يفسح ان شاء ما لم يعلم الثامنة
من له نصيب في قناة لو نهج جازله ببيعة بما شاء التاسعة
روى اسحق بن عمار عن عبد صالح عن رجل في يده دار
لم تزل في يده ويدا ابائه وقد علم انها ليست لهم ولا يظن محي
صاحبها قال ما احب ان يبيع ما ليس له ويجوز ان يبيع
سكنانه والرواية مرسله وفي طريقها الحسن بن سماعة
وهو واقفي وفي النهاية يبيع تصرفه فيها ولا يبيع اصلها و
يمكن نقلها على ارض موات عا طلة احياءها غير المالك
باذنه فلمحي التصرف والاصل للمالك كتاب اللقطة واقتنا
ثلاثة الاول في اللقيط وهو كل صبي ضايع لا كافله ويشترط
في الملتقط التكليف وفي اشترط الاسلام تردد ولا يلتقط ا

المملوك

المملوك الا باذن مولاه واخذ اللقيط مستحب واللقيط في دار الاسلام
حرفه دار الشرك مرق واذا الميمتوال احدافا قلته موارثه الامام
اذا لم يكن له وارث ويقبل اقراره على نفسه بالرقبة مع بلوغه
ورشده واذا وجد الملتقط سلطانا استعان به على نفقته
فان لم يجد استعان بالمسلمين فان تعذر الامر ان انفق للملتقط
ويرجع عليه اذا نوى الرجوع ولو تبرع لم يرجع القسم الثاني في ا
لقضوال وهو كل حيوان مملوك ضايع واخذه في صورة الجواز
مكروه ومع تحقق التلف مستحب فالبعير لا يؤخذ ولو اخذ
ضمنه الاخذ وكذا حكم الدابة والبقرة ويؤخذ لو ترك صاحبه
من جهد في غير كلاء ولا ماء ويملكه الاخذ والشاة ان وجد
في الغلاة اخذها الواحد لانها لا تمتنع من صغير السباع و
يضمنها وفي رواية ضعيفة يحبسها عنده ثلثة ايام فان
جاء صاحبها والاتصدق بتمنها وينفق الواحد على الضالة
ان لم ينفق سلطان ينفق من بيت المال وهل يرجع على المالك

الاشبه نعم ولو كان للضالة نفع كالظهور واللبن قال الشيخ في النهاية
كان بازاء ما انفق والوجه الشفاص القسم الثالث في اللقطة وفيه
ثلاثة فصول الاول اللقطة كل ما اضاع اخذ ولا يد عليه فادوا
الدرهم يستفيع به بغير تعريف وفي قدر الدرهم ودينان وما
كان ان يذ فان وجده في الحرم كره اخذه وقيل يحرم ولا يحل
اخذة الامع نيّة التعريف ويعرف حولا فان جاء صاحبه و
الاتصدق به او استبقاه امانة ولا يملك ولو تصدق
به بعد الحول فكره المالك لم يضمن الملتقط على الاشبه و
ان وجده في غير الحرم يعرف حولا ثم الملتقط بالخيار بين
التملك والصدقة وابقائها امانة ولو تصدق بها فكره
المالك ضمن الملتقط ولو كانت مما لا يبقا كالطعام قومها
عند الوجدان وضمنها واستفيع بها وان شاء دفعها الى الخ
ولا ضمان ويكره اخذ الاداة والمحضرة والتعلين والشظاظ
والعصا والوتد والحبل والعقال واشباهه مسائل الاول وما

يجد في خربة او قلاية او تحت الارض فهو لواجده ولو وجده في
ارض لها مالك ولو مدفون اعرفه المالك والبايع فان عرفه و
الافهوا للواجد وكذا ما يجده في جوف دابة ولو وجده في جوف
سمكة قال الشيخ رحمه الله اخذه بلا تعريف الثانية ما وجده
في صندوقه او داره فهو له ولو شاركه في التصرف غيره كان
كاللقطة اذا انكره الثالثة لا تملك اللقطة بحول الحول وان عرفها
ما لم ينو التملك وقيل تملك بمضى الحول الثاني الملتقط من له
اهليته الاكتساب فلو التقط الصبي والمجنون جاز ويتولى الو
التعريف وفي المملوك ترددا شبهه الجواز وكذا الكاتب والمدبر
وام الولد الثالث في الاحكام الاول لا تدفع اللقطة الا بالبينة
ولا يكفي الوصف وقيل يكفي في الاموال الباطنة كالذهب والفضة
وهو حسن الثاني لا باس بجعل الا بق فان عينه لزم بالرد و
لم يعين ففي مرة العبد من المصرد دينار ومن خارج البلدا ربعة
دنانير على رواية ضعيفة تعضدها الشهرة والحق الشيخان

البعير وفيما عداهما حجة المثل الثالث لا يضمن المثلث في الحول
لقطة ولا لقيطاً ولا ضالة ما لم يفرط

والفقد مات ثلاثة الأولى في موجبات الارث وهي نسب
وسبب فالنسب ثلاثة مراتب الابوان والولدان تزل والاجداد
وان علوا والاخوة واولادهم وان تزلوا والاعمام والاحوال والسبب
فثمان زوجية وولاء والولاء ثلث مراتب ولأه العتق ثم ولأه
تضمن الجهرية ثم ولأه الامامة الثانية في مواقع الارث وهي
ثلاثة الكفر والقتل والرق اما الكفر فانه يمنع في طرف الوارث
فلا يرث الكافر مسلماً حربيّاً كان الكافر وذمياً او مرتداً و
يرث المسلم كافر اصليّاً ومرتداً في يرث المسلم لو ارثه المسلم
انفرد بالنسب وشاركه الكافر ولو كان اقرب حتى لو كان مضافاً
جريدة مع ولد كافر فالميراث للضامن ولو لم يكن وارث
مسلم في ارثه للامام والكافر يرثه المسلم ان اتفق ولا يرثه
الكافر الا اذا لم يكن وارث مسلم ولو كان وارث مسلم كان

الحق

احق بالارث وان بعد وقرب الكافر واذا اسلم الكافر على ميراث
قبل قيمته شاركه ان كان مساوياً في النسب وجاز للميراث
ان كان اولى سواء كان للموثر مسلماً او كافراً ولو كان
الوارث المسلم واحداً لم يرثه الكافر وان اسلم لانه لا يتحقق
هنا قسمة مسائل الاولى الزوج المسلم احق بميراث زوجته
من ذوي قرباتها الكفار كافرة كانت او مسلمة له النصف
بالزوجية والباقي بالرد والزوجة المسلمة الربع مع الوتر
الكفار والباقي للامام ولو اسلموا واحد منهم قال الشيخ
يرد عليهم ما فضل عن سهم الزوجية وفيه تردد الثانية
روى مالك ابن اعين عن ابي جعفر ع في نصر الى مات و
له ابن اخ وابن اخت مسلمان واولاد صغار لابن
الاخ الثلثان ولابن الاخت الثلث وينفقان على الاولاد
بالنسبة فان اسلم الصغار دفع المال الى الامام فان
بالغوا على الاسلام دفعه الامام اليهم فان لم يسلموا

دفع الى ابن الاخ الثلثين والى ابن الاخت الثلث الثالثة اذا كان
احدى ابوي الصغير مسلما الحق به فلو بلغ اجبر على الاسلام ولو ابا
كان كالمترد الرابعة المسلمون يتوارثون وان اختلفت اراهم
وكذا الكفار وان اختلفت مللهم الخامسة المرتد عن فطرة يقتل
ولا يستتاب ونعتد امراته عدة الوفاة ونعم يقسم امواله ومن
ليس عن فطرة يستتاب فان تاب ولا يقتل ونعتد زوجته عدة
الطلاق مع الحياة وعدة الوفاة لامعها والمرءة لا تقتل بل تجلس
وتضرب اوقات الصلاة حتى تتوب او تموت ولو كانت عن فطرة
السادسة لومات المرتد كان ميراثه لوارثه المسلم ولو لم يكن
له وارث الا كافرا كان ميراث المرتد للامام على الاظهر واما
القتل فيمنع الوارث من الارث اذا كان عمدا ظاهرا ولا يمنع لو كان
خطا وقال الشيخان يمنع من الدية حسب ولو اجتمع القاتل
وبغیره فالميراث لغير القاتل وان بعد سواء تقرب بالقاتل او
بغیره ولو لم يكن له وارث سوى القاتل فالارث للامام وهذا

مسائل الاولى الدية كالمال الميت تقتضي منها ديونه وتنفذ وصاياه
وان قتل عمدا اذا اخذت الدية وهل للذيان منع الوارث من القصاص
الوجه لا وفي رواية لهم المنع حتى يضمن الوارث الدين الثانية
يرث الدية من يتقرب بالاب ذكرانا وانانا والزوجة والزوجة
ولا يرث من يتقرب بالام وقيل يرثها من يرث المال الثالثة اذا
لم يكن للمقتول عمدا وارث سوى الامام فله القود والدية مع
التراضي وليس له العفو وقيل له واما الرق فيمنع في الوارث والموت
ولو اجتمع مع العبد الحر فالميراث للحر وبنه ولو بعد وقدر المملوك
ولو اعتق على ميراث قبل قيمته مثاركة ان كان مساويا وحائرا
الارث ان كان اولى ولو كان الوارث واحدا فاعتق الرق لم يرث
وان كان اقرب لانه لا قيمة هنا ولو لم يكن وارث سوى المملوك
اجبر مولاه على اخذ قيمته واعتق ليحوز الارث فلو قصر المالك عن
قيمه لم يفك وقيل يفك ويسعى في باقيه ويفك الابوان والاؤ
دون غيرهما وقيل يفك ذو القرابة وبه رواية ضعيفة في

الزوج والزوجة ترده ولا يرث المدبر ولا أم الولد ولا المكاتب الشرطية
ومن تخرر بعضه يرث ويورث بما فيه من الحرية وينع بما فيه من
الرقبة المقدمة الثالث في السهام وهي ستة النصف والربع وا
لثمن والثلاثان والثالث والسادس فالنصف للزوج مع عدم
الولد وان نزل والبنيت والاخت للاب والام اولاد خاصة والربع
للزوج مع الولد وان نزل وللزوجة مع عدمه والثلث للزوجة مع
وان نزل والثلاثان للبنتين فصاعدا اولادتين فصاعدا للاب
والام اولاد والثلث للام مع عدم من يجنبها من الولدان
نزل والاخت والاثنتين فصاعدا من ولد الام والسادس لكل واحد
من الابوين مع الولد وان نزل والام مع من يجنبها من الزايد
وللواحد من كلاله الام ذكر كان او انثى والنصف يجمع مع مثله
ومع الربع والثلث ومع الثلث والسادس ولا يجمع الربع والثلث
ويجمع الربع مع الثلثين والثلث والسادس ويجمع الثلث مع
الثلثين والسادس ولا يجمع مع الثلث ولا الثلث مع السدس

تسمية مسئلتان الاولى التعصيب باطل وفاضل التركة برء على ذوى
السهام عداء الزوج والزوجة والام مع وجود من يجنبها على
تفصيل يأتي الثانية لا عول في الفرايض لاستحالة ان يفرض
الله سبحانه في مال ما لا يفي به بل يدخل النقص على البنات والبنات
او من يتقرب به وسيا في ماله ان شاء الله واما المقاصد
فتلاثة الاولى في الانساب ومراتبهم ثلاث الاولى الاباء والا
فالاب يرث المال اذا انفرد والام الثلث والباقي بالزوجة ولو اجمعا
فلالام الثلث والباقي للاب ولو كان اخوة كان لها السدس ولو
شاهدتهما زوج او زوجة فالزوج النصف والزوجة الربع و
لالام ثلث الاصل اذا لم يكن حاجب والباقي للاب ولو كان لها اخت
كان لها السدس فلو انفرد الابن فالمال له ولو كان الكثر اشتركوا
بالسوية ولو كانوا ذكرا نانا واناثا فلكل ذكر سهمان وللانثى سهم ولو
اجتمع معهم الابوان فلهم السدسان والباقي للاولاد ذكران
كانوا واناثا او ذكران واناثا ولو كانت بنتا فلهما النصف والابوين

السدسان والباقي ردة اخماسا ولو كان من يحجب الام ردة على الاب والبت
ارباعا ولو كان بنتان فصاعدا فللابوين السدسان والبنين او البنات
الثلاثان بالسوية ولو كان معهما او معهن احد الابوين كان له
السدس ولهما اولهن الثلثان والباقي اربعة اخماسا ولو كان مع
البنت والابوين زوج او زوجة كان للزوج الربع وللزوجة الثمن
وللابوين السدسان والباقي للبنت وحيت يفضل عن النصف
ردة الزايد عليها على الابوين اخماسا ولو كان من يحجب الام
ردة على البنت والاب ارباعا ويلحقه مسائل الاولى اولاد
الاولاد يقومون مقام ابائهم عند عدمهم ويأخذ كل فريق
نصيب من يتقرب به ويقسمونه للذكر مثل حظ الانثيين
اولاد الابن كانوا او اولاد البنت على الاشبه ويمنع الاقرب
الابعد وردة على ولد البنت كما ردة على امه ذكر كان او انثى
ويشاركون الابوين كما يشاركهما الاولاد للصلب على الاصح
الثانية يجزئ الولد الاكبر بثياب بدن الميت وخاتمه وسيغفر

ومصحفه اذا خلف للميت غيره ذلك ولو كان الاكبر بنتا اخذه ^{كل}الا
من الذكور ويقضى عنه ما ترك من صلوة وصيام وشروط بعض
الاصحاب ان لا يكون سفيها ولا فاسدا البري الثالثة لا يرث
مع الابوين ولا مع الاولاد جد ولا جدة ولا احد من ذوى القرابة
لكن يستحب للاب ان يطعم اباه وامه السدس من اصل التركة
بالسوية اذا حصل له الثلثان وتطعم الام اباه وامها النصف
من نصيبها بالسوية اذا حصل لها الثلث فاذا ولو حصل
لاحدهما نصيبه الاعلى دون الاخر استحب له طعمة الجدة وال
لجدة دون صاحبه ولا طعمة لاحد الاجداد الامع وجود من
يتقرب به الرابعة لا تحجب الاخوة الام الا بشروط اربعة ان
يكون اخوين او اخا واختين او اربع اخواته فاذا زاد للاب و
ام او للاب مع وجود الاب غير كفرة ولا رقيق وفي القاتلة قولان
اشبههما عدم الحجب فان يكونوا منفصلين لاحمال المرتبة الثانية
الاخوة والاجداد اذا لم يكن احدا لابوين ولا ولدان نزل الميراث

للاخوة والاجداد فالأخ الواحد الأب والأم يورث المال وكذا الاخوة
 والاخت وإنما تورث النصف بالتسمية والباقي بالرد والاختين
 فصاعدا الثلثان والباقي بالرد ولو اجتمع الاخوة والاخوات لهما
 كان للمال بينهم للذكر سهمان وللأنثى سهم وللواحد من ولد الأم
 السدس ذكرًا كان وأنثى وللانثى فصاعدا الثلث بينهم بالتوبة
 ذكرًا كانوا أو أنثاء وذكرًا أو أنثاء ولا يرث مع الاخوة للأب والأم
 ولا مع احداهم احد من ولد الأب لكن يقومون مقامهم عند
 عدلهم ويكون حكمهم في الانفراد والاجتماع ذلك الحكم ولو
 اجتمع الصلات كان لولد الأم السدس إن كان واحدًا أو
 لثلاث إن كانوا أكثر والباقي لولد الأب والأم ويسقط ولد الأب
 فان ابقت الفريضة فالرد على كلاله الأب والأم ولو ابقت ^{بضعة} الفريضة
 مع ولد الأم وولد الأب ففي الرد قولان أحدهما يرد على كلاله الأب
 لأن النقص يدخل عليهم مثل اخت لأب واحد وأنثى فصاعدا
 من ولد الأم واختين للأب مع واحد من ولد الأم والاخر يرد

على الفرقين بنسبة مستحقتهما وهو أشبه والجدة المال إذا انفردت
 كان أو أم وكذا الجدة ولو اجتمع جد وجدة فان كان للأب فلها
 المال للذكر مثل حظ الأنثيين وإن كان للأم فالمال بالتوبة وإذا
 اجتمع الاجداد المختلفون فلمن يقرب بالأم الثلث على الأصح واحدًا
 كان أو أكثر ولمن يقرب بالأب الثلثان ولو كان واحدًا ولو كان
 معهم زوج أو زوجة اخذ النصيب الأعلى ولمن يقرب بالأم ثلث
 الأصل والباقي لمن يقرب بالأب والجدة لا تمنع الأب ولو اجتمع
 معهم الاخوة فالجد كالأب والجدة كالاخت مسئلتان
 الأولى لو اجتمع أربعة اجداد لأب ومثلهم لأم كان لاجداد
 الأم الثلث بينهم إن باعوا واجداد وجدته الثلثان لأبوي
 أبيه ثلثا الثلثين اثلاثا ولأبوي أمه الثلث اثلاثا أيضًا
 فتصح من مائة وثمانية الثانية الجد وان على يقاسم الاخوة
 والاداء الاخوة والاخوات وان تزولوا يقومون مقام آبائهم عند
 عدلهم في مقاسمة الاجداد والجدة ويرث كل واحد منهم

نصيب من يتقرب به ثم ان كانوا اولاد اخوة او اخوة لابا قسموا
لمال الذكر مثل حظ الانثيين وان كانوا لام اقساموا بالتسوية ^{لثنتين}
الثالثة الاعمام والاخوان للعم المال اذا انفرد وكذا للعمين فصاعدا
كذا لعمته والعمتان والعمات والعمومة والعمات للذكر مثل حظ ^{لثنتين}
فلو كانوا متفرقين فلمن يتقرب بالام السدس ان كان واحدا والثالث
ان كانوا اكثر بالتسوية والباقي لمن يتقرب بالاب والام للذكر مثل حظ
الانثيين ويسقط من يتقرب بالاب معهم ويقومون مقامهم عند
عدمهم ولا يرث الا بعد مع الاقرب مثل ابن خال مع خال وعم
او ابن عم مع خال وعم الابن عم لاب وام مع عم لاب فابن العم
اولى وللخال المال اذا انفرد وكذلك الخالين والاخوان والخاله ^{لثنتين}
والخالات ولو اجتمعوا فالمال بينهم بالتسوية كيف كان ولو كانوا
متفرقين فلمن يتقرب بالام السدس ان كان واحدا والثالث ان كانوا
كثر والثلاثون لمن يتقرب بالاب والام ويسقط من يتقرب بالاب مع
والقسمه بينهم للذكر مثل حظ الانثي ولو اجتمع الاخوان والاعمام

فلاخوان

فلاخوان الثالث والاعمام الثالثان ولو كان معهم زوج او زوجة
فلهما النصف بالاغلا ومن يتقرب بالام ثلث الاصل والباقي لمن يتقرب
بالاب ولو اجتمع عم الاب وعمته وخالته وعم الام وعمتها وخالها
وخالتها كان لمن يتقرب بالام الثلث بينهم ابا عا ومن يتقرب بالاب
الثلاثان ثلثاه لعمته وعمته اثلا فاولاده لخاله وخالته بالتسوية
على قول مسأئل الاولى عمومات الميت وعماته وخوولته وخالاته
واولادهم وان تزولوا الى من عمومته ابيه وخوولته وكذا اولاد
كل بطن اولى من البطن الا بعد ويقوم اولاد العمومة والعمات
والخوولت والحالات مقام ابائهم عند عدمهم وتأخذ كل
منهم نصيب من يتقرب به واحد كان او اكثر الثانية من اجتمع
له سبيان ورث بهما ما لم يمنع احدهما الاخر فالاول كان ابن عم
لاب وهو ابن خال لام وزوج هو ابن عم وعمه لاب هي خالة لام
والثاني كان ابن عم هو اخ الثالثة حكم اولاد العمومة والحوولت مع
الزوج والزوجة حكم ابائهم يأخذ كل من يتقرب بالام ثلث الاصل

والزوج نصيبه الاعلاء وما بقي لمن يتقرب بالاب المقصد الثاني
في ميراث الزوج للزوج مع عدم الولد النصف والزوجة
الربع ومع وجوده وان نزل نصف النصيب ولو لم يكن وارث سواء
الزوج رد عليه الفاضل وفي الزوجة قولان احدهما له الربع
والباقي للامام والاخر رد عليها الفاضل كالزوج وقال ثالث
بالرد مع عدم الامام والاول اظهر واذا كن اكثر من واحدة فمن
مشاركات في الربع او الثمن وتورث الزوجة وان لم يدخل بها
لزوج وكذا الزوج وفي العدة الرجعية خاصة لكن لو طلقها ^{بعضا}
ومثت وان كان بائنا ما يخرج السنة ولم يبرء ولم تزوج
ولا تورث البنائن الاهناء وتورث الزوج من جميع ما تركته المرأة
وكذا المرأة عد العقار وتورث من قيمة الالات والابنية ومنهم
من طرد الحكم في ارض المزارع والقراء وعلم الهدى بمنعها العين
دون القيمة مسئلتان الاولى اذا طلق واحدة من اربع وتزوج
اخرى فاشتبهت كان للاخيرة ربع الثمن مع الولد او ربع

الربع

الربع مع عدمه والباقي بين الاربع بالتسوية الثانية تكاح المريض
مشروط بالدخول فان مات قبله فلا مهر لها ولا ميراث المقصد
الثالث في الولاء واقسامه ثلاثة الاول وللاء العنق ويشترط التزويج با
لعنق وان لا يتبرأ من جبريته فلو كان واجبا كان للمعتق سائمة
وكذا لو تزوج بالعنق ويبرء من ضمان الجريدة ولا يرث المعتق مع
وجود مناسب وان بعد ويرث مع الزوج والزوجة واذا اجمع
الشروط ومهرته المنع ان كان واحدا واشتركا في المال وان كان ^{ثلاثة}
اكثر ولو عدم المنع فلا صحاب اقول اظهرها انتقال الولاء الى اولاد
الذكور دون الاناث فان لم يكن الذكور فالولاء لعصبة ولو كان
المعتق امرأة فالى عصبتها دون اولادها ولو كانا ذكورا ولا يرث
الولاء من يتقرب بأم المنعم ولا يصح بيعه ولا هبة ويصح جره من
مولى الام الى مولا الاب اذا كان الاولاد مولودين على الحرية القسم
الثاني وللاء تضمن بالحرية من تولى انسانا فيضمن حديثه ويكون
ولاء له يثبت له الميراث ولا يتعدى الضامن ولا يضمن الانسان سائمة

كما المعقوق في التذوق والكفارات او من لا وارث له ولا يرث الضامن
الامع فقد كل مناسب ومع فقد المعقوق يرث معه الزوج والزوجة
نصيبهم الاعلى وما بقى له وهو اولى من بيت المال الامام القسم الثاني
ولاء الامامة ولا يرث الامع فقد كل وارث عد الزوج فاتها
تشاركه على الاصح ومع وجوده فالمال له يصنع به ما شاء
وكان على عليه السلام يعطيه فقراء بلده تبرعا ومع غيبة يقسم
في الفقراء ولا يعطي الجابر الامع الخوف واما اللواحق فاربعة
فصول الاولى ميراث ابن الملاعنة ميراث امته وولده للاثم
السدس والباقي للولد ولو انفردت كان لها الثلث والباقي بالرد
ولو انفرد الاولاد فللواحدة النصف وللآخرين فصاعدا الثلثا
وللذكران المال بالتولية ولو اجتمعوا فللذكر سهمان وللانثى
سهم ويرث الزوج والزوجة نصيبهما الاعلى مع عدم الولد
وان نزل والادناء معهم ولو عدم الولد ورثته من يتقرب باقيه
الاقرب فالاقرب المذكور والانثى سواء ومع عدم الوارث يرثه

الامع

الامام ويرث هو امته ومن يتقرب بها على الاظهر ولا يرث هو اباه ولا
من يتقرب به ولا يرثونه ولو اعترف به الاب بحق به ويرث هو
اباه دون غيره من ذوى قرابته ابيه ولا غيره بنسب لاب ولو ترك
اخوة لاب وام مع اخ او اخت او اخوة لام كانوا سواء في المال وكذا
لو ترك جد لام مع اخ او اخت او اخوة او اخوات واخوات
من اب وام خاتمة تشمل على مسائل الاولى ولد الزنا لا يرثه امته
ولا غيرها من الانساب ويرثه ولده وان نزل والتزيج والزوجة
ولو لم يكن احدهم خير منه للامام وقيل يرثه امته كولد الملاعنة
الثانية الحمل يرث ان سقط حيا ويعتبر بحركة الاحياء كالاستهلال
والحركات الارادية دون التقلص الثالثة قال الشيخ يوقف
الحمل بنصيب ذكرين احتياطا ولو كان ذو فرض اعطى النصيب
الادنى الرابعة يرث دية الجنين ابواه ومن يتقرب بهما او
بالاب الخامسة اذا انفردا بما يقتضي الميراث توارثا ولم يكلف
احدهما البيعة السادسة المفقود يترتب بصره له وفي قدره

الترتبات روايات اربع سنين وفي سندها ضعف وعشر سنين
وهي في حكم خاص وفي ثالثة تقسمه الورثة اذا كانوا ملاء وفيها
ضعف ايضا وقال في الخلاف حتى يمضي مدة لا يعش مثله اليها
وهو اولى في الاحتياط والبعد من التهمة على الاموال المعصومة با
لاخبار الموهومة التابعة لو تبرء الاب من جريرة ولده وميراث
يكون ميراثه للاقرب الى ابيه وفي الرواية ضعف الثانية في ميراث
الخنثى من له فرج الرجال والنساء يعتبر بالبول فمن ايها سبق يورث
عليه فان يدر منهما قال الشيخ يورث على الذي ينقطع منه ^{خلاف}
وفيه تردد فان تساوبا قال في الخلاف يعمل فيه بالقرعة وقال
المفيد وعلم الهدى تعدا ضلعه وقال في النهاية والايجاز
والمبسوط يعطى نصف ميراث رجل ونصف ميراث امرأة وهو
اشهر ولو اجتمع مع الخنثى ذكر وانثى قيل اربعة للذكر وثلاثة للخنثى
وللانثى سهمان وقيل تقسم الفريضة مرتين فيفرض مرة ذكر او مرة
انثى ويعطى نصف التصيبين وهو اظهر من ان الخنثى وذكر تقسم

ذكر

ذكرين تارة وذكر وانثى تارة اخرى ونطلب اقل مال له نصف ونصف
نصف وله ثلث وثلثه نصف فيكون اثنا عشر فيحصل للخنثى
خمس وللذكر سبعة ولو كان بدل الذكر انثى حصل للخنثى سبعة
وللانثى خمسة ولو تشاركهم زوج او زوجة صح في فريضة الخنثى
ثم ضربت مخرج نصيب الزوج او الزوجة في تلك الفريضة فن
ارتفع منه صح ومن ليس له فرج النساء ولا فرج الرجال يورث
بالقرعة ومن له راسان او بدينان على حقوق واحد يوقظ او
يصاح به فان انتبه احدهما فهما اثنان الثالث في الفرق
والمهد ومرعيلهم فهو لآب يورث بعضهم بعضا اذا كان لهم
او لاحدهم مال وكانوا يتوارثون واشتبه المتقدم في الموت
بالماتخرو في ثبوت هذا الحكم بغير سبب الفرق والمهدم تردد
ومع الشرايط يورث الاضعف او لاثم الاقوى ولا تورث
مما ورث منه وفيه قول اخر والتقديم على الاستحباب على
الاشبه فالو غرق اب وابن ورثته الاب او لانيبه ثم ورث

الابن من اصل تركه ابيه لامته وترث منه ثم يعطى نصيب
كل واحد منهما الوارثه ولو كان لاحدهما وارث اعطى ما اجتمع
لنوى الوارث لهم وما اجتمع للاخر الامام ولو لم يكن لهما
وارث غيرهما انتقل مال كل منهما الى الاخر ثم منهما الى الاما
واذا لم يكن بينهما متفاوت في الاستحقاق سقط اعتبار الـ
لتقديم كاخوين فان كان لهما مال ولا مشارك لهما انتقل
مال كل منهما الى صاحبه ثم منهما الى ورثتهما ولو كان لـ
هما مال صار ماله لاختيه ومنه الى ورثته ولو لم يكن لهما
وارث انتقل المال الى الامام ولو ما احتف انفهما لم
يتوارثا وكان ميراث كل منهما الورثه الرابع في الميراث المجو
وقد اختلف الاصحاب فيه فالحكى عن يونس انه لا يورثهم
الا بالصحيح من النسب والسبب عن الفضل بن شاذان
انه يورثهم بالنسب صحيحة فاسدة وبالسبب الصحيح خا
وتابعه المفيد رحمه الله وقال الشيخ يورثون بالصحيح

والفاسد فيهما واختيار الفضل اشبه فلو خلف اما هي زوجة
فلهما نصيب لام دون الزوجية ولو خلف جدّة هي اخت ورثت
بهما ولا كذا لو خلف بنتا هي اخت لانه لا ميراث للاخت مع
البنت خاتمة في حساب الفرائض مخارج الفروض ستة ونعني
بالمخرج اقل عدد يخرج منه ذلك الجزء صحيحا فالنصف من
اشين والربع من اربعة والثلث من ثمانية والثلث والثلثا
من ثلثة والسدس من ستة والفريضة اما بقدر السهام
او اقل واكثر فما كان بقدرها فان انقسم من غير كثير فالأفا
فا ضرب عدد من انكثر عليهم في اصل الفريضة مثل
ابوين وخمس بنات منكسر لاربعة على الخمسة فتضرب
خمسة في اصل الفريضة فما اجتمع منه يصح الفريضة
لانه لا وفق بين نصيبهن وعددهن ولو كان وفق ضربت
الوفق من العدد لا من النصيب في اصل الفريضة مثل ابوين
وست بنات للبنات اربعة وبين نصيبهن وهو اربعة

وعده من وهو ستة وفق هو النصف فيضرب الوفق من العدة
وهو ثلثه في أصل الفريضة وهو ستة فما اجتمع صحته منه ولو نقصت
الفريضة بدخول الزوج والزوج فلا عول ويدخل النقص على البنت
او البنات او من تقرب بالاب والام او الاب مثل ابوين وزوج بنت
فلا ابوين السدسان وللزوج الربع والباقي للبنت وكذا ابوان واخذ
وبنت او بنتان وزوج النقص يدخل على البنت او البنات واثنان
من ولد الام واثنان للاب والام او للاب مع زوج او زوجة
يدخل النقص على من تقرب بالاب والام او بالاب خاصة ثم
ان انقسمت الفريضة على صحة والاضرب سهام من انكسر
عليه في أصل الفريضة ولو زادت الفريضة كان الرد على ذوال
لسهام دون غيرهم ولا تقصيب ولا يراد على الزوج والزوج ولا
على الام مع وجود من تحبسها مثل ابوين وبنت فاذا لم يكن
حاجب فالرد اخصا ولو كان صاحب فالرد ارباعا تضرب مخرج
سهام الرد في أصل الفريضة فما اجتمع صحته منه الفريضة

ثم في المناسحات ونعني به ان يموت انسان ولا تقسم تركته
ثم يموت احد وارثه ويتعلق الفرض بقسمة الفريضة من أصل
واحد فان اختلفا الوارث او الاستحقاق او هما ونقص نصيب
الثاني بالقسمة على وارثه والا فاضرب الوفق من الفريضة الثانية
في الفريضة الاولى ان كان بين الفريضة وقف وان لم يكن
فاضرب الفريضة الثانية في الاولى فما بلغ صحته منه الفريضة
والتنظر في الصفات والآداب وكيفيته الحكم
واحكام الدعوى والصفات ستة التكليف والإيمان والعدا
وطهارة المولد والعلم والذكورة ويدخل في العدالة اشتراط
الامانة والحفاظة على الواجبات ولا تنعقد الا لمن له
اهليته الفتوى ولا يكفي فتوى العلماء ولا مدان يكون ضابطا
فلو غلبه النسيان لم ينعقد له القضاء وهل يشترط علمه
بالكتابة الاشبه نعم لا ضرورة الى ما لا يتيسر لغير النبي صلى
الله عليه وسلم ولا ينعقد للمرأة وفي انعقاده للاعنى تردد والا قرب

انه لا يعتقد بمثل ما ذكرناه في الكتابة وفي اشتراط الحرية
تردد ولا شبه انه لا يشترط ولا بد من اذن الامام ولا يعتقد
بنصب العوام له نعم لو راضى اثنان بواحد من الرعية فحكم
بينهما الزم ومع عدم الامام تنفذ قضاء الفقيه من فقهاء
اهل بيت عليه السلام الجامع للصفات وقبول القضاء عن
العادل مستحب لمن يشق بنفسه ويرتبا وجب النظر الثالث في الآقا
وهي مستحبة ومكرهة فالمستحبة اشعار بعينه بوصوله
ان لم يشتهر خبره والجلوس في قضائه مستدبر القبله وان
ياخذ ما في يد المعزول من حجج الناس وودائعهم والسؤال عن
اهل التجون واثبات اسمائهم والبحث عن موجب اعتقادهم
ليطلق من يجب اطلاقه وتفريقه الشهود عن الاقامة فانه
او ثلث خصوصاً في موضع الرية عدا ذوى البصائر لما يتضمن
من القضاة وان يستحضر من اهل العلم من يجاوزه في
المسائل المشتبه ومن المكرهات الاحتجاب وقت القضاء

وان

وان تقضى مع ما يستقل النفس كالفصل والجوع والعطش والغم
والفرح والمرض وغلبته النقاس وان يرتب قوما للشهادة وان
يشفع الى الغريم في اسقاط او ابطال مسائل الاولى للامام ان يقضى
بعلمه في الحقوق مطلقا وبغيره في حقوق الناس وفي حقوق الله
قولان الثانية ان عرف عدالة الشاهد برحم وان عرف
فسقهما الطرح وان جهل الامر من فالاصح التوقف حتى يبحث
عنهما الثالثة يسمع شهادة التعديل مطلقة ولا يسمع شهادة
البرجح الامفضلة الرابعة ان النفس الغريم احضار غريمه
وجب اجابته ولو كانت امرأة ان كانت برزرة ولو كان من
او امرأة غير برزرة استناب الحاكم من يحكم بينهما الخامسة
الرشوة على الحكم حرام ويجب على المرشئ اعادتها النظر الثالث
في كفيته الحكم وفيه مقاصد الاول في وظائف الحكم وهي
اربع الاولى الثبوتية بين الخصوم في السلام والكلام والمكان
والنظر والامتناع والعدل في الحكم ولو كان لحد الخصمين

كافرا جازان يكون الكافر قائما والمسلم قاعدا او اعلى منزلة الثانية
لا يجوز ان يلقن احد الخصمين شيئا يستظهر به على خصمه
الثالثة اذا سكتا استحب ان يقول فكما او ان كنت ما حضرت
شيء فاذكره او ما ناسبه الرابعة اذا بدر احد الخصمين بسمع
منه ولو قطع عليه عزمه منعه حتى ينتهي دعواه وحكومته
ولو ابتدأ بالدعوى سمع من الذي عن يمين صاحبه وان
اجتمع خصوم كتب اسماء المدعين واستدعى من يخرج
المفصل الثاني في جواب المدعى عليه وهو اما اقرارا وانكارا
او سكوت اما الاقرار فيلزم اذا كان جازيا الامر رجلا كان
او امرأة فان القسم المدعى الحكم به حكم له ولا يكتب على المقر
حجة الا بعد المعرفة باسمه ونسبه او يشهد بذلك عدلان
الا ان يقع المدعى بالحلية وان امتنع المقر من التسليم امر
خصمه بالملائمة ولو التمس حبسه حبس ولو ادعى الاعسار
كلف البينة ومع ثبوته ينظر في تسليمه الى الغرماء رواية وثالثة

منها تخلية ولو انابت بالمقر توقف في الحكم حتى تستبين حاله
واما الانكار فعنده يقال للمدعى ان يبينه فان قال نعم
امر باحضارها فاذا حضرت سمعها ولو قال البينة غائبة
اجل بقدر احضارها وتكفيل المدعى عليه هناك ردو
يخرج من الكفالة عند انقضاء اجل وان قال لا بينة عرفت
الحاكم ان له اليمين ولا يجوز اخلافه حتى يلقس المدعى
فان تبرع او اخلفه الحاكم لم يعتد بها واعيدت مع الائمة
المدعى ثم المنكر اما ان يحلف او يرد او ينكل فان حلف
المدعى عليه سقطت الدعوى ولو ظفر له المدعى بما لم
يجزله المقامضة ولو عاود الخصومة لم يسمع دعواه ولو
اقام بيته لم يسمع وقيل يعمل بها ما لم يشترط الخالف سقوط
الحق بها ولو اكدب نفسه جاز مطالبة وحل مقاصدة ولو
رد اليمين على المدعى صح فان حلف استحق وان امتنع
سقطت دعواه ولو نكل المنكر عن اليمين واصر قضي عليه

بالتكول وهو المروي وقيل يراد اليمين على المدعى فان حلف
ثبت حقه وان نكل بطل ولو بذل المنكر اليمين بعد الحكم
بالتكول لم يلتفت اليه ولا يستحلفه المدعى مع بيعة الآفة
الذين على الميت فيحلف على بقاء ماله في ذمته استظهارا او
اما السكوت فان كان الآفة توصل اليه بمعرفة اقراره و
انكاره ولو اقر الى مترجم لم يقتصر على الواحد ولو كان
عنادا حبسه حتى يجيب المقصد الثالث في كيفية
الاستحلاف ولا يستحلف احدا الا بالله ولو كان كافرا لكن
ان يرى الحاكم اخلافا الذي بما يقتضيه دينه ارفع جاز
ويستحب للحاكم تقديم العظة والتحذير ان يقول والله
ماله قبلي كذا ويجوز تغليظ اليمين بالقول والزمان والمكان
ولا تغليظ لما دون نصاب القطع ويحلف الاخرس بالاشارة
وقيل يوضع يده على اسم الله في المصحف وقيل يكتب
اليمين في لوح ويفسل ويؤمر شره بعد علامه فان

شرب كان حالفا وان امتنع الزم الحق ولا يحلف الحاكم لاحد الا في مجلس
قضاؤه الامعذوم كالمرضى وامرأة غير مبرزة ولا يحلف المنكر
الا على القطع ويحلف على فعل غيره على نفي العلم كما لو ادعى على
الوارث فانكاره او ادعى ان وكيله قبض او باع اما المدعى ولاشأ^{هذه}
له ولا يمين عليه الا مع الرد او مع منكر المنكر على قول ويحلف
على الجرم ويكفي مع الانكار الحلف على نفي الاستحفاق ولو اذ^ع
المنكر الابراء والاداء انقلب مدعى والمنكر مدعى فيكفيه اليمين
على بقاء الحق ولا يتوجه على الوارث بالدعوى على موثرته الا مع
دعوى علمه بموته واثباته وعلمه بالحق وانه ترك في يده
مالا ولا تسمع الدعوى في الحدود ومجردة عن البيعة ولا يتوجه
بها يمين على المنكر ولو ادعى الوارث لموثرته مالا سمعت دعوى
سواء كان عليه دين يجبط بالتركة او لم يكن ويقضى بالاشارة^{هذه}
واليمين في الاموال والديون ولا يقبل في غيره مثل الهلال وال
لحدود والطلاق والقصاص ويشترط شهادة الشاهد الا

وتعديله ولو بدئ باليمين وقعت لأغنية وينتقل إلى إعادتها بعد الألفاظ
ولا يخالف مع عدم العلم ولا يثبت مال غيره مسئلتان الأولى لا
يحكم بأخبار حاكم الآخر ولا بقيام البينة بثبوت الحكم عند غيره
نعم لو حكم بين الخصوم وثبت الحكم واشهد على نفسه فشهد ^{هد} شا
أن يحكمه عند آخر وجب على الشهود عند انفاذ ذلك الحكم
الثانية القسمة تميز الحقوق ولا يشترط حضور قاسم بل هو
هو حوط وإداعتك التهام كفت التزعة في تحقق القسمة
وكما يتساوى اجزأه ويجبر للمتنع على قسمة كالحنطة والشعير
وكذا ما لا يتساوى اجزأه إذا لم يكن في القسمة ضرر كالارض
والخشب ومع الضرر لا يجبر للمتنع النظر الرابع في الدعوى
وهو يستدعي فصولا الأولى المدعى هو الذي إن ترك لترك
الخصومة وقيل الذي يدعى خلاف الأصل وأما أخفيا ويشترط
التكليف وإن يدعى لنفسه أو لمن له ولاية الدعوى عنه وإبرأ
الدعوى بصيغة الجزم وكون المدعى مملوكا ومن كانت دعواه

عينا فله انتزاعها ولو كانت دينيا والغريم مقر بما ذل وأمع مجوده
عليه حجة لم يستقبل المدعى بالانتزاع دون الحاكم ولو فات أحد
الشروط وحصل ما كان له في يد المدعى للغريم المقاصة ولو كان
من غير جنس الحق وفي سماع الدعوى المجبولة ثمة واشبهه الجواز
مسائل الأولى من انفرد بالدعوى لما لا يدعى عليه قضى له به ومن
هذا أن يكون بين جماعة كس فيدعيه أحدهم الثانية لو أنكر
سفينة في البحر فالخبر فهو لأهله وما أخرج به بالغوا
فهو لخبره وفي الرواية ضعفت الثالثة روى في الرجل دفع
إلى رجل درهم بضاعته فخلطها بماله وتجرها فقال ذهب
وكان لغريمه معه مال كثير فآخذوا أموالهم قال يرجع عليك
بماله ويرجع هو على أولئك بما أخذوا ويمكن حمل ذلك على
من خلط المال ولم يأذن له صاحبه وأذن الجاقون الرابعة
لو وضع المستأجر الأجرة على يد أمين فتلفت كان المستأجر
ضامنا إلا أن يكون لأجير دعاه إلى ذلك فحقه حيث وضعه

الخامسة تقضى على الغائب مع قيام البينة وبيع ماله ويقضى
دينه ويكون الغائب على حجة ولا يدفع اليه المال الا بكفلاء
الشك الاختلاف في الدعوى وفيه مسائل الاولى لو كان في يد
رجل وامرأة جارية فادعى انها مملوكة وادعت المرأة حرقتها
وانها بنتها فان اقام احدهما بينة قضى له والا تركت الجارية
تذهب حيث شاءت الثانية لو تنازعا عينا في يدهما قضى
لها بالتسوية ولكل منهما اخلاف صاحبه ولو كانت في يد
احدهما قضى بها للمتشت وللخارج اخلافه ولو كانت في
يد ثالث وصدقت احدهما قضى له والاخر اخلافه ولو صدقت
فلهما بالتسوية ولكل منهما اخلاف الاخر وان كنهما اقرتا
في يده الثالثة اذا تداعيا خصما قضى لمن اليه معاقد القطع
وهي رواية عمر بن شمر عن جابر وفيه ضعف وعن منصور
ابن حازم عن ابي عبد الله ان عليا ثم قضى بذلك وهي
قضية في واقعة الرابعة اذا ادعى اب للميتة عارية بعض

منه

متاعها كلف البينة وكان كغيره من الانساب وفيه رواية بالفق
ضعيف الخامسة اذا تداعى الزوجان متاع البيت فله ما في
الرجال ولها ما مال النساء وما يصلح لهما يقسم بينهما وفي رواية
هو للمرأة وعلى الرجل البينة وفي المبسوط اذا لم يكن بينة و
يدها عليه كان بينهما الثالث في تعارض البينات ويقضى مع
التعارض للخارج اذا شهدتا بالملك المطلق على الاشبه ولصا
اليد ولو انفردت بينة بالسبب كالسبب وقديم الملك وكذا
لا يتباع ولو تساويا في السبب روايتان اشبههما القضاء
للخارج ولو كانت يدها عليه قضاء لكل منهما بما في الاخر
فيكون بينهما نصفين ولو كان عين المدعى في يد ثالث فقه
بالاحد فلاكثر فان تساويا عدالة وكثرة اقرع بينهما فمن
خرج اسمه احلف وقضى له ولو امتنع احلف الاخر ولو امتنعا
قسم بينهما وفي المبسوط يقرع بينهما ان شهدتا بالملك المطلق
ويقيم ان شهدتا بالملك المقيد والا والاشبه كتب الشهادتين

والنظر في امور الاول في الصفات الشاهد وهي ستة الاول
البلوغ فلا تقبل شهادة الصبي ما لم يصير مكلفا وقيل يقبل
اذ بلغ عشرة وهو شاذ ولتختلف عبارة الاصحاب في قبول ^{دعوتهم} شهادتهم
في الجنائيات ومحصلها القبول في الجراح مع بلوغ العشرة ما لم
يختلفوا ويؤخذ باول قولهم بشرط في الخلاف لا يفرقوا
الثاني كمال العقل فالجنون لا يقبل ومن يناله ادوارا يقبل
في حال الكونوق باستكمال فطنة الثالث الايمان فلا يقبل
الشهادة غير الامامي ويقبل شهادة الذمي في الوصية خاتمة
مع عدم المسلم وفي اعتبار العربية تردد ويقبل شهادة للثمن
على اهل الملل ولا يقبل شهادة احد هم على المسلم ولا غيره وهل
يقبل على اهل ملته فيه رواية بالجواز ضعيفة ولا شبه المنع
الرابع العدالة ولا ريب في زوالها بالكبار وكذا في الصغار مصر
اما التدبر من اللثم ولا يقدح اتخاذ الحمام للامس وانقاذ الكتب
واما الرهان عليها فتدح لانه قمار واللعب بالشرع يرد به

الشهادة

الشهادة وكذا الغنا وسماعه والعمل بالآلات للهو وسماعها والذلف
الا في الاملاك والختان وليس الحرير للرجال الا في الحرب والتختم
بالذهب والتخلى به للرجال ولا يقبل شهادة القاذف وقيل
لوتاب وحد قوبته كذاب نفسه وفيه قول اخر مكلف الخامس
ارتفاع التهمة فلا يقبل شهادة الجار كالشريك فيما هو شريك
فيه والوصي فيما له فيه ولاية ولا شهادة ذي العداوة والدينونة
وهو الذي تسيير بالسائة وبياء بالمرء والتسبب لا يمنع القبول
وفي قبول شهادة الولد على ابيه خلاف اظهره المنع وكذا يقبل
شهادة الزوج لزوجته بشرط بعض الاصحاب انضمام غيره
من اهل الشهادة وكذا في الزوجة ومرتبا صح فيها الاشتراط
والصحة لا تمنع قبول الشهادة كالضيف والاجير على الاشبه
ولا يقبل شهادة السائل بكفه لما يتصف به من مهانة الله
لنفس فلا يؤمن خدعه وفي قبول شهادة المملوك روايتان
اشهرهما القبول وفي قبول شهادة المملوك على المولى قولان

أظهرهما المنع ولو اعتق قبل المولى وعليه ولو أشهد عبديه
بجمل أمته أنه ولده فوهرهما غير الحمل واعتقهما الوارث
فشهدا للحمل قبلت شهادتهما ورجع الارث الى الولد ويكره له
استرقاقهما ولو تحمل الشهادة الصبي أو الكافر أو عبدا أو الخصم
أو الفاسق ثم زال المانع وشهدوا قبلت السادس طهارة المولود
فلا يقبل شهادة ولد الزنا وقيل يقبل في الشيء الذون وبه رواية
نادرة ويلحق بهذا الباب مسائل الأولى التبرع بالآداء قبل الإ
ستنطاق يمنع القبول لطريق التهمة وهل يمنع في حقوق الله
نعم تردد الثانية الأصم يقبل شهادته فيما لا يفقر الى السماع
وفي رواية يؤخذ بأول قوله وكذا يقبل شهادة الأصم فيما لا
يفقر الى الرؤية الثالثة لا يقبل شهادة النساء في الهلال والظلام
وفي قبولها في الرضاع تردد أمثلهما القبول ولا يقبل في الحدة
ويقبل مع الرجال في الرجم على تفصيل يأتي وفي الجراح والقتال
يشهد رجل وامرأتان وتجب شهادتهن الدية لا القود وفي

الذون مع الرجال ولو انفردت كالمرة نين مع اليمن فالأشبه عدم
القبول وتقبل منقطة في العذرة وعيوب النساء باطنة ويقبل شهادة
القابلة في ربع المبرات المستهل وامرأة واحدة في الربع الوصية
وكذا كل امرأة ثبتت شهادتهما في الربع حتى تكمل أربعاً فقبل شهادتهن
في الوصية اجمع ولا ترد شهادة ارباب المكروهة كالضياعة ولا
لصناعة الدبنة كالحياكة والحجامة وبلغ الذناء كالزبال والوقاد
ولا ذوى العاهات كالاجنم والابرص الثاني فيما يصير به شاهد
وضابط العلم ومستندة المشاهدة او السماع فالمشاهدة ^{هنا} للأفعال
كالغصب والقتل والسرقة والرضاع والولادة والزنا واللواط
أما السماع فيثبت به النسب والملك والوقف والزوجية وبصير
الشاهد متحملاً بالمشاهدة لما يكفي فيه المشاهدة والسماع
لما تكفي فيه السماع وإن لم يستدعه المشهود عليه وكذا الوكيل
له لا تشهد فمع من القائل ما يوجب حكماً وكذا الوخفي فطلق
المشهود عليه وإذا ادعى الشاهد للإقامة وجب القبول ^{الأمر}

ضرر غير مستحق ولا يحل الامتناع مع التمكن ولو دعي التحمل فقول
المروي الوجوب وجوبه على الكفاية ويتعين مع عدم من
يقوم بالتحمل ولا يشهد الامع المعرفة او شهادة عدلين بالمعرفة
ويجوز ان تسفر المرأة ليعرفها الشاهد ويشهد على الاخر من الاشياء
ولا يقيمها بالاقرار مسائل الاولى قبل يكفي في الشهادة بالملك
مشاهدته يتصرف فيه وبه رواية والاولى الشهادة بالنصر
لانه دلالة الملك وليس عليك الثانية يجوز الشهادة على ملك
لا يعرفه الشاهد اذا عرفه المتبايعان الثالثة لا يجوز اقامة
الشهادة الامع الذكر ولو روى خطه وفي رواية ان شهد معه
اخر جاز اقامتها وفي الرواية تردد الرابعة من حضر حسابا
او سمع شهادة ولم يستشهد كان بالخيار في الاقامة ما لم يخش
بطلان الحق ان امتنع وفي الرواية تردد ويكره ان يشهد للنفس
اذا خشي استدعاءه الى الحاكم يرد شهادته الثالث الشهادة
على الشهادة وهي يقبل في الذبون والاموال والحقوق ولا تقبل

في الحدود ولا يخفى الاثنان على شاهد الاصل وتقبل الشهادة على
شهادة النساء في موضع الذي تقبل فيه شهادتهن على تردد
اجلي الالفاظ ان يقول اشهد على شهادتي اشهد ولا تقبل شهاد
الفرع الامع التعذر حصول شاهد الاصل مرض او غيبته او موت
ولو شهد الفرع فانكر شاهد الاصل فالمرئى العمل باعدهما فان
تناوبا الطراح الفرع وفيه اشكال لان قبول الفرع مشروط بعدم
شاهد الاصل ولا يقبل شهادة على شهادة في شئ الرابع في الكو
وفيه مسائل الاولى اذا جع الشاهدان قبل القضاء لم يحكم
ولو رجعا بعد القضاء لم ينقض الحكم وضمن الشهود وفي النهاية
ان كانت العين قائمة ارجعت ولم يعرفها وان كانت تالفة
ضمن الشهود الثانية اذا ثبت انها شاهدان ولم تقض الحكم
واستعيدت العين مع بقائها ومع تلفها او تعذرها يضمن
الشهود الثالثة لو كان المشهود به قتل او رجما او قطعاف استوفى
ثم رجع الشهود فان قالوا تعذنا اقتص منهم او من بعضهم

ويرد البعض ما وجب عليهم ويتم الولى ان بقى عليه شئ ولو قالوا
اخطانا الزمهم الذية وقال بعضهم اخطانا الزمهم نصيبه من الذية
ولم يرض اقراره على غيره ولو قال نعمت رد عليه الولى ما يفضل
ويقتض منه انشاء وفى النهاية ترد الباكون من شهود الزنا ثلثة
ارباع الذية ويقتل والرواية صحيحة السند غير ان فيها
مسلطا على اموال المعصومة بقول واحد الرابعة لو شهد
بطلاق امرئة فتزوجت ثم رجعا ضمننا المهر ورتت الى الاول بعد
الاعتداد من الثاني ويحمل هذه الرواية على انها نكحت
بسماع الشهادة لامع الحكم الحاكم ولو حكم لم يقبل الرجوع
الخامسة لو شهدا ثمان على رجل بيرة ففقطع ثم قال لا اوهمنا
والتارق غيره اعرفا دية يدا الاول ولم يقبل على الاخير لما
يتضمن من عدم الضبط السادسة يجب شهرة شاهد الزور و
تعزيزه بما يراه الامام حسما للجمعة الاول
فى حد الزنا والنظر فى الموجب والحد واللاحق اما الموجب فهو

ايلايح الانسان فرجه فى فرج امرئة من غير عقد ولا ملك ولا شبهة
ويحقق بغيوبته الحشفة قبلا او دبرا ويشترط فى ثبوت الحد البكوة
والعلم بالتحريم والاختيار فلو تزوج محرمة كالام او المحضة سقط
الحد عن الجهالة بالتحريم ويثبت مع العلم ولا يكون العقد بمجرد شبهة
فى التقوط ولو تشبهت الاجنبية بالزوجة فعليها الحد ودون
والطها وفى رواية يقام عليها الحد جها وعليه سزاوهى متروكة
ولو وطى المجنون عاقلة ففى وجوب الحد ترد وواجبه الشيطان
والحد على المجنونة ويسقط الحد بدعاء الزوجة وبدعوى ما
يصلح شبهة بالنظر الى المدعى ولا يثبت الاحصان الذى يجب معه
الرجم حتى يكون الزانى بالغ احراله فرج مملوك بالعقد التام او
الملك يغدا وعليه ويروح وتستوى المسلمة والذمية واحصا
المرءة كاحصان الرجل لكن يراعى فيها العقل اجماعا ولا يخرج المطلقه
رجعية عن الاحصان ويخرج البايين وكذا المطلق ولو تزوج معتدة
عالم بالتحريم حد مع الدخول وكذا المرأة ولو ادعى الجهالة او اخذ

قبل على الأصح إذا أمكن في حقه ولو راجع الخالع لم يتوجه عليه
الرجم حتى يطأ وكذا العبد لو اعتق والمكاتب إذا خسر ويجب الحد
على الأعمى فإن ادعى الشبهة فقولان أشبههما القبول مع الاحتياط
وفي التقبيل والمضاجعة والمعانقة التعزير وينت الزنا بالإقرار
أو البينة ولا بد من بلوغ المقر وكاله واختياره وحرثته وتكرار
الإقرار أربعاً وهل يشترط اختلاف مجلس الإقرار أشبه أنه لا يشترط
ولو أقر بحد ولم يبينه ضرب حتى ينهي عن نفسه ولو أقر بما يوجب
الرجم ثم أنكر سقط ولا تسقط غيره ولو أقر ثم تاب كان الإمام
مخيراً في الإقامة رجماً كان أو غيره ولا يكفي في البينة أقل من
أربعة رجال أو ثلثة وامرأتين ولو شهد رجلان وأربع نساء
ينبت بهم الجحد لا الرجم ولا تقبل شهادة ستة نساء ورجل ولا
شهادة نساء منفردة ولو شهد ما دون الأربع لم يثبت وحدوا
للغريبة ولا بد في الشهادة من ذكر المشاهدة كالميل في المحكمة
ولا بد من تواردهم على الفعل الواحد في الزمان والمكان

الواحد

الواحد ولو أقام الشهادة بعض حدوا ولم يرتقب إتمام البينة و
تقبل شهادة الأربع على الاثنين فما زاد ولا يسقط الحد بالتوبة
بعد قيام البينة ويسقط لو كانت قبلها رجلاً كان أو غيره ^{النظر}
في الحد يجب القتل على الزاني بالحرمة كالأم والبن والحق الشيخ
امرأة الأب وكذا يقتل الذمى إذا ذنبا بمسلمة والزاني قهر أو لا يعتبر
الأحصان وينساوي فيه الحر والعبد والمسلم والكافر وفي
جلده قبل القتل تردد ويجب الرجم على المحصل إذا زنا باللغة
عاقلة وبجميع الشيوخ والشيخوخة بين الحد والرجم إجماعاً
في الشاب روايتان أشبههما الجمع ولا يجب الرجم بالزنا بابا
الصغيرة والمجنونة ويجب الجحد وكذا الوزني بالمحصنة الصغيرة
ولو زنا بها المجنونة لم يسقط عنها الرجم ويجب الجحد وكذا
لو زنا بها المجنون لم يسقط الرجم ويجزئ من البكر مع الحد ويعزب
عن بلده سنة والبكر من ليس بمحصن وقيل الذي أملاك ولم
يدخل ولا تعزيب على المرأة ولا جزاء للملوك بجحد خمسين ذكراً

اوانثى محصنا كان او غير محصن ولا جرح على احدهما ولا اقرب
ولو تكررت كفى حد واحد ولو حد مع كل مرة قتل في الثالثة وقيل في
الرابعة وهو احوط والمملوك اذا اقيم عليه حد الزنى سبعا قتل
في الثامنة وقيل في التاسعة وهو اولى والحاكم في الذبح بالخيار
في قامة الحد عليه وتسليمه الى اهل غلته ليقبوا الحد
على معتقدهم ولا يقام على الحامل حد ولا قصاص حتى تضع
وتخرج من نفاسها وترضع الولد ولو وجد له كافل جاز ورجم
المريض والمستحاضة ولا يحد احدهما حتى يبرأ ولو راى
الحاكم التعجيل ضربه بالضغف المشتمل على العدد ولا يسقط
الحد باعتراض الجنون ولا يقام في الحر الشديد ولا في البرد
الشديد ولا في الاض العدو ولا على من التجأ الى الحرم و
يضيق عليه في المسطعم والمشرج حتى يخرج للاقامة ولو احدث
في الحرم حد فيه واذا اجتمع الحد والرجم او يدفن المرحوم
الى حقويه والمرأة الى صدرها فان فراعيد ولو ثبت التوق

بلا قدر

بالاقرار لم يعيد وقيل ان لم تصبه الحجارة اعيد ويبدء اليهود بالرجم
ولو كان مقربا بدء الامام ويجلد الزاني قائما مجردا وقيل ان وجد
بثيابه جلد بها اشدا للضرب وقيل موسطا والفرق على جسده
ويتقى وجهه وتضرب المرأة جالسة وتربط ثيابها ولا يضمن
ديته لو قتل الحد ويدفن المرحوم عاجلا ويستحب اعلام
الناس ليتوفروا ويجب ان يحضر طائفة وقيل يستحب و
اقلها واحد ولا يرجم من الله قبله حد وقيل بكراهة النظر
الثالث في اللواحق وفيه مسائل الاولى اذا شهد اربعة
بالزنا قبل افشاد ربيع بناء بالبكارة فلا حد وفي حد الشهوة
قولان الثانية اذا كان الزوج احدا لا اربعة فيه روايتان
ووجه السقوط ان يسبق منه القذف والثالثة يقيم الحاكم
حدود الله اما حقوق الناس فيقف على المطالبة الرابعة
من اقتضى بكرا باصبعه فعليه مهرها ولو كانت امه فعليه
عشر قيمتها الخامسة من زوج امه ثم وطئها فعليه الحد

السادسة من اقرباته زنا بفلانة فعليه مع تكرار الاقرار حدًا
ولو اقر مرة فعليه حد القذف وكذا المرأة وفيها تردد التابعة
من تزوج امة على حرة مسلمة فوطئها قبل الاذن فعليه
ثم حد الزاني الثامنة من زنى في زمان شريف او مكان
شريف عوقب زياده على الحد المقصد الثاني في اللواط والتحقيق
والقيادة واللواط يثبت بالاقرار اربعة ولو اقر دون ذلك
عزير ويشترط في المقر التكليف والاختيار والحرية فاعلا كان
او مفعولا ولو شهد اربعة ثبت ولو كانا دون ذلك حد ولو
يقتل الموقب ولو لاط بصغير او مجنون ويؤدب الصغير ولو كانا
ابا الغين قتلا وكذا اللواط بعبد ولو ادعى العبد الاكراه ودرى
عنه الحد ولو لاط الذمي بمسلم قتل وان لم يوقب ولو لاط بمثله
فلا امام الاقامة او دفعه الى اهل ملته ليقيموا عليه حدهم
وموجب الايقاب القتل الفاعل والمفعول اذا كانا باغا عاقلا
ويستوى فيه كل موقب ولا يجحد المجنون ولو كان فاعلا على الا^{صح}

والامام مخير في الموقب بين قتله ورجعه والقائمه من جدار او^{قفا}
ويجوز ان يضم الاحراق الى غيره من الاخر من لم يوقب فحداه مائة
على الاصح ويستوى فيه الحر والعبد ولو تكرر مع الحد قتل في الز^ن
على الاشبه وتعزير المجتمة عن تحت ازار مجردين ولا رم بينهما
من ثنتين سوطا الى تسعة وتسعين ولو تكرر مع تكرار التعزير
حد في الثالثة وكذا يعزير من قبل غلاما بشهوة وثبت التحق
بما يثبت به اللواط والحد فيه مائة جلدة حرة كانت او ا^{مة}
محضة او غير محضة للفاعلة والمفعولة وفي النهاية ترجم
مع الاحصان وتقتل للساحقة في الرابعة مع تكرار الحد
ثلاثا ويسقط الحد بالتوبة قبل البينة كاللواط ولا يسقط بعد
البينة ويعزير المجتمة عن تحت ازار واحد مجردين ولو تكرر
مرتين مع التعزير اقيم عليهما الحد في الثالثة ولو عادتا قال
في النهاية قتلتا مسئلتان الاولى لا كفالة في حد لا تاخير الا
لعذر ولا شفاعة في اسقاطه الثانية لو وطئ زوجته تساحت

بكر اتملت من مائه فالولد له وعلى زوجته الحد والمهر وعلى الصبيته
الجلد ومات القيادة في الجمع بين الرجال والنساء للزنا والرجال وا
لصبيان بالواطئة ويثبت بشاهدين او اقرار مرتين والحد فيه
خمس وسبعون جلده وقيل يخلق راسه ويشهر ويستوى فيه
الحرم والعبد والكافر المسلم وينفي باول مرة وقال المفيد في الثانية
والاقل مروي ولا تنفي على المرأة والجزء الفصل الثالث في حد القذف
ومقاصده اربعة الاول في الموجب وهو الرمي بالزنا او اللواط
وكذا لوقاله يا منكوحا في دبره باي لغة اتفق اذا كانت مفيدة
للقذف في عرف القائل ولا يحد مع جهالة فائدتها وكذا لوقاله
لمن اقر بنبوته لست بولدي ولو قال زنا بك ابوك فالقذف
لابيه او زنت بك امك فالقذف لامه ولو قال يا ابن الزانية
فالقذف لهما ويثبت الحد اذا كانا مسلمين ولو كانا من
كافر او لوقال للمسلم يا ابن الزانية وامه كافرة والاشبه التعزير
وفي النهاية يحد ولو قال يا زوج الزانية فالحد لها ولو قال

يا ابا الزانية او يا اخا الزانية فالحد للنسوبة الى الزنادون المواجه
ولو قال زنت فلانة فلامواجه حد وفي ثبوته للمرأة تردد وا
لتعزير بوجوب التعزير وكذا لوقال لامرأته لم اجدك عذراء ولو قال
لغيره ما يوجب اذى كالتحسيس والوضيع وكذا لوقال يا فاسق
يا شارب الخمر ما لم يكن متظاهرا ويثبت القذف بالاقرار مرتين
من المكلف الحرة المختار او بشهادة عدلين ويشترط في القاذف
البلوغ والعقل والصبي لا يحد بالقذف ويعزى وكذلك المجنون
الثاني في المقدوف ويشترط فيه البلوغ وكال العقل والحرة
والاسلام والستر فمن قذف صبيا او مجنونا او كافرا او مملوكا
او متظاهرا بالزنا لم يحد بل يعزى وكذلك اب لو قذف ولده
ويحد الولد لو قذفه وكذلك اقارب الثالث في الاحكام فلو قذف
جماعة بلفظ واحد فعليه حدان طالبا او مجتمعين فان افتروا
فلكل واحد حد وحد القذف يورث كما يورث المال والبرقة
النزوح ولا الزوجة ولو قال ابنك زان او بنتك زانية فالحد

لهما وقال في النهاية له المطالبة والعفو ولورثا الحد جماعة فعفا
احدهم كان لمن بقي الاستيفاء على التمام وبقتل القاذف في الرابعة
اذا حد ثلثا وقبل في الثالثة والحد ثمانون جلدة خرا كان القاذف
او عبدا ويجلد بتيابه ولا يجرد ويضرب متوسطا ولا يعزله الكافر
مع التنازل الرابع في اللواحق وهي مسائل الاولى يقتل من صب النبي
وكذا من صب احدا لا يثمة عليهم السلام ويجلد منه لكل سامع اذا
امن الثاني يقتل مدعي النبوة وكذا من قال لا ادرى محمد صادق
ام لا اذا كان كافرا الرابعة يكره ان يراى في نأديب الصبي من
عشرة اسواط وكذا العبد ولو فعل استحبة عتقه الخامسة يعلده
من قذف عبده او امته وكذا كل من فعل محرما او ترك واجبا
بما دون الحد الفصل الرابع في حد المسكر والتطرف في امور ثلاثة
الاول في الموجب وهو تناول المسكر والفقاع اختيارا مع العلم
بالتحريم ويشترط البلوغ والعقل فالتناول يعم الشارع بالاستعمل
في الادوية والاغذية ويتعلق الحكم ولو بالقطرة وكذا العصير

اذا غلاما لم يذهب ثلثا وكل ما حصلت فيه الشدة المسكرة
ويسقط الحد عن حمل المشروب والتحرير وينبت شهادة عدلين
او الاقرار مرتين من مكلف حر مختارا الثاني الحد وهو ثمانون
جلدة ويستوى فيه الحر والعبد والكافر مع التظاهر بضرب
الشارب عريانا على ظهره وكفيه ويتقى وجهه وفرجه ولا يجلد
حتى يفنى واذا حد مرتين قتل في الثالثة وهو المروي وقال في
الخلاص في الرابعة ولو شرب مرارا ولم يجد كفى حد واحد الثالث
في الاحكام وفيه مسائل الاولى لو شهد واحد بشربها واخر
بقيها حد الثانية من شربها مستحلا استتيب فان تاب اقيم
عليه الحد والاقتل وقيل حكمه حكم المرتد وهو قوتى واقتل
مستحل غير الخمر بل يحد مستحلا او محرما الثالثة من
باع الخمر مستحلا استتيب فان تاب الاقتل وفيما سواها
يعزله الرابعة لو تاب قبل قيام البينة سقط الحد ولا يسقط
لو تاب بعد البينة وبعد الاقرار يتخير الامام في الاقامة ومنهم

من حتم الحد الفصل الخامس في أخذ السرقة وهو يعتمد فصولا
الاول في السارق ويشترط التكليف وارتفاع الشبهة وان لا يكون
والذامن ولده وان يهتك الحرمة ويخرج للناس بنفسه وبأخذ
سرا فالقيود اذا استتة ولا يجد الطفل ولا الجنون لكن يعززان
وفي النهاية يعفى من الطفل اولا فان عاد اذ ب فان عاد حكمة
انامله حتى تدمى فان عاد قطعت انامله فان عاد قطع كما
يقطع البالغ ولو سرق الشريك ما ينطه نصيبا لم يقطع وفي
سرقة اخذ الغامين من الغنمة روايتان احدهما لا يقطع
والاخرى يقطع لو زاد عن نصيبه قدر النصاب ولو هتك
الحرز غيره واخرج هو لم يقطع والحر والعبد والمسلم والكافر
والذکر والانثى سواء ولا يقطع عبدا لانيان بسرقة ما
ولا عبد الغنمة بالسرقة منها ويقطع الاجير اذا حرز المال من
دونه على الشهر والزوج والزوجة وكذا الضيف وفي رقبة
لا يقطع وعلى السارق اعادة المال ولو قطع الثاني في
السروق

المسروق ونصاب القطع ربع دينار ذهبيا خالصا مضربا بسكة
للعاملة او ما قيمته ذلك ولا بد من كونه محررا بغفل او غلق
او دفن وقبل كل موضع ليس لغير المالك دخوله الا باذنه فهو حرز
ولا يقطع من سرق من المواضع المأذون في غنائها كالحمامات
وللمساجد وقيل اذا كان المالك مراعي المالك كان محرزا ولا
يقطع من سرق من جيب انسان او ماله الظاهرين ويقطع
لو كانا بالجنين ولا يقطع في الثمر على الشجر ويقطع سارقه
بعد الحرازة وكذا لا يقطع في سرقة ما كوال عام سنة ويقطع
من سرق مملوكا ولو كان حر اذ باعه قطع لفساده لاحدا
يقطع سارق الكفن ويشترط بلوغه النصاب وقيل لا يشترط
لانه ليس حد السرقة بل بحسب الجراد ولو نبش ولم يأخذ
عذر فلو تكرر وفات السلطان جاز قتله ردعا الثالث ثبت
الموجب بالاقرار مرتين او بشهادة عدلين ولو اقر مرة اقرم
ولم يقطع ويشترط في المقر التكليف والحرية والاختيار

ولو اقرضه لم يقطع نعم لو رد الرقة بعينها قطع وقيل لا لنظر
الاحتمال وهو شبه ولو اقرض مرتين تحتم القطع ولو انكر الرابع في
الحذ وهو قطع الاصابع الاربع من اليد اليمنى ويترك الراحة
والابهام ولو سرق بعد ذلك قطعت رجله اليسرى من
مفصل القدم ويترك العقب ولو سرق ثلثه حبس دأئما
ولو سرق في الحبس قتل ولو تكررت السرقة من غير حد كفي حد
واحد ولا يقطع اليسار مع وجود اليمنى بل يقطع اليمنى و
لو كانت شلاء وكذا لو كانت اليسار شلاء ولو لم يكن يسار
قطعت اليمنى وفي رواية لا يقطع وقال في النهاية ولو لم يكن
له يسار قطعت رجله اليسرى ولو لم يكن له رجل لم يكن عليه
اكثر من الحبس وفي الكل تردد ويسقط الحد بالتوبة قبل
البينة لابعدها وتخبر الامام معها بعد الاقرار في اقامة على
رواية فيها ضعف والاشبه تحتم الحد ولا يضمن سرابية الحد
الخامس في التواحق وفيه مسائل الاولى اذا سرق اثنان نصبا

قال في النهاية يقطعان وفي الخلاف اشترط بلوغ نصيب كل واحد
نصبا بالثانية لو قامت البينة بالسرقة فامسك ليقطع فشهدت
عليه باخرى قال في النهاية قطعت يده بالاولى فمجله بالآخر
وبه رواية والاولى تمسك بعصمة الدم الا في موضع اليقين
الثالثة قطع السارق موقوف على مراعاة الموقوف من قبله ولو لم
يرافعه لم يرفعه الامام ولو رافعه لم يسقط الحد ولو رافعه
الفصل السادس في المحارب وهو كل مجرد سلاح في يراو مجر
ليلا او نهارا لاخافة السابلة وان لم يكن من اهلها على الاشبه
ويثبت ذلك بالاقرار ولو مرة او شهادة عدلين ولو شهد بعض
الاصوص على بعض لم يقبل وكذا لو شهد بعض المأخوذ ببعض
وحده القتل والصلب والقطع مخالفا او التقي والاصحاب اختلا
قال المفيد بالتحجير وهو الوجه وقال الشيخ بالترتيب يقتل
ان قتل ولو عفى في الدم قتل حدا ولو قتل واخذ المال استعيد
منه وقطعت يده اليمنى ورجله اليسرى ثم قتل وصد وان

أخذ المال ولم يقتل قطع مخالفات وفي خروج ولم يأخذ المال اقتصر منه
وفي ولو شهر السلاح مخيفاً نفى لا غير ولو تاب قبل القدرة عليه
سقطت العقوبة ولم تسقط حقوق الناس ولو تاب بعد ذلك
لم تسقط ويصلب للحارب حياً على القول بالتحجير ومقتولا على
القول الآخر ولا يترك على خشبه أكثر من ثلاثة أيام ويترك ويغسل
على القول بصلبه حياً ويكفن ويصل على عليه ويدفن وفي المحار
عن بلده ويكتب بالمنع من مواكفته ومجالسته ومعاملته
حتى يتوب واللص محارب ولا انسان دفعه اذا غلب السلامه ولا
ضمان على الناص ويذهب دم المدفوع هدم او كذا لو كابر امرأة
على نفسها او غلاما فدفع فادى الى تلفه او دخل دارا وزجر ولم
يخرج فادى الزجر والدفع الى تلفه او ذهاب بعض اعضائه ولو
ظن العطب سلم المال ولا يقطع المسلب ولا المختلس ولا المختال
ولا المنج ولا من سقى غيره مرقدا بل يستعاد منهم ما اخذوا وبعده
بما يردع الفصل السابع في اتيان البهائم ووطي الاموات وما يتبعه

اذل

اذا وطى البالغ العاقل بهيمة مأكولة اللحم كالشاة والبقرة حرم لحما
ولحم نسلها ولو اشتبهت في قطيع قسم نصفين واخرج هكذا حتى
يبقى واحدة وينج ويحرق ويعزم قيمتها ان لم تكن له ولو كان
المهم ظهرها كالبعول والحمار والذابة اغرم عنها ان لم تكن له آخر
الى غير بلده وبيعت وفي الصدقة عنها قولان والاشبه انه يعا
عليه ويعز الواطي على التقديرين ويثبت هذا الحكم بشهادة عدل
او اقرار ولو مرة ولا يثبت بشهادة النساء منفردات ولا منضمات
وتكرر الوطي مع التعذير ثلاثا قتل في الرابعة ووطي البينة كوطي الحية
في الحد واعتبار الاحصان ويغلظ زيادة على الحد ولو كانت زوجة
فلا حد ويعز ولا يثبت الا بربعة شهود وفي رواية يكفي اثنان
لأختها شهادة على واحد ومن لا طبعيت كن لا طبعي ويعز زيادة
على الحد ومن استمنى بيده عذر بما يراه الامام ويثبت بشهادة
عدلين او اقرار مرتين ولو قيل يكفي المرأة كان حسنا كذا القضا
وهو اما في النفس واما في الطرف والقود موجبه قصدا للبالغ

القاتل اذهاق النفس المعصومة للكافية عمدا ويتحقق العمد بالقصد
الى القتل عما يقتل ولو نادرا او القتل بما يقتل غالبا وان لم يقصد
القتل ولو قتل بما لا يقتل غالبا ولم يقصد القتل فانفق فالاشهر
انه بالحصاة والعود الخفيف اما الزمي بالحجر الغامز والسهم
المجدد فانه يوجب القود لو قتل وكذا الوقاء في النار واضربه بعضا
مكراما لا يحتمل مثله فوات او القاء الى الحوت فابتلعه والى
الاسد فاقرسه لانه لالة عادة ولو امسك واحد قتل اخر
ونظر ثالث به فالقود على القاتل ويجبس المساك ابدأ وتفقاها
عين الناظر ولو اكره على القتل فالقصاص على القاتل لا المكره وكذا
لو امره بالقتل فالقصاص على المباشرة ويجبس الامر ابدأ ولو كان
المأمور عبدا فقولان اشبههما انه كفيرة والمروى يقتل به
السيد وفي الخلاف وان كان العبد صغيرا او مجنونا سقط القود
ووجب الدية على المولى ولو جرح جان افترت الجناية دخل
قصاص الطرف في النفس اما لو جرح فقتله فقولان احدهما

لا يدخل

لا يدخل قصاص الطرف في النفس والاخر يدخل وفي النهاية ان خرقه
لم يدخل ومستندها رواية محمد بن قيس ويدخل دية الطرف في
دية النفس اجماعا مساكيل من الاشتراك الاولى لو اشترك جماعة
في قتل حر مسلم فللمولى قتل الجميع ويرد على كل واحد ما فضل من
ديته عن جنايته وله قتل البعض ويرد الاخرون قدر جنايتهم
فان فضل للمقتولين فضل قام به المولى فان فضل منهم كان له
الثانية يقتص من الجماعة في الاطراف كما يقتص في النفس ولو قطع
يده جماعة كان له التخيير في قطع الجميع وردة فاضل الدية وله
قطع البعض ويرد عليهم الاخرون الثالثة لو اشترك في قتله
امرؤان قتلت او لاردا اذ لا فضل لهما ولو كن اكثر وردة الفاضل
ان قتلهم وان قتل بعضهم اذ لا فضل الاخر ولو اشترك رجل
وامرأة فللمولى قتلهمما ويختص الرجل بالرد والمفيد جعل الرد
اثنائا ولو قتل الرجل ردت عليه نصف الدية ولو قتل المرأة
فلارده وله مطالبة الرجل بنصف الدية الرابعة لو اشترك

حر وعبد قال في النهاية له قتلها ويرد على سيد العبد قيمته
وله قتل الحر ويرد عليه سيد العبد خمسة آلاف درهم او يسلم
العبد اليهم او يقتل العبد وليس لمولاه على الحر سبيل والحق ان
نصف الجناية على الحر ونصفها على العبد فلو قتلها المولى
رد على الحر نصف دية وعلى مولاه العبد ما فضل من قيمته
عن نصف الدية ان كان في العبد ولو قتل الحر رد مولا العبد
عليه نصف الدية او دفع العبد ما لم ترد قيمته عن النصف
فيكون الزيادة للمولى ولو قتل العبد رد على المولى ما فضل عن
نصف الدية ان كان في العبد فضل ولو قتل امرأة وعبد
رجلا فعلى كل منهما نصف الدية فلو قتل العبد وكانت قيمته
بقدر جنايته فلا مرد فان زادت على مولاة الزيادة القول
في الشرط للمعتبرة في القصاص وهي خمسة الاوّل الحرّية
فيقتل الحر بالحر ولا رد وبالحرّة مع الرد والحرّة وهل يؤخذ منها
الفضل لاصح لا ويتساوى المرأة في الرجل في الجراح قصاصا

ودية حتى تبلغ ثلث دية الحر فينصف ديتها ويقتصر لها مع رد
التفاوت ومنها ولا رد ويقتل العبد بالعبد وبالامة والامة
بالامة والعبد ولا يقتل الحر بالعبد بل يلزم قيمته يوم قتل
ولا يتجاوز دية الحر ولو اختلفا في القيمة فالقول قول الجاني
مع يمينه ويعزر القاتل ويلزمه الكفارة ولو كان العبد
ملكه عذّر وكفر وفي الصدقة بقيمته رواية فيها ضعف
وفي رواية ان اعتاد ذلك قتل به ودية المملوكة قيمتها
ما لم يتجاوز دية الحرّة وكذا لا يتجاوز دية العبد الذي
دية الحر منهم ولا بدية الامة دية الدّميه ولو قتل العبد
حرّا لم يضمن مولاة وولى الدّم بالخيار بين قتله واسترقاقه
وليس للمولى فكه مع الكراهية المولى ولو جرح حرّا لم يجرّج
القصاص وان شاء استرقه ان استوعبة الجناية و
ان قصرت استرق منه بنية الجناية او يباع فيأخذ من ثمنه
حقه ولو اقتاده المولى فداه بارش الجناية ويعاد العبد لمولاه

ان شاء الولي ولو قتل عبدا مثله عمدا فان كانا الواحد فالمولي
بالتخياريين الاقتصاص والعفو وان كانا الاثنين فلمولي قتله الا
ان يتراضي الموليان بدية او ارش ولو كانت الجناية خطأ كان
لمولي القاتل فكه بقيمته وله دفعه وله منه ما فضل من قيمته
عن قيمة المقتول ولا يضمن ما بعوذ والمدبر كالتق ولو استرقه
ولي الدم ففي خروجه عن التدبير قولان ويتقدير ان لا يخرج هل
يسعى في فكه رقبة المروى انه يسعى والمكان بان لم يؤذله او كان
مشروطا فهو كالرق المحصى فان كان مطلقا وقد ادى شيئا فان
قتل حراما فاعدا قتل به وان قتل مملوكا فلا قود وتعلق الجنا
بما فيه من الرقية ببعضه ويسعى في نصيب الحرية ويسترق
الباق منه او يباع في نصيب الرقية ولو قتل خطأ ففعل الامام بقدر
ما فيه من الحرية وللمولي التخياريين فكه ما فيه من الرقية
بالارش او تسليم حصه الرق ليقاص بالجناية وفي رواية على
ابن جعفر اذا ادى نصف ما عليه فهو بمنزلة الحر مسائل الاولى

لو قتل الحر حرين وليس للاولياء الا قتله ولو قتل العبد حرين على التقا
ففي رواية هو لاولياء الاخر وفي اخرى يشتركان فيه ما لم يحكم
المولي الاولى الثانية لو قطع يميني رجلين قطعت يمينه الاولى ويبرأه
للتاني وفي النهاية ولو قطع يدا وليس له يدان قطعت رجله ^{بأ}
وكذا لو قطع ايدي جماعة قطعت يداه بالاول فالاول والرجل با
لاخير فالخير ولن يبقى بعد ذلك الدية ولعله استناد الى رواية
حبيب التميمي عن ابي جعفر عليه السلام الثالثة اذا قتل العبد
حر اعمدا فاعنته مولاة ففي العتق رد ما شبهه انه لا يعتق لان
للمولي التخياريين الاسترقاق ولو كان خطأ ففي رواية عمر بن شمر عن
جابر عن ابي جعفر بصح ويضمن المولى الدية وفي عمر ضعف ولا
استراط الصحة بتقديم الضمان الشرط الثاني الذين فلا يقتل مسلم
بكافر ذميا كان او غيره لكن يعتق ويغرم دية الذمي ولو اعتاد الذمي
جاء الاقتصاص مع رد فاضل الدية ويقتل الذمي بالذمي وبالذمية
بعد رد ما اخل دينه والذمية بمثلها وبالذمي ولا رد ولو قتل الذمي

سما عمدا دفع هو ماله الى ولياء القتل ولم الخيرة بين قتله
واسترقاقه وهل يترك ولده الصغار الاشبه ولو اسلم بعد
القتل كان كالمسلم ولو قتل خطأ لزمه الدية في ماله ولو لم يكن
له مال كان الامام عاقلته دون قومه الشرط الثالث ان لا
يكون القاتل اباً لوقتل ولده لم يقتل به وعليه الدية والكفارة
والتعزير ويقتل الولد بآبيه وكذلك لا يقتل بالولد وكذا الاقارب
وفي قتل الجذ بولد الولد تردد الشرط الرابع كمال العقل فلا يقاد
المجنون ولا الصبي وجنايتهما عمداً وخطأ على العاقلة وفي
رواية يقتص من الصبي اذا بلغ عشرة او في اخرى اذا بلغ خمسة
اشبار ويقام عليه الحدود وفي الاشهر ان عمده خطأ حتى
يبلغ التكليف اما لو قتل العاقل ثم جن لم يسقط القود ولو قتل
البالغ الصبي قتل به على الاشبه ولا يقتل العاقل بالمجنون
ويثبت الدية على القاتل ان كان عمداً او شبهها وعلى العاقل
ان كان خطأ ولو قصد العاقل دفعه كان هدماً وفي رواية

دينه من بيت المال ولا قود على الثايم لو قتل وعليه الدية وفي
الاعشى تردد اشبههما انه كالمبصر في توجه القصاص وفي رواية
الحلي عن ابي عبد الله ع ان جنايته خطأ يلزم العاقلة فان لم
يكن له عاقلة فالدية في ماله ويؤخذ في ثلث سنين فهذه فيها
مع الشذوذ تخصيص لعموم الآية الخامسة ان يكون المقتول محفو
الدم القول فيما يثبت به وهو الاقرار او البيعة او القسامة اما
الاقرار فتكفي المرة وبعض الاصحاب يشترط التكرار مرتين
ويعتبر في المقر البلوغ والعقل والاختيار والحرية ولو اقر واحد
بالقتل عمداً والاخر خطأ تخير الولي تصديق احدهما ولو اقر واحد بقتله
عمداً فاقر اخر انه هو الذي قتله ورجع الاول دثرى عنهما القصاص
والدية وودي من بيت المال وهو قضاء الحسن بن علي عليه السلام
واما البيعة فهي شاهدان عدلان ولا يثبت بشاهد وعين
ولا بشهادة رجل وامرأتين ويثبت بذلك ما يوجب الدية كالخطأ
ودية الهاسمة والنقطة والجائفة وكسر العظام ولو شهد اثنا

ان القاتل يريد اقرار القاتل عمر وقال في النهاية يسقط القصاص
ووجب الدية نصفين ولو كان خطأ كانت الدية على عاقلتهما
ولعله احتياط عصمة الدم لما عرض من تصادم البيتين ولو
شهداته قتل عمدا فاقرا اقراره هو القاتل دون المشهود عليه
رواية ضرارة عن ابي جعفر ^{عليه السلام} القاتل قتل المقر ثم لا سبيل له على
المشهود وله قتل المشهود ويرد المقر على اولياء المشهود ونصف
الدية وله قتلها وبرق على اولياء المشهود خاصة ونصف
الدية وفي قتلها اشكال لانقضاء العلم بالشركة وكذا في الزنا
بالدية نصفين لكن الرواية من المشاهير مسائل الاولى قيل
يجبس المتهم بالدم ستة ايام فان ثبت الدعوى والاخلى
سبيله وفي الاستند ضعف وفيه تعجيل العقوبة لم يثبت
سببها الثانية لو قتل وادعى انّه وجد المقتول مع امراته
قتل الا ان يقيم البيّنة بدعواه الثالثة خطأ الحاكم في
القتل والجروح على بيت المال ومن قال خرا لم يضمن ومن عتق

عليه

عليه فاعتدى بمثله لم يضمن وان تلفت وامّا القسامة فلا
يثبت الا مع اللوث وهو امانة يغلب معها الظن بصدق المدّعي
كما لو وجد في دار قوم او محلة هم او قريتهم او بين قريتين وموالت
احدهما اقرب فهو لوث ولو تساوت مسافتها كانتا سواء في اللوث
امّا من جهل قاتله كقتيل الزحام والفرجات ومن وجد في فلاة
او في معسكر او في سوق او جمعة فديته من بيت المال ومع اللوث
يكون الاولياء اثبات الدعوى بالقسامة وهي في العمد خمسون
يمينا وفي الخطاء خمسة وعشرون على الاظهر ولو لم يكن المدّعي
قسامة كترت عليه الايمان حتى يأتي بالعدد ولو لم يحلف
وكان للمنكر من قومه قسامة حلف كل منهم حتى يكفوا ولو لم
يكن له قسامة كترت عليه الايمان حتى يأتي بالعدد ولو نكل
الزم الدعوى عمدا او خطأ وتثبت الحكم في الاعضاء بالقسامة
مع التهمة فما كانت دية النفس كالانف واللسان
فالا شهران القسامة ستة رجال يقسم كل منهم يمينا ومع عدد

يحلف الولي ستة ايمان ولولم يكن قسامة او امتنع احلف المنكر
مع قومه ستة ولولم يكن قوم حلف هو الستة ولما كان بدته
دون دية النفس فحسابه من ستة القول في كفيته
الاستيفاء قتل العمد واجب القصاص ولا تثبت الدية فيه
الاصلحا ولا تغير للولي ولا يقضي بالقصاص ما لم يتيقن التلف
بالجناية وللولي الواحد المبادرة بالقصاص وقيل يتوقف
على اذن الحاكم ولو كانوا جماعة توقف على الاجتماع قال الشيخ
قلوبادراهم جاز ضمن الدية عن حصص الباقيين ولا
قصاص الا بالسيف او ما جرى مجراه ويقتصر على ضرب
العنق غير ممثل ولو كانت الجناية بالتحريق والتفريق والضرخ
بالحجارة ولا يضمن سرارية القصاص ما لم يتعد المقتصر وهنا
مسائل لا ولي لو اختار بعض الاولياء الدية فدفعها القاتل
لم يسقط القود على الاشهر والاخيرين القصاص بعد ان يردوا
على المقتصر منه نصيب من فاداه ولو عفى البعض لم يقتصر

الباقون

الباقون حتى يردوا عليه نصيب من عفى الثانية لوقرة القاتل
حتى مات فالمرحى وجوب الدية في ماله ولولم يكن له مال
اخذت من الاقرب فالاقرب وقيل لا دية الثانية لو قتل واحد
بعين او رجلا قتل بهم ولا سبيل الى ماله ولو تراضوا بالدية
فلكل واحد منهم دية الرابعة اذا ضرب الولي الجاني وتركه
ظنا انه مات فبرء ففي رواية يقتصر من الولي ثم يقتله الولي
او يتقاركا والراوى ابان ابن عثمان وفيه ضعف مع ارساله
الرواية والوجه اعتبار الضرب فان كان يسوغ به الاقتصار
لم يقتصر من الولي ولو قتل صحيح مقطوع اليد فاراد الولي
قتله رد دية اليدان كانت قطعت في قصاص واخذ ديتها
وان شاء طرح دية اليد واخذ الباقى وان كانت قد ذهبت
من غير جناية جناها ولا اخذها دية كاملة قتل قاتله
ولارده رواية سورة ابن كليب عن ابى عبد الله ع القسم
الثاني في قصاص الطرف ويشترط فيه الشاوى كالمقتصر

النفس فلا يقتصر في الطرف لمن لا يقتصر له في النفس ويقتصر للرجل من
المرءة ولا رد من المرءة من الرجل مع الرد فيما زاد عن الثلث ويعتبر
النسب في الشجاج ساجدة طولاً وعرضاً لا يزول لابل يراعى في السلامة
فلا يقطع لعضو الصحيح بالاشل ويقطع الاشل بالصحيح ما لم يعرف
انه لا ينجح ويقتصر المسلم من الذمي وتأخذ منه ما بين الدينين
ولا يقتصر للذمي من المسلم ولا العبد من الحر ويعتبر النساء في
في الشجاج مساحة طولاً وعرضاً لا يزول لابل يراعى حصول اسم الشجة
ويثبت القصاص فيما لا تقر فيه كالحارصة الموضحة ويسقط
ما فيه التعزير كالحاشمة والمنقلة والمأمومة والنجافية وكسر
الاعضاء وفي جواز الاقتصار قبل الاندمال تردد واشبهه الجوار
ويجتنب القصاص في الحر الشديد والبرد الشديد ويتوخى اعتدال
النهار ولو قطع شحمة اذن فاقص منها والصفها المجرى عليه
كان الجاني ازالها لئلا يراعى في الشين ويقتصر الاثني الشام
بعادم الشام والاذن الصحيحة بالصماء ولا يقطع ذكر

الصحيح

الصحيح بالعين ويقطع عين الاور بعين ذى العينين وان
عمى وكذا يقتصر له منه بعين واحد وفي مرة نصف الذية قولاً
المروى الرد وسن الصبي ينظر به فان عادت فيها الارش و
الاككان فيها القصاص ولو جنى بما اذهب النظر مع سلامة
الحديقة اقتصر منه بان يوضع على اجفانه الفطن المببول و
يفتح العين يقابل امرأة محمأة مقابلة للشمس حتى يذهب النظر ولو
قطع كف مقطوعة الاصابع ففي رواية يقطع كف القاطع و
يرد عليه دينه الاصابع ولا يقتصر من لجاء الى الحرم ويضيق
عليه من المأكل والمشرب حتى يخرج ويقتصر من جنى في الحرم فيه
كتب الديات والنظر في امور اربعة الاول في اقسام القتل و
مقادير الديات واقسامه ثلثة عمد محض وخطأ محض وشبهة
بالعمد فالعمدان يقصد الى الفعل والقتل وقد سلف من العالم والشبهة
بالعمدان يقصد الى الفعل دون القتل مثل ان يضرب الناذ
او يعالج للاصلاح فيموت والخطأ المحض ان يخطأ فيهما مثل

ان يرى الصيد فيخطأه السهم الى الانسان فيقتله فدية العمد مائة
 من مسان الابل او مائتا بقرة او مائتا حلية كل حلة ثوبان
 من برود اليمنى او الف دينار او الف شاة او عشرة الف درهم
 ويستأدى في سنة واحدة من مال الجاني ولا يثبت الا بالترخي
 وفي دية شبيهة العمد روايتان اشهرهما ثلث وثلثون بنت
 لبون وثلث وثلثون حقة واربع وثلثون ثنية طروقة الفحل
 ويضمن هذه الجاني لا العاقلة وقال المفيد تستأدى في
 سنتين وفي دية الخطأ ايضا روايتان اشهرهما عشرون
 بنت مخاض وعشرون بنت لبون وثلثون بنت لبون وثلثون
 وطروقة وتستأدى في ثلث سنين ويضمنها العاقلة
 لا الجاني ولو قتل في الشهر الحرام الزم دية وثلثا تغليظا وهل
 يلزم مثل ذلك في الحرم قال الشيخان نعم فلا عرف الوجه
 ودية المرأة على النصف من الجميع ولا يختلف دية الخطأ
 والعمل في شيء من المقادير النعم وفي دية الذمي روايتان

الشهيرة

الشهيرة منهما ثمان مائة درهم وديات نسائهم على النصف
 من ذلك ولادية لغيرهم من اهل الكفر وفي ولد الزنا قولان
 اشبههما ان دية كدية الحر المسلم وفي رواية كدية الذمي
 وهي ضعيفة ودية العبد قيمته ولو تجاوزت دية الحر ردت
 اليه ويؤخذ من ماله الجاني ان قتله عمدا او شبيهها ومن عمدا
 ان قتله خطأ ودية اعضائه بنسبة قيمته مما فيه من الحر
 من دية من العبد قيمته كاللسان والذكور وما فيه دون
 ذلك فبحسابه والعبد اصل الحر فيما لا تقدر فيه ولو جنى جانا
 على العبد بما فيه قيمته فليس للمولى المطالبة حتى يدفع العبد
 برقته ولو كانت الجناية بما دون ذلك اخذ ارش الجناية
 وليس له دفعه والمطالبة بالقيمة ولا يضمن المولى جناية
 العبد لكن يتعلق برقته والمولى فله ارش الجناية ولا تخير
 للمولى الجاني عليه ولو كانت الجناية لا يستوعب قيمته تخير
 المولى في دفع الارش او تسليمه ليستوفي الجاني عليه قدر الجناية

استرقا او بيعا ويستوى في ذلك الرق المحض والمذبر ذكر اكان او
 انثى او ام ولد على التردد والنظر الثاني موجبات القمان والبعث
 امثالي المباشرة او التسبب او تراجم الموجبات اما المباشرة فضا
 الاعلا في لامع القصد والطبيب يضمن في ماله من يتلف بعلاجه
 ولو ابرء المريض ولو في الوجه الصحة لامناس الضرورة الى العلاء
 ويؤيده رواية السكوني عن ابي عبد الله ع وقيل لا يصح لانه
 ابرء مما لم يجب وكذا البحث في البيطار والتائيم اذا انقلب على
 انسان او فخص به رجله فقتل ضمن في ماله على تردد اما الظير
 فان طلبت بالمظاهرة الفخر ضمن للطفل في ماله اذا انقلبت
 عليه فمات وان كان للفقر الدية على العاقلة ولو اعنق جرح
 جماعة او ضمائمات ضمن الدية وكذا الزوجة وفي النهاية ان كانا
 مأمونين فلا ضمان وفي الرواية ضعف ولو حمل على رأسه مائة
 فكسره او اصاب به انسانا ضمن ذلك في ماله وفي رواية السكوني
 ان علياء ضمن خطأ قطع حشفه غلام وهي مناسبة للمذ

دودة

ولو وقع انسان على فقتل فان قصد فكان يقتل غاليا قتل به و
 ان لم يقصد فهو شبه عمد يضمن الدية فان دفعه الهواء او زلق
 فلا ضمان ولو دفعه دافع فالقمان على الدافع وفي النهاية دية
 المقتول على الواقع ويرجع بها على الدافع ولو ركبت جارية اخرى
 فتخسها ثلاثة فقصت فصرعت الزاكبة فمات قال في النهاية
 الدية لابن الناخسة والقامصة نصفان وفي المقنعة عليها
 ثلثا الدية ويسقط الثلث لركوبها عبثا والاول رواية الى
 جميل عن سعد بن الاصبع قال قضى على عا وفي رواية ابي حنيفة
 ضعف وما ذكره المفيد حسن وخرج المتأخر وجهها ثلثا فان
 الدية على الناخسة ان كانت ملجاة وعلى القامصة ان لم
 تكن ملجاة واذا اشتراك في هدم الحائط ثلاثة فوقع على احد
 فمات ضمن الاخران الدية وفي الرواية ضعف والاشبه ان
 يضمن كل واحد منهما ثلثا ويسقط ثلث لمساعدة التألف
 ومن اللواحق مسائل الاولى من دعي غيره فاخرجه من منزله ليلا

ضمنه حتى يرجع اليه ولو وجد مقتولا وادعى قتله على غيره و
عدم البينة ففي القود تروءا شبهه انه لا قود وعليه الدية
ولو وجد ميتا ففي لزوم الدية قولان شبههما اللزوم الثانية
اذا عادت الظئر بالطفل فانكره اهله صدقت ما الميثبت كتبها
ويلزمها الدية او احضار او من يحتمل انه هو الثالث لو
دخل عليه لص فجمع مناعا ووطي صاحبة المنزل قهرا فاشار
ولدها فقتله اللص ثم قتلته المرأة ذهب دمه هدر او ضمن
مولاه دية الغلام وكان لها اربعة الاف درهم من تركته مكابر
على فرجها وهي رواية عبد الله بن طلحة عن ابي عبد الله ع
وعنه في امرأة ادخلت الحجلة صديقا لها اليك بناءها فاقول
هو وزوجها فقتله الزوج فقتلت المرأة الزوج ضمن دية
الصديق وقتلت بالزوج والوجه ان دم الصديق هدر
الرابعة لو شرب اربعة فسكر او فوجد جريحا وقتلوا
ففي رواية محمد بن قيس ان عليا قضى بدية المقتولين

على المجرور حين بعد ان اسقط جراحة المجرورين من دية
في رواية السكوني عن ابي عبد الله ع انه جعل دية المقتولين
على القبائل الاربعة واخذ دية المجرورين من دية المقتولين
والوجه انها قضيت في واقعة وهو اعلم بما اوجب ذلك الحكم
وكان في الغزاة ستة علماء ففرقوا وحدثت شتات بينهم
على الثلاثة اثم غرقوا وشهد الثالث على الاثنين وفي
رواية السكوني ومحمد بن قيس جميعا عن جعفر الصادق
وعن ابي جعفر ع ان عليا قضى بالدية اخا سائبا نسبة
الشهادة وهي متروكة فان صح النقل فهو واقعة في عين فلا
يتعدى لاحتمال ما يوجب الاختصاص البحت الثاني في
التسبب وضابطه ما لولاه لما حصل التلف لكن علتة
غير التسبب كحفر البر ونصب السكين وطرح المعاش والمزلق في
الطرق والقاء الحجر فان كان ذلك في ملكه لم يصح غيره
او كان فخر طريق مسلوك ضمن دية ومنه نصب البازي وهو

جائز اجاعا وفي زمان ما لا يتلف به قولان احدهما لا يضمن
هو الاشبه وقال الشيخ يضمن وهي رواية السكوني ولو هجمت
داية على الاخرى ضمن صاحب الدخلة جنايتها ولم يضمن
صاحب المدخول عليها والوجه اعتبار التفريط في الاول ولو
دخل دارا فعقره كلبها ضمن اهلها ان دخل باذنهم والا فلا
ضمنان ويضمن ركب الدابة ما تجين بيديها وكذا القائده ولو
وقف بها ضمن جنايتها ولو برجلها وكذا الوضربها غيره ضمن
الضارب وكذا السائق يضمن جنايتها ولو ركبها اثنان تساويا
في الضمان ولو كان معها صاحبها ضمن دون الركب ولو اختلفت
الركب لم يضمن للمالك الا ان يكون بتفغيره ولو اركب مملوكة دابة
ضمن المولى ومن الاصحاب من شرط في ضمان المولى صغر المملوك
البحث الثاني في تراجم الموجبات اذا اتفق السبب والمباشر
ضمن المباشر كالذافع مع الحافر والمسك مع الداج ولو حمل
المباشر السبب ضمن المسبب كن غطي بئر احفرها في غير ملكه

في رواية
الشيخ
2

فدفع غيره ثالثا فالضمان على الحافر على تردد ومن هذا الباب
واقعة الزبينة وصورتها وقع واحد فتعلق بالخر والثاني ثالث
وجذب الثالث رابعا فاكلهم الاسد فيه روايتان احدهما
رواية محمد بن قيس عن ابي جعفر قال قضى امير المؤمنين عليه السلام
في الاول فريسة الاسد واغرم اهله ثلث للذبة للثاني وعزم الثاني
الثالث ثلث للذبة وعزم الثالث لاهل الرابع الذبة والاخرى
رواية مسمع عن ابي عبد الله ان عليا قضى للاول ربع ا
للذبة وللثاني ثلث للذبة وللثالث نصف الذبة وللرابع الذبة
وجعل ذلك على عاقلة الذين ارحموا وفي سند الاخير الى التمع
ضعف في ساقطة والاول مشهورة وعليها أقوى الاصحاب
النظر الثالث في الجناية على الاطراف ومقاصده ثلثة الاول
في ديات الاعضاء وفي شعر الراس للذبة وكذا اللحية فان بنت فا
الارض وقال المغيرة ان لم يبت ما يؤيد دينار وقال الشيخ في اللحية
ان بنت ثلث للذبة وفي الرواية ضعف وشعر الرء من المرأة دينتها

فان بنت فمها المثل وفي الحاجبين خمسمائة دينار وفي كل واحد مائتا
 وخمسون دينار وفي بعضه بحسابه وفي العينين الذية وفي كل
 واحد نصف الذية وفي الاجفان الذية وقال في المبسوط ربع الذية
 في كل واحد وقال في الخلاف في الاعلى الثلثان وفي الاسفل الثلث
 وقال في النهاية في الاعلى الثلث وفي الاسفل النصف وعليه الاكثر
 وفي غير الاعور الصحيحة الذية الكاملة اذا كان العور خلقه او
 ذهب بشئ من قبل الله تعالى وفي خسف العور اربان شهرهما
 ثلث الذية وفي الانف الذية وكذا لو قطع سارمه او كسر ففسد
 ولو جبر على عيب فاية دينار وفي شلله ثلثا دينه وفي الحاجز
 نصف الذية وفي احد الكشحين نصف الذية وفي رواية ثلث
 الذية وفي الاذنين وفي واحدة نصف الذية وفي بعضها بحسب
 دينها وفي شحمها ثلث دينها وفي خرم الشحمة ثلث دينها وفي
 الشفتين الذية وفي يقدم دية كل واحد خلاف وقال في
 المبسوط في العليا الثلث وفي السفلى الثلثان واختار المفيد

وقال

وقال في الخلاف في العليا اربع مائة وفي السفلى ستة مائة وكذا قال
 في النهاية وفيه رواية فيها ضعف وقال ابن بابويه في العليا نصف
 الذية وفي السفلى الثلثان وقال ابن عقال في كل واحدة نصف
 الذية وهو قوي وفي قطع بعضها بحساب دينها وفي لسان الصحيح الذية
 كاملة ولو قطع بعضه اعتبر بحرف اللحم وهي ثمانية وعشرون حرفا وفي
 رواية تسعة وعشرون حرفا وهي طرحة وفي لسان الاخرس ثلث دية
 وفي بعضه بحساب دينه ولو اذعاه ذهب وفي رواية يضرب لسانه
 بالبرقة فان خرج الدم اسود اصدق وفي لسان الذية وهي ثمانية و
 عشرون منها المقادير اثناعشر في كل واحدة خمسون والماخيرة ستة
 عشر في كل واحدة خمسة وعشرون والادوية للزباد لو قلعت منضمة
 ولها ثلث دية الاصل لو قلعت منفردة وفي اسوداد السن ثلثا الذية
 وكذا روى في انصداعها ولم يسقط وفي الزواية ضعف والحكومة اشبه
 وفي قلع السواد اقلت الذية ويترتب بسن الصبي الذي لم ينغذ فان
 بنت فله الارش فان لم ينبت فله دية المنفردة وفي رواية فيها بغير من

غير تفصيل وهي رواية السكوني ومسمع السكوني في ضعيف والطريق إلى
مسمع في هذه ضعيف ايضا وفي اليدين النية وفي كل واحدة نصف
النية وحده المعصم في الاصابع النية وفي كل واحدة عشر النية على
الاشهر وقيل في الاجهام ثلث دية اليد ودية كل اصبع مقسومة على ثلث
عقد وفي الاجهام على اثنين وفي الاصبع الزائدة ثلث دية الاصيلة في
شلل الاصابع او اليد واليدين ثلثا ديتها وفي الطعن اذا لم يثبت او ثبت
اسود عشرة دنانير فان ثبت ابيض خمسة دنانير وفي الرواية ضعف
وفي الظاهر اذ كسر النية وكذا الواحد وذبت وصار بحيث لا يقدر على
العود ولو صلح بثلث النية وفي تدبير المرأة ديتها وفي كل واحدة نصف
النية وقال ابن بابويه رحمه الله في حله تدعى الرجل عن النية مائة و
خمسة وعشرون دينار وفي حشفة الذكر فاذا زاد والواستوصل
النية وفي ذكر العينين ثلث النية وفيما قطع منه بحسابه وفي
الخصيتين النية وفي كل واحدة نصف النية وفي رواية في اليسر
ثلثاء النية لان الولد منها وفي ديرة الخصيتين فان فح فلم يقدر على

المشي

المشي فثمان مائة دينار وفي الشعر النية وفي كل واحد نصف النية
وفي الانفشاء النية وهو ان يصير المسكين واحدا وقيل ان يخرق الخاء
بين مجرى البول ومجرى الحيض ويسقط ذلك عن الزوج لو طبعها بعد البكوث
اما لو كان قبله ضمن النية مع المعسر ولم يمه الانفاق عليها حتى يموت
احدهما وفي الرجلين النية وفي كل واحدة نصف النية وحدهما
مفصل الساق وفي اصابعهما ما في اصابع اليدين مستأكل الاولى
دية كسر الصلح خمسة وعشرون دينار ان كان مما يخالط القلب
وعشرة دنانير ان كان مما يلي العضدين الثانية لو كسر بعضوص
الانسان او عجمانه فلم يملك غايطه ولا بوله ففيه النية الثالثة
قال الشيخان في كسر عضو خمس ديتته فان جبر على غير عيب فاربعة
اخماس ديتته كسره وفي موضحته ربع دية كسره وفي رضته ثلث دية
العضو فان زاد على غير عيب فاربعة اخماس دية رضته وفي فكه
بحيث يتعطل ثلثا ديتته فان جبر على غير عيب فاربعة اخماس دية
فكه الرابعة قال بعض اصحابنا في الرقوة اذ كسرت فجبرت على غير

عيب اربعون دينار والمستند كتاب طريق الخامسة ان من داس بطن
انسان حتى احدث دلس بطنه او يعتدى بثلاث الذببة وهي رواية
السكون وفيه ضعف السادسة من اقتض بكمرا باصبعه فخرق مشا
فلم تملك بولها فغيبه ديتها ومهرضاؤها على الاشهر وفي رواية ثلث
ديتها المقصد الثاني في الجنابة على النافع في العقل الذببة فلو شجة
فذهب عقله لم يتدخل الجنابتان وفي رواية ان كان بضربة واحد
تخللها ولو ضره على راسه فذهب عقله انتظر به سنة فان مات
قبده وان بقي ولم يرجع عقله فعليه الذببة وفي السمع الذببة وفي
سمع كل اذن نصف الذببة وفي نقص السمع بحسابه من الذببة ونعاه
الناقصة ويطلق الصحيحة ويصالح به حتى يقول اسمع ويعتبر
النافعة من جوانبه الاربع ويصدق مع التساوي ويكذب مع التفاوت
ثم يطلق الناقصة ونسبة الصحيحة وينعل به كذلك ويؤخذ من
ديتها بنسبة التفاوت ويتوحي القياس في سكون الهواء في ضوء
العين الذببة ولو ادعى ذهاب قطرة عقيب الجنابة وهي قائمة احلف

بالله

بالله القسامة وفي رواية تقابل بالشمس فان صدق بقيا موقوف فان
اطبعها كذب ولو ادعى نقصان احدهما قبست الى الاولى خرى وفعل في
التطهر بالمنطور كما فعل في السمع ولا يقاس في غيم ولا في يوم مختلفة وفي
الشم الذببة ولو ادعى ذهابه اعتبر بتقريب الحراق فان دمعت عيناه
وحول افقه فهو كاذب ولو اصاب فعدته انزل المني كان فيه الذببة
وقيل في سلس البول للذببة وفي رواية ان دام الى الليل لزمته الذببة
والى الزوال ثلثاء الذببة والى مخوة ثلث الذببة المقصد الثالث في الشحاح
والجراح والشحاح ثمان الحارصة والذامية والمتدحمة والشحاح
والموضحة والمهاشمة والمنقلة والمأمومة والجايفة والحارصة
هي التي نفس وفيها بعير وهل هي الذامية قال الشيخ والاكثر على
خلافه في اذن التي تأخذ في اللحم بيرا وفيها بعيران والمتلاحمة
هي التي تأخذ في اللحم كثيرا وهل هي غير الباصغة فن قال للذامية هي
غير الحارصة والناصغة هي المتلاحمة ومن قال للذامية هي الحارصة
فالباصغة غير المتلاحمة ففي المتلاحمة اذن ثلثة ابعرة والشحاح

هي التي تعف على التهمات وهي جلدة المغشية للعظم وفيها اربعة
ابرة والموضحة هي التي تكشف عن العظم وفيها خمسة ابرة والمأمنة
هي التي تحمى العظم وفيها عشرة ابرة والمنقلة هي التي تخرج على نقل العظم
وفيها خمسة ابرة والمأموت وهي التي تصل امه الراس وهي الحريطة
الجامعة للدماغ وفيها ثلثة وتلتون بعيرا والحايفة هي التي تبلغ الجوف
وفيها ثلثة وتلتون بعيرا والحايفة هي التي تبلغ الجوف وفيها ثلث
ادبية مسأئل دية الشافعية في الالف ثلث الدية فلن صلحت فخص
ولو كانت في احد المنخرين الى الحاجز فشمع الدية الثانية في شق
لشفين حتى تبده والاثنان ثلث ديتها ولو برعت فخص ديتها ولو
كان في احدهما فثلث ديتها ومع البراءة خمس ديتها الثالثة في
احمرار الوجه بالجناية دينار ونصف وفي اخضرار دية ثلث دينار
وفي سوادها ستة وقيل فيه كما في الاخضرار وقال جماعة متأخرة
البدن على النصف الخامسة كل عضلة دية مقدرة وفي ثلثه ثلثا
ديته وفي قطعه بعد ثلث دية السادسة دية الشجاج الشجاج

فالأر

في الراس والوجه سواء وفي البدن بنسبة العضو الذي يتوفيه
التابعة كل ما فيه من الرجل دية فيه من المرأة ديتها وفي
الذئ دية ومن العبد بنسبة قيمته وكل ما فيه من الحر قدر ما
فهو من المرأة بنسبة ديتها ومن الذئ كذلك ومن العبد بنسبة
قيمته لكن الحر تساوى الحر حتى تبلغ الثلث ثم يرجع الى النصف
والحكومة والارش عبارة عن واحد ومعناه ان يقوم سليما
لو كان عبدا ومحرورا لذلك وينسب التفاوت الى القيمة وتأخذ
من الدية بحسابه الثامنة من الاول له فالامام وليه وله
المطالبة بالقودا والدية وهل له العفو المروي لا النظر الرابع
في اللواحق وهي اربعة الاول في الجنين ودية الجنين الحر المسلم
اذا اكتم اللحم ولم تلجه الروح مائة دينار ذكر اكان او انثى ولو كان
ذميا فعشر دية ابيه وفي رواية السكوني عشر دية امة ولو كان
امة او ملوكا فعشر قيمته امة المملوكة ولا كفارة ولو ولجته الروح
فدية الذكر ونصف دية الانثى ولم يكس اللحم ففي دية قولان

احداهما عشرة والاخرى تعد مع الذببة على حالته ففيه عظم
 ثمانون ومضغة ستون علقه اربعون ونطفة بعد استقرار
 في الرحم عشرون وقال الشيخ فيما بينهما بحسابه ولو قتلت
 المرأة فمات معها فلا ولياء دية المرأة ونصف الدينين على
 الجنين ان جهل حاله وان علم ذكر كان او انثى كانت الذببة
 بحسابه وقيل مع الجهالة يستخرج بالقرعة لانه مشكل وهو
 غلط لانه لا اشكال مع النقل فلو لقت مباشرة او بقيا فعليها
 دية ما لقت ولا نصيب لها من الذببة ولو كان مفرغ
 فالذببة عليه ويستحق دية الجنين ومراثة ودية جراحاته
 بنسبة دية ومن افرغ مجامعها فاعزل فعليه عشرة دنانير ولو عزل
 عن زوجته اختيارا قيل يلزمه دية النطفة عشرة دنانير ^{والا}
 الاستحباب الثاني في الجنابة على الحيوان من ائلف حيوانا ما كولا
 كالنعم بالزكوة لزمه الارش وهل لما لك دفعه والمطالبة بقيمته
 قال الشيخان نعم والاشبه لانه ائلف بعض منافع فيضمن

الثالث

الثالث ولو ائلفه لا بالزكوة لزمته قيمته يوم ائلفه فلو قطع بعض
 جوارحه او كثر شيء من عظامه فللمالك الارش وان كان مما
 لا يؤكل وعليه الزكوة كالاسد والتمر ضمن ارشه وكذا في قطع اعضاء
 مع استقرار حيوته ولو ائلفه لا بالزكوة ضمن قيمته حيا ولو كان
 ممات لا يقع عليه الزكوة كالكلب والخنزير ففي كلب الصيد اربعون
 درهمما وفي رواية السكوني يقوم وكذا كلب الحايط والاول اشهر
 في كلب الغنم كهن وقيل عشرون درهما وكذا قيل في كلب الحايط
 ولا اغرق الوجه وفي كلب الزرع فقير من يروى لا يضمن المسلم ما
 عدا ذلك اما ما يملكه الذي كالحنزير والمتلف يضمن قيمته
 عند مستحلية وفي الجنابة على اطراف الارش ويشترط في ضمان
 استئثار الذي به مسائل الاولى قيل قضى على ما في بعض بين اربعة
 عقله احدى فوقع في بئر فانكر ان على الشركاء حصص لانه حفظ
 وضبطه الباقي وهو حكم في واقعه فلا يتعدى الثانية في
 حين البهمة عشرة قيمتها وفي عين الدابة ربع قيمتها الثالثة روي



التكوي عن أبي جعفر عن أبيه عن علي قال كان لا يضمن ما افسدت
البهايم نهائاً ويضمن ما افسدت ليلاً والرواية مشهورة غير ان
في التكو في ضعفاً والاولى اعتبار التفريط لئلا كان او غمار الثالث
في كفارة القتل يجب كفارة الجمع بقتل العمد والمرتبة بقتل الخطاء
مع المباشرة دون التسبب فلو طرح حجر في ملك غيره او سائلة
فهلك بها عاشر ضمن الدية ولا كفارة ويجب بقتل المسلم ذكراً
كان او انثى صبيّاً او مجنوناً حراً او عبداً ولو كان فهو ملكاً للقاتل
وكذا يجب بقتل الجنين ان ولجته الروح ولا تجب قبل ذلك ولا
يجب بقتل الكافر ذميّاً كان او معاهداً ولو قتل المسلم مثله في
دار الحرب عالماً بالضرورة فعليه القود والكفارة ولو ظنه
حربياً فلا دية وعليه الكفارة الرابع في العاقلة والنظر في المحل
وكيفيته التقييط واللواحق واما المحل فالعصبة والمعتق
ضامن الجريمة والامام والعصبة من يتقرب الى الميت بالابوين
او بالاب كالاخوة والادهم والعمومة والادهم والاجداد وان

علوا

علوا وقيل هم الذين يرفون القاتل لوقتل بالاول اظهر ومن
الاصحاب من شريك بين يتقرب الاب او بالام ومع من
يتقرب بالام او الاب وهو استناد الى رواية مسلمة ابن
كهيل وفيه ضعف ويدخل الانباء والاولاد في العقل
على الاشبه ولا يشركهم القاتل ولا تعقل المرأة ولا الصبي ولا
المجنون وان ورفوا من الدية وتحمل العاقلة الموضحة فما
فوقها اتفاقاً وفي ما دون الموضحة قولان والمرى انه لا
تحمله غير ان في الرواية ضعفاً واذ لم تكن عاقلة من قومه
ولا ضامن جريدة ضمن الامام جنايته الذي في ماله وان
كانت خطأ فان لم يكن له مال فعاقلته الامام لانه يؤدى
اليه ضربته ولا يعقله قومه واما كيفية التقييط فقد
ترد وفيه الشيخ والوجه وقوعه على ترائى الامام او من
نصبه بالحكومة بحسب ما يراه من احوال العاقلة ويبدء
بالتقييط على الاقرب فالاقرب ويوجهها عليهم على

ما سلفه واما اللواحق فمما ائبل الاول لو قتل الاب ولده عمدا
دفعت الدية منه الى الوارث ولا نصيب للاب منها ولو لم
يكن وارث فهي للامام ولو قتله خطأ فالدية على العاقلة
ويرثها الوارث وفي قوارث الاب قولان شبههما
انه لا يرث ولو لم يكن وارث سوى العاقلة فان قلنا
الاب لا يرث فلا دية وان قلنا يرث ففي اخذ الدية
من العاقلة تردد الثانية لا تعقل العاقلة عمدا ولا
اقرارا ولا صلحا ولا خيانة للاشيان على نفسه ولا يعقل
للمولى عبدا قاتلا او جديرا او امر ولد على الاظهر ^{لشيء}
لا يعقل العاقلة بهيمة ولا ائلاف مال ويختص بها
بالجنابة على الادعي فحسب الحمد فهذه اخر ما اردنا
وقصدنا حصره فختصرين مطوله ومحررين محصما
وان شاء الله تعالى ان يجعل لنا ممن شكر عمله
ومن غفر ذلله وجعل الى الجنة منقلبه ومنقلبه ان شاء

بغير

لا محجب من سائر ولا نخير من امله تمت الكتاب

يعين الملك الوهاب

بسم الله الرحمن الرحيم



مكتبة
الشيخ
الشيخ

الشيخ

الشيخ